

سلسلة الدراسات الاستراتيجية (7)

النزاعات القبلية في السودان
وأثرها على السلم الاجتماعي والأمن القومي

أ.د. سمير محمد علي حسن الرديسي
أ. د. حاج حمد تاج السر حاج حمد محمد البولادي
د. أبوبكر فضل محمد عبد الشافع
د. أحمد يوسف فنك البلول
د. اعتدال محمد أحمد الأمين
د. أحمد سمي جدو محمد النور

2021

وحدة البحوث والنشر - مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر - السودان

النزاعات القبلية في السودان وأثرها على السلم الاجتماعي والأمن القومي



دار آريثيريا للنشر والتوزيع
Arrythria for Publishing and Distribution
ردمك ISBN 978-99988-803-4-4
رقم الإيداع: 0594/2021

سلسلة الدراسات الاستراتيجية (7)

النزاعات القبلية في السودان وأثرها على السلم الاجتماعي والأمن القومي

أ. د.سمير محمد علي حسن الرديسي
أ. د.حاج حمد تاج السر حاج حمد محمد البولادي
د. أبوبكر فضل محمد عبد الشافع- د. أحمد يوسف فنك البلول
د.اعتدال محمد أحمد الأمين
د.أحمد سمي جدو محمد النور



وحدة البحوث والنشر- مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر (السودان)
الطبعة الأولى 2021م

فهرسة المكتبة الوطنية أثناء النشر- السودان

341.73 النزاعات القبلية في السودان وأثرهاعلي السلم الإجتماعي والأمن القومي

ن.ن

النزاعات القبلية في السودان وأثرهاعلي السلم الإجتماعي والأمن القومي /

سمير محمد علي .– الخرطوم : دار آريثيريا،2021

136ص؛24سم .- (سلسلة دراسات دول حوض البحر الأحمر)

ردمك ISBN 978-999988-803-4-4

1. التعايش السلمي. 2. السودان – الأمن القومي. 3. الصراع.

أ. العنوان. ب.السلسلة.

فهرسة المكتبة الوطنية السودانية-السودان

الخرطوم : مركز دول حوض البحر الأحمر 2021

تصدر عن دار آريثيريا للنشر والتوزيع -السوق العربي-السودان - الخرطوم





كلمة الناشر

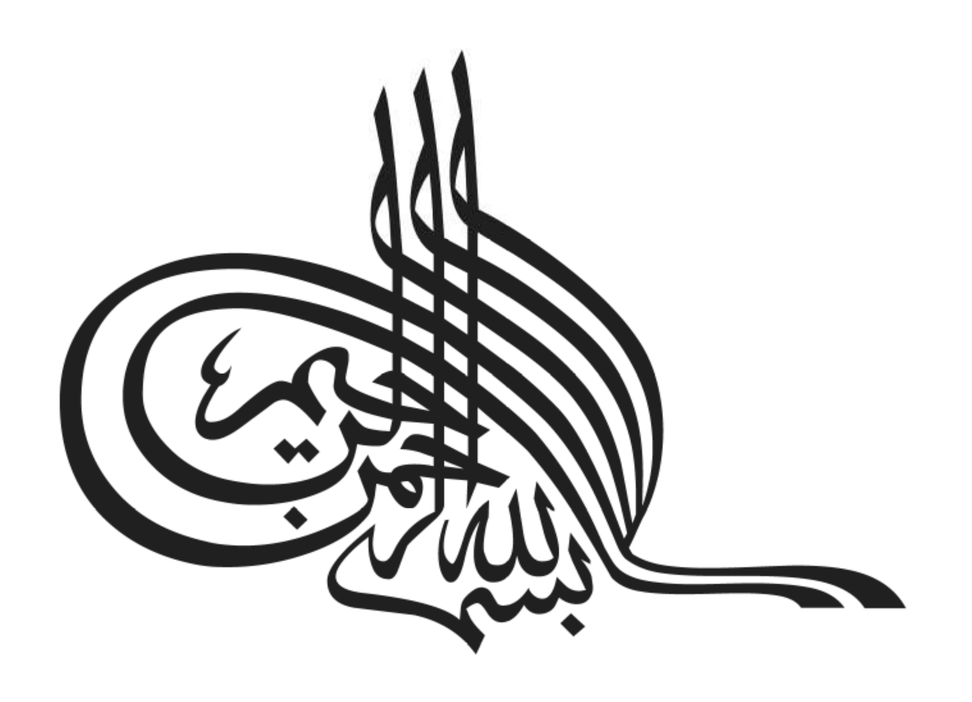
الحمدلله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

وبعد

القاريء الكريم:

سلسة دراسات دول حوض البحر الأحمر مجموعة من الإصدارات الجديدة والدراسات المختارة؛ وهي ثمرة التعاون بين دار آرثيريا للنشر والتوزيع ومركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر - السودان.

هذه السلسة هي باكورة إصدارات دار آرثيريا للنشر والتوزيع من إعداد وإشراف وحدة البحوث والنشر بمركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر تضمنت عدد من الدراسات المختارة التى تطرقت لبعض قضايا البحر الأحمر المختلفة ونشرت في مجلات القلزم العلمية المتخصصة ، وكتب أخرى تناولت موضوعات دول حوض البحر الأحمر وخاصة السودان. ويسر دار آرثيريا للنشر والتوزيع أن تسهم في تفعيل الحراك العلمي والبحثي بنشرها لهذه الدراسات والبحوث المتنوعة لترفد به مكتبة دول حوض البحر الأحمر والمكتبة العالمية بعدد وافر ومميز من الكتب القيمة ، محققة بذلك شعارها المطروح(نحو نشر علمى رصين وهادف).


بسم الله الرحمن الرحيم

المحتويات

الصراع القبلي وعوامل الجغرافيا في السودان

أ. د.سمير محمد علي حسن الرديسي
- قسم الجغرافيا - كلية التربية - جامعة الخرطوم

المقدمة:

تلعب العوامل الجغرافية دوراً مهماً في تحديد طبيعة الصراع ومدى انتشاره، إذ لكل صراع موقع ومساحة ونطاق يتحدد بالنسبة لموقع العاصمة المركزية في الدولة، وبالنسبة لمجمل مساحة القطر[1]. وتؤكد الدلائل وجود علاقة داخلية بين مساحة نطاق الصراع الذي تحدده عوامل قربه لحدود دولة مجاورة ودخول الموارد الطبيعية في الصراع وطول فترة الصراع، والموقع الجغرافي. أما مسافة نطاق الصراع من العاصمة المركزية فتتأثر بمساحة نطاق الصراع وحجم القطر ووجود أو غياب الهوية الدينية أو العرقية والمسعى للانفصال وسط المتمردين[2]. ويُسهّل معرفة مفهوم فضاء الصراع conflict space إجراء التحليل المنظم لبينات الصراع داخل الدولة. أما البعد المكاني للصراع spatiality of conflict فهو اقتران التداخلات التخومية (التحليل المكاني) والخصائص الشبكية (الشبكة الاجتماعية) بالاعتماد على النظريات المتداخلة بينهما[3]. وبحكم ارتباط الصراعات المحلية بمصالح الحكومات والمجموعات المتصارعة في مستوى الدولة التي تكون جزءاً من إقليم كبير، فبالتالي يعتبر مستوى الإقليم هو الأجدر لتحليل الصراع بدلاً عن قصره على مستوى الدولة كوحدة لتحليله[4].

يحرك رأس المال العالمي كثير من الصراعات المحليّة والإقليمية وترتبط تخومه وفضاءات عملاته بالجبهات السياسية للدول الشعوبية، إذ تمتلك فرنسا الفرانك، والمملكة المتحدة الجنيه الإسترليني، والولايات المتحدة الدولار. وتستخدم هذه العملات خارج «الوطن» الأم في التحويلات بين الشعوب أو داخل الدول «غير صاحبة العملة» نفسها. وقد ظهر تفاوت في السنوات الأخيرة بين هذا المشهد العقلاني البسيط والمنظومة الحقيقية لفضاءات العملة والذي يعزى لدور الحدود التخومية للدولة في الحدّ من تداول العملة. وتُظهر الجغرافيا الجديدة للمال القوة المالية والسياسية بسبب أن التحولات المالية الحديثة تخلق تحدياً لسيادة الدولة state sovereignty. وترتب على ذلك إعادة تشكيل العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية باستخدام تفسيرات الفضاءات النقدية القومية national monetary spaces، والتي خلقت توترات وخوف، إلا أنها وفرت فرصاً للتعاون[5]. وتتقيد عمليات إعاد بناء الدولة المعاصرة بما يطرأ من تحولات في العلاقات المتعددة وغير الموجهة[6].

يؤثر تدهور الموارد الطبيعية وخاصة الأراضي، على القدرة الإنتاجية للأرض وبالتالي إنتاج الغذاء وسبل كسب العيش وانتشار الفقر وسط السكان الريفيين. ومع نشوء الدول الشعبوية ذات الحدود الجغرافية صعبت حركات الهجرة التاريخية بحثاً عن المراعي وغيرها وأصبحت أقل جدوى، حيث نتج عنه ضغط ديمغرافي على الموارد الطبيعية، ونشوء تيارات الهجرة الداخلية التي اتجه معظمها نحو المناطق الحضرية[7]، حيث تعتبر التنمية الإقليمية غير المتوازنة السبب الرئيسي للهجرة الداخلية في السودان[8]. ويرتبط التكوين العرقي والقبلي للسودان بالصحراء الكبرى الممتدة من البحر الاحمر وحتى الأطلسي والتي بقطنها قبائل البربر، والبربر المستعربة، والأثيوبيين (التشاديين والحاميين)، والزنوج (الموسوعة العربية 2019)، والسكان ذوي الأصول العربية. وتعتبر السلالة E أقوى السلالات الأفريقية وأوسعها انتشارا في أفريقيا وتوجد أعلى نسبة منها وسط الأمازيغ وسكان

وادي النيل القدماء وسكان شمال وشرق أفريقيا، وقد أثرت على سلالات حوض البحر المتوسط والشرق الأوسط. (احمد، 2014). ويسعى هذا المقال لتوضيح دور العوامل الجغرافية ذات الصلة بالنواحي البيئية والتنموية والإدارية والسكانية في نشوء واستمرار الصراع القبلي في السودان.

الموارد الطبيعية للسودان:

قاعدة النشاط الاقتصادي والتداخل السكاني:

يمتد السودان بين دائرتي العرض (8° 45´ - 23° 8´ N) شمالاً وخطي الطول (21° 49 – 34⁰ 23/) شرقاً، وبذلك يغطي مساحة تقدر بحوالي 1,800,000كلم مربع[9]، ويأتي في الترتيب الثاني في أفريقيا والثالث في العالم العربي من حيث المساحة. ويبلغ طول حدوده البرية 6,780 كيلومتراً ويجاوره مصر وليبيا وتشاد وأفريقيا الوسطى وجنوب السودان وإثيوبيا وأريتريا، وله حدود بحريّة على ساحل البحر الأحمر الغربي يبلغ طولها 750 كيلومتر **(الشكل 1)**. أضفى الامتداد العروضي الكبير والمساحة الهائلة وحدوده البحرية أهمية على موقعه الجغرافي ووضعه الجيوبوليتكي.



الشكل 1: موقع السودان الجغرافي

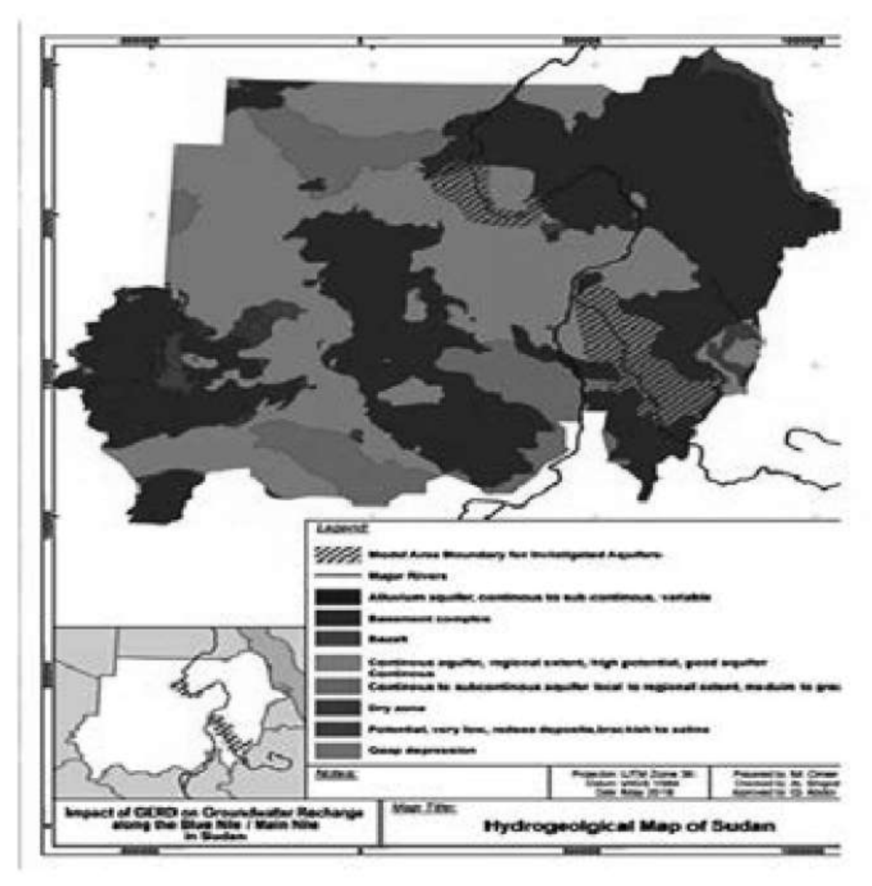
المصدر: الرديسي،سمير محمد على. 2012. الأيديولوجيا السياسية وتكوين خارطة السودان الجغرافية. مجلة الدراسات السودانية 18: 39-71

يغلب الإستواء على سطح السودان، إذ نجد بالمرجعية لمستوى سطح البحر أن 45% من مساحته يتراوح ارتفاعها بين 300-500 متراً ، وحوالي 50 % منها يقل ارتفاعها عن 1200 متراً[10]، و 2 % منها يقل ارتفاعها عن 300

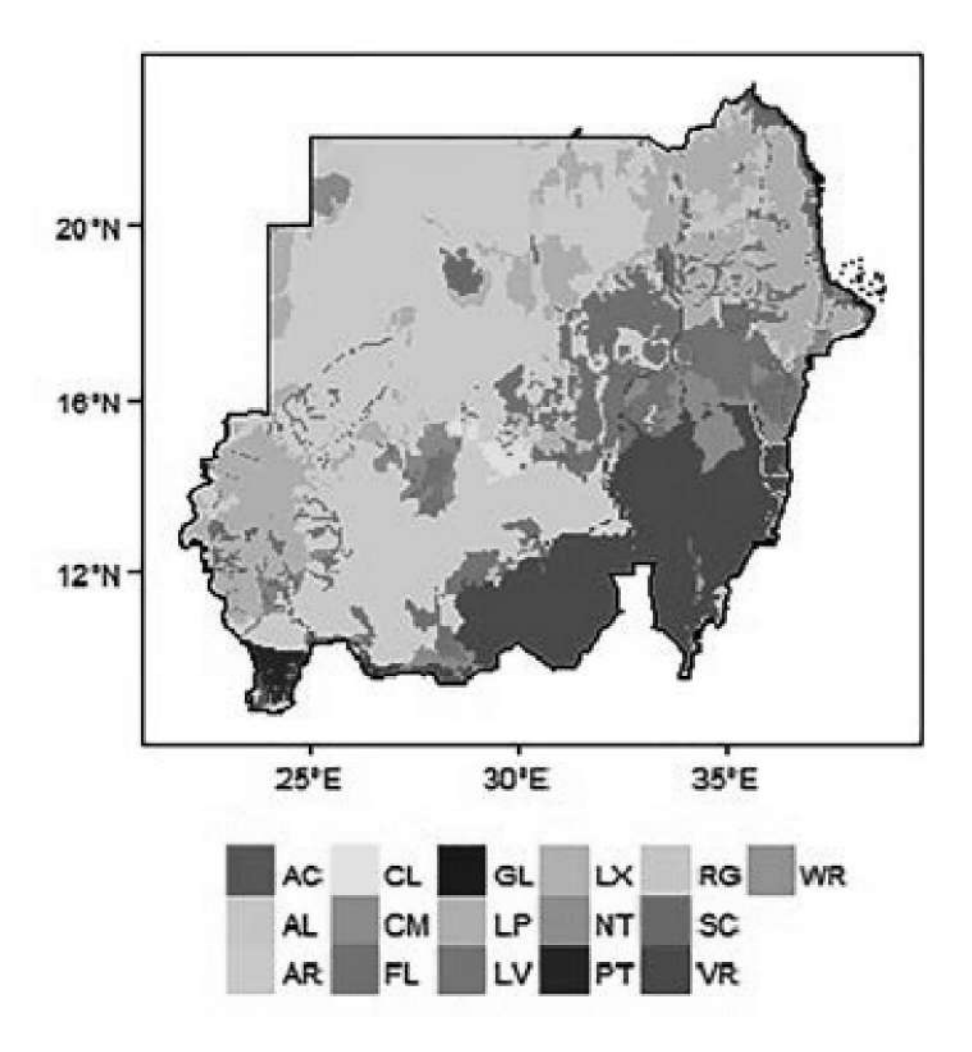
متر، وتعتبر منطقة جبل مرّة التي يصل ارتفاعها إلى حوالي 3089 متراً أكثر المناطق ارتفاعاً، وتشغل جبال البحر الأحمر 2.7% من مساحته. ونتج عن امتداده في ثلاثة عشر دائرة عرضية أن تشكل المناطق الصحراوية 30% من مساحته، والمناطق شبه الصحراوية 20 % منها، واللذان يقعان شمال خط عرض 16° شمالاً، ومنطقة السافنا التي تشكل حوالى 38 % من مساحته وتمتد من خط عرض 10° إلى خط عرض 16° شمالاً. كما نتج أيضاً تنوع أقاليمه المناخية من السافنا في الجنوب إلى الصحراء الجافة في الشمال مع مناخ بحري على ساحل البحر الأحمر، حيث تختلف في بعض خصائصها المناخية. يوفر الإشعاع الشمسي الذي يتراوح متوسطه السنوي اليومي من 3.05 – 7.62 $day / kW\ h^{m-2}$ كيلوات مورداً طبيعياً لانتاج الطاقة الشمسية. كما توفر سرعة الرياح التي يتراوح معدلها السنوي بين 1.53 – 5.07 m^{-1}، ومعدل أعلى سرعة لها بين 1.35 و 49.5 $W\ m^{-2}$[(11)] ، فرصة لإدخال بعض التطبيقات الفنيّة في المناطق الريفية البعيدة[(12)].

توجد ثلاثة مجموعات من الصخور الأساسية في السودان تتوزع بنسب متفاوتة من مجمل مساحة القطر، وتشمل صخور الأساس (48 %)، والصخور الرسوبية (47 %)، والترسبات الحديثة (3%)[(13)]، بجانب سلسلة ارسابات أم روابة التي تغطي منطقة واسعة من وسط وشمال السودان، وتتكون من الطين والرمال القارية غير المتماسكة والطين الرملي. وتحتوي هذه التكوينات الجيولوجية على المعادن الفلزية واللافلزية مثل ارسابات خام الحديد، والكيانايت، والنيكل، والتلك، والتنجستن، والزنك، والذهب والكروم والمنجنيز والملح والميكا، إنتاج الأسمنت من صخور الحجر الجيري منذ 1949م. كما وفرت هذه الصخور إمكانية استخراج البترول منذ 1980م جنوب شرق أبو جابرة بمعدل تدفق يبلغ 11 الف برميل/اليوم[(14)]. وتشير بعض التقديرات إلى امتلاك السودان قبل عام 2011م ما يعادل 100x108 bbI–80x108 من الموارد الهايردوكربونية[(15)]. كما توفر التكوينات الصخرية المياه الجوفية (**الشكل 2**) ذات الإنتاجية العالية ومعدلات التخزين المرتفعة والخصائص المرغوبة للشرب والري، ومثال ذلك الجزء الشمالي من حوض الخرطوم الجوفي في وسط السودان[(16)]. كما تعتبر الصخور مصدراً لأنواع مختلفة من التربة في السودان (**الشكل 3**). هناك التربة الرملية في الإقليمين الصحراوي وشبه الصحراوي في شمال وغرب السودان، وتتميز بأنها تربة هشة وقليلة الخصوبة تستغل في زراعة الكثير من المحاصيل النقدية، ومراعي هامة للماشية والأبل. وتوجد التربة الطينية، التي تصنف على أنها فيرتيسول في ثلاثة من النظم العالمية لتصنيف التربة[(17)]، في وسط

وشرق السـودان وتمتـد مـن غـرب كسـلا عـبر منطقـة الجزيـرة ثـم جنـوب كردفـان، وهـي المناطـق الزراعيـة الرئيسـية إنتـاج الـذرة والقطـن والزراعـة الآليـة، ومصـدر رئيـسي للمنتجـات الغابيـة وخاصـة الصمـغ العربـي. وتضـم التربـة الواقعـة بـين النيلـين الأبيـض والأزرق مجموعتـين مـن الـترب. هنـاك التربـة النهريـة وتضـم طمـي النيـل الأبيـض والسـلت والطـين السـلتي للنيـل الأزرق، والـترب المتنوعـة التـي تتكـون مـن الرمـال والسـلت مـع خليـط مـن المـواد الناعمـة، والتربـة الطميّـة التـي توجـد في العـروض الدنيـا للنيـل الأبيـض وعـلى امتـداد النيـل الأزرق ونهـر النيـل حتـى بحـيرة السـد العـالي ودلتـا القـاش ودلتـا خـور بركـة[18]. وهنـاك مجموعـة الطـين الداكـن الموجـودة فـوق مسـتوى الفيضـان الحـالي للأنهـر بـين النيلـين الأبيـض والأزرق[19].



شكل 2: الخريطة الهيدرولوجية للسودان



الشكل 3 : التصنيف الدقيق للتربة في السودان

توفر الأمطار موارد طبيعياً رئيسياً مهماً، إذ تساهم بحوالي 400 بليون متر مكعب سنوياً من إجمالي المياه في السودان. تتميز بالتناقص في كمياتها السنوية من 700 ملم في الحدود الجنوبية إلى أقل من 20 ملم في الشمال (**الشكل 4**). وقد يصل الاختلاف في كمية الأمطار إلى حوالي 50 % في النصف الشمالي من السودان وإلى 30% في الجزء الأوسط منه، وتتميز بقصر فترة هطولها وتذبذبها وعدم انتظام بداية الفصل المطير[20]. وتعتمد عليها الزراعة التقليدية في أماكن كثيرة في غرب ووسط السودان والزراعة الواسعة في السهل الطيني في القضارف. بجانب ذلك توفر مياه الأمطار مصدراً لمياه الشرب في كثير من

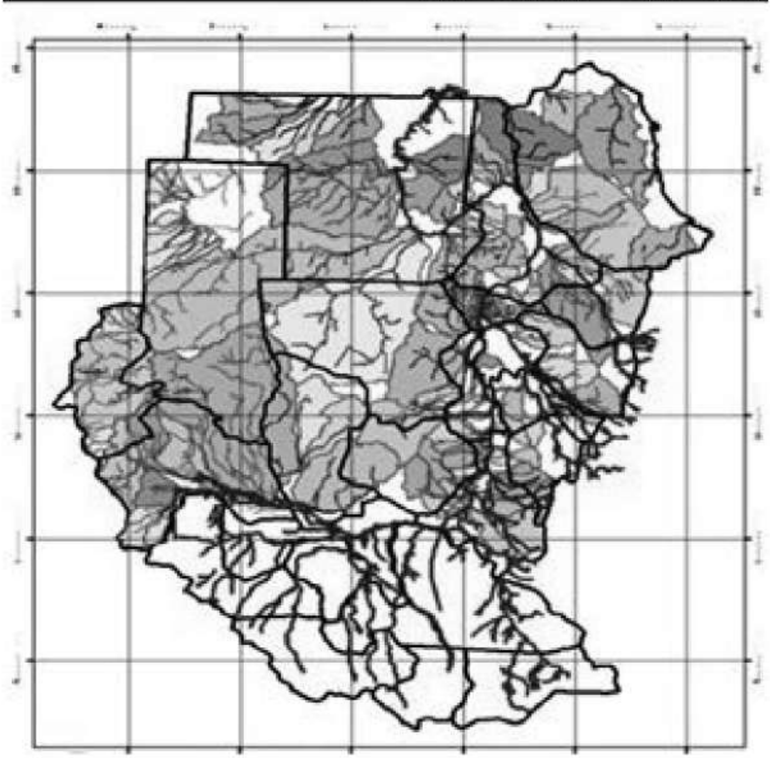
أنحـاء السـودان، وتعمـل عـلى تجديـد المراعـي الطبيعيـة والغابات،وتغـذي الخزانـات الجوفيـة بالميـاه. ويتبـع توزيعـات المطـر سـبعة نطاقـات نباتيـة طبيعيـة، وذلـك بـدءاً مـن صفـر ملـم في الشـمال إلى 1500 ملـم في الحنـوب، وهـي غنيـة بالمجموعـات الطبيعيـة التـي تزيـد عـن 100 نـوع مـن الأشـجار التـي تختلـف اختلافـات كبـيرة بينهـا وفي مسـتوى النـوع الواحـد نفسـه، بسـبب الاختـلاف في كميـات المطـر ونـوع التربـة. وقـد مكّـن توزيعهـا الجغـرافي مـن تمييـز نطاقـات جينيـة – ايكولوجيـة فرعيـة sub-genecological zones لبـذور الأشـجار تسـتخدم لجمـع بذورهـا[21]. كمـا توفـر المـوارد الجينيـة للنباتـات المحليـة، التـي تشـمل العديـد مـن أنـواع النباتـات البريـة، مصـدراً للطعـام أوقـات المجاعـات في بعـض المناطـق. كمـا توفـر النباتـات الطبيعيـة مصـادر وافـرة مـن طاقـة الكتلـة الحيويـة[22].



الشكل 3: معدلات الأمطار فوق السودان (خطوط تساوي المطر)

يمتـد نظـام النيـل فـوق سـهل السـودان الشاسـع مـن الجنـوب إلى الشـمال، ويشـق سـهله الطينـي الأوسـط بانحـدار عـام مـن الجنـوب الشرقـي إلى الشـمال الغربـي. يتكـون مـن النيـل الأبيـض و النيـل الأزرق وروافدهمـا ونهـر عطـبرة والنيـل الرئيـسي وكثـير مـن الأوديـة الموسـمية (**الشـكل 4**). يسـاهم بحـوالي 93 بليـون م^3 مـن الميـاه سـنوياً، يخصـص 20 بليـون م^3 منهـا للسـودان. وقـد سـاهم النيـل الأزرق في هـذه الميزانيـة المائيـة خـلال الفـترة مـن 1965- 2005، بحـوالي 44,36 مليـار م^3 سـنوياً، بينمـا سـاهم نهـر الرهـد بحـوالي 1,25 مليـار م^3، ونهـر الدنـدر بحـوالي 3

مليـار م^{3}. أمـا النيـل الأبيـض فقـد سـاهم بحـوالي 26 مليـار م^{3} خـلال الفـترة 1943-1992[23]، ونهـر عطـبرة بحـوالي 12 مليـار م^{3} خـلال نفـس الفـترة. وتسـاهم الأوديـة الموسـمية بحـوالي 6 بليـون م^{3} مـن الميـاه سـنوياً، والميـاه الجوفيـة غـير المتجـددة بحـوالي 4 بليـون م^{3}. ومـن جميـع هـذه المصـادر إضافـة لميـاه الأمطـار، تبلـغ كميـة الميـاه المتاحـة للسـودان سـنوياً حـوالي 30 بليـون م^{3}، يسـتغل أقـل مـن 50% منها في الوقـت الحـالي، ويصـل نصيـب الفـرد السـنوي منهـا لأقـل مـن 1000 م^{3} (<1000 m)[24]. ورغـم ذلـك تعتـبر الميـاه محـدودة بالنسـبة للسـودان رغـم وفـرة واتاحيـة الأراضي للـريّ بسـبب موقعـه الجغـرافي أعـلى النهـر بالنسـبة لمـصر وأدنـى النهـر بالنسـبة لاثيوبيـا والبحـيرات الاسـتوائية[25].

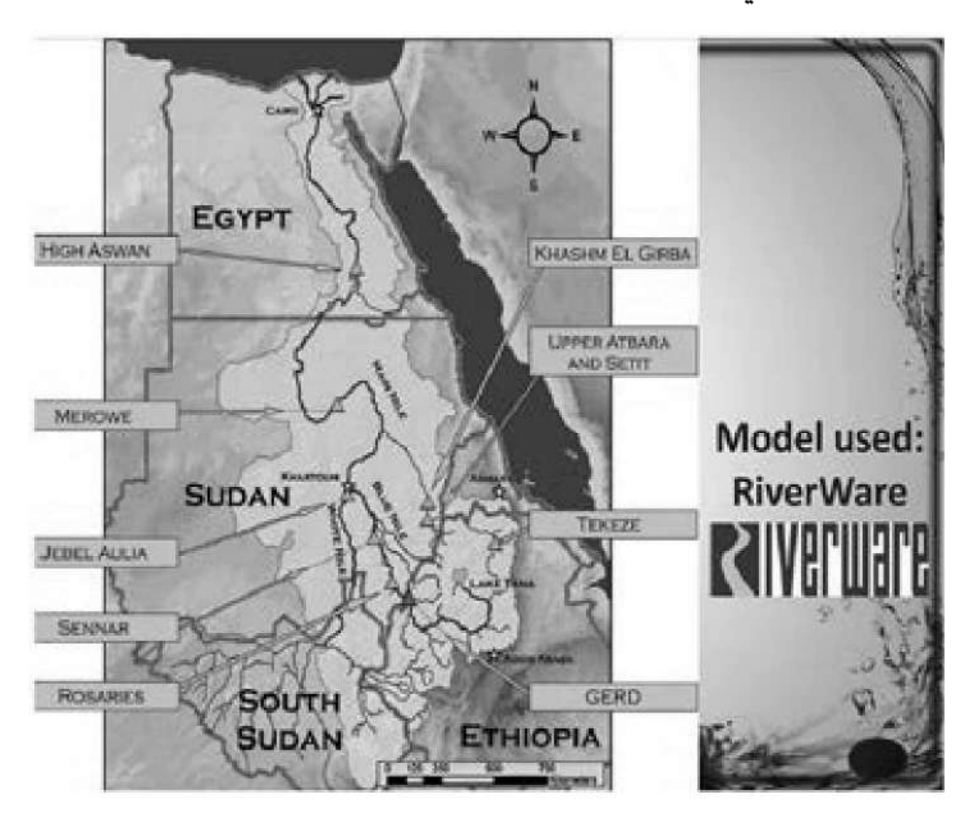


الشكل 4: نظام النيل والأودية في السودان

المصدر: وحدة تنفيذ السدود، 2019

أنشـأ السـودان عـدداً مـن السـدود عـلى شـبكة الأنهـار والأوديـة (**الشـكل**) للتحكـم في ميـاه الـري للمشـاريع الزراعيـة ولإنتـاج الكهربـاء وصيـد الأسـماك. فخـزان سـنار تبلـغ سـعته التخزينيـة 7.4 مليـار م^{3} وتعتمـد 60 % مـن الزراعـة في

السـودان عليـه لـري مـشروع الجزيـرة وامتـداد المناقـل وبـه مخـرج قناتـين لـري اثنـين مليـون فـدان مقترحـة في سـهلي كنانـة و الرهـد، كمـا ينتـج 1800 ميغـاوات مـن الكهربـاء وحـوالي 1000 طـن مـن الأسـماك سـنوياً. ويسـاهم خـزان مـروي الـذي تبلـغ سـعته التخزينيـة 12.5 كلـم^3 حـوالي بحـوالي 20% مـن تدفـق ميـاه النيـل وينتـج 125 ميغـاوات مـن الكهربـاء و2000 طـن مـن الأسـماك سـنوياً. أمـا خـزان الروصـيرص فتصـل سـعته التخزينيـة إلى 7.4 مليـار م^3، وخـزان خشـم القربة سـعته التخزينيـة 7.4 مليـار م^3. أمـا خـزان سـتيت فيتكـون مـن خـزان روميـلا عـلى أعـالي نهـر عطـبرة و خـزان بردانـا عـلى نهـر سـتيت ويصـل حجـم بحيرتـه إلى 2.7 بليـون م^3 ، وينتـج حـوالي 135 ميغـاوات مـن الكهربـاء. وهنـاك عـدد مـن السـدود المقترحـة مثـل الشريـك عنـد الشـلال الخامـس، و كجبـار عنـد الشـلال الثالـث ودال عنـد الشـلال الثانـي.



الشكل 5: السدود النهرية في السودان المصدر:

وفّـر سـطح السـودان المسـتوي، وتكويناتـه الصخريـة، وامتـداده العـروضي

الواسع امكانيات هائلة للاستثمار الزراعي والنشاط الرعوي. قام النشاط الزراعي في السودان على هذه الموارد ليستوعب حوالي 75% من مجمل السكان[26] الذين يتركزون أكثر في السهل الطيني في الجزيرة والشريط الضيق على النيل حيث تصل الكثافة السكانية الى 87 شخص للكيلومتر مقارنة بمتوسط كثافة عامة تبلغ 4 أشخاص للكيلومتر المربع[27]. وبين نقيضي الجفاف في الشمال، باستثناء وادي النيل، والرطوبة والبلل في الأطراف الجنوبية منه توجد امتدادات ساشعة من الأراضي غير ماهولة بالسكان. ويعزى هذا لطبيعة النظام النهري والأحوال المناخية. وتقدر الأرضي القابلة للزراعة في السودان بحوالي 200 مليون فدان (84 مليون هكتار)، يزرع منها 40 مليون فدان تعادل 20% منها فقط. وتنقسم الزراعة إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي المطرية الآلية وتغطي مساحة قدرها 7مليون هكتار[28]، والمطرية التقليدية وتغطي مساحة قدرها 29 مليون فدان، والزراعة المروية الحديثة. تقترب المساحة المروية من 11 مليون فدان تمثل 60 % من الأراضي المزروعة وتوظف 65 % من السكان العاملين في الانتاج الزراعي[29]. وتمارس الزراعة المروية الحديثة في مشاريع الجزيرة و المناقل التي تُروى من خزان سنار ومشاريع الرهد و حلفا و النيلين الأبيض و الأزرق. وتستهلك حوالي 16.8 مليون م^3 تمثل حوالي 93 % من حصة السودان من مياه النيل حسب إتفاقية 1959. وتساوي المساحة المروية من النيل الأزرق 2.848 مليون فدان تستهلك 9.265 مليون م^3 من الماء، وتساوي المساحة المروية من النيل الرئيسي 2.8 مليون فدان تستهلك 1.22 مليون متر مكعب[30] ومن هذه المساحة هناك 0.98 مليون فدان تروى من الطلمبات و حوالي 2.1 مليون فدان تروى من خزان سنار أما البقية فتروى من الري الفيضي في الشمالية و دلتا طوكر و القاش. وتقدر مجمل المساحة التي ربما تتأثر بإنشاء سد النهضة بحوالي مليون فدان مع إحتمال عدم وجود إمكانية للتمدد في المستقبل.

تمثل الزراعة القطاع الأهم في إقتصاد السودان إذ تساهم ب 40% من الدخل القومى، وتعتمد على المنتجات الغذائية والنقدية التى تعول حوالى 80 % من السكان. ويعمل في قطاع الزراعة 64.4% من القوى العاملة، 79.2% من النساء و53.3% من الذكور [31] ، ويتوزع العاملون فيه بمقادير متشابهة فى جميع أقاليم السودان ما عدا ولاية الخرطوم.. كما أنّ حوالى 97% من الصادرات السودانية تبنى على السلع الأولية منخفضة القيمة وعلى المنتجات الغذائية المصنعة[32]. وقد أثبتت الصفات الجنينية لبعض المنتجات الزراعية، وخاصة الأنواع البرية منها مثل البطيخ والعجور والتبش والحميض، خصائص متميزة morphoagronomic traits، وقدرة عالية في مقاومة الأمراض والحشرات

والفطريات والأمراض الفيروسية[33]. ويواجه القطاع الزراعي، وخاصة التقليدي، مشاكل كثيرة ترتبط بسياسات الدولة وتذبذب كميات المطر[34].

تستفيد الثروة الحيوانية من المراعي الطبيعية التي يوجد معظمها في كردفان ودار فور، وتحتل مساحة 110 مليون هكتار. وتقدر الثروة الحيوانية بحوالي 134 مليون رأس منها 3 ملايين جمال، و40 مليون أبقار،و 49 مليون ضأن، و42 مليون ماعز. ويربى 90 % من الثروة الحيوانية في السودان في النظام الرعوي التقليدي الذي يعتمد على المراعي الطبيعية التي توفر 86 % من الإطعام للقطعان ، وتوفر المركزات 4 %، بينما توفر الأعلاف المروية وبقايا المحاصيل والمنتجات الزراعية الجانبية 10 %. وينتج السودان سنويّاً 18.6 مليون طن من متبقي المحاصيل وأقل من 126 الف هكتار من الأعلاف المزروعة [35].

التكوينات القبليّة في السودان:

يبلغ عدد القبائل في السودان نحو 570 قبيلةً تنقسم الى 57 فئة إثنية على أساس الخصائص الاثنوجرافية والثقافية واللغوية[36] تسكن في تخوم وأقاليم ثقافية وجغرافية تمارس فيها عادات وتقاليد ثقافية ودينية متعددة ترتبط بالإسلام، والمعتقدات الأفريقية القديمة، والمسيحية. وقد نتجت هذه القبائل من تمازج الحاميين والساميين والنيليين والبانتو (احمد، 2014) والقبائل العربية، بجانب النوبيين ذوي الأصول الكوشية أو الفرعونية القديمة. وتتحدث أكثر من 400 لغة ولهجة منذ أن أتخذ السودان شكل الدولة الموحدة في فترة الإستعمار البريطاني[37].

يظهر التمازج بين القبائل السودانية في الخريطة الجينية للسودانيين التي تتميز بعنصري القدم والتواصل المستمرين. فقد ثبت أن 90% من النساء السودانيات يحملن جينات متصلة دون انقطاع منذ مائة الف عام[38]. يظهر الأقباط يظهرون أصلا مشتركا مع سكان شمال أفريقيا والشرق الأوسط، وتتقاسم المجموعة الجنوبية الغربية التي تضم الدارفويون والنوبة وبعض القبائل النيلية صفات جينية مع سكان جنوب الصحراء الكبرى. وتظهر المجموعة الشمالية التي تضم البجا والاثيوبيون والعرب والنوبيون المكونات الجينية لسكان شمال أفريقيا والمجموعة الجنوبية الغربية) مع غلبة مكون سكان شمال أفريقيا الذي يكون حوالي70 %. ويظهر الفولاني أصولاً سودانية (< 45 %) مقارنة بسكان شمال أفريقيا (< 40 %) أو سكان جنوب الصحراء (< 15 %) حيث تظهر قيمة المكون «K» الخاص بها بالقيمة K=5 [39]. وتعتبر قبائل النوبة في الأصل ذات أصول زنجية قديمة، اختلط بعضهم مع الحوازمة

الذيّن ينحدرون من أصول عربية، نتج عنه سريان الجينات من النوبة الى الحوازمة[40]. ويرى ماكمايكل أن تحركات الشعوب التي أتت من جنوب دارفور وكردفان في القرون الميلادية الأولى، والتي عرفت في المصادر اليونانية باسم النوبة واجتاحت أراضي مملكة مروي في مناطق الجزيرة والبطانة وعلى طول النيل شمالي الخرطوم، هي نفس سلالة سكان الجزيرة في القرن الثاني قبل الميلاد، وهم نفس سلالة الشعب الأسود الذي هزمه سيزستريس الثالث في الربع الأخير من القرن التاسع عشر قبل الميلاد في منطقة وادي حلفا (السودان الحقيقي كوش، 2015).

ترجع الهجرات العربية إلى أفريقيا إلى قبل مجيء الإسلام، أتت دفعاتٍ متعددةً من الشرق وسكنت ساحل البحر الأحمر، ومن الشمال عن طريق وادي النيل، ومن الغرب أو ما يعرف بالطريق الليبي. وبعد مجيء الإسلام هاجر كثير من المسلمين الى الحبشة. ومنذ النصف الثاني من القرن الأول الهجري هاجروا عن طريق الشمال الساحلي ومنخفض بينويه الممتد من وادي نهر لوقون حتى بحيرة تشاد، وطريق جنوب شرق أفريقيا بين البحيرات[41]. ترتب على الهجرات العربية قيام الممالك الإسلامية وازدهار التجارة وظهور المدن والمراكز التجارية، وانتشار اللغة وما يتصل بها من العادات والتقاليد[42]. وقد نتج عن ذلك تميّز السودان بأكثر المجتمعات المتباينة heterogeneous في العالم[43].

يسكن ولايات دارفور في الوقت الحالي كثير من القبائل ينحدر أغلبهم من سلالات السكان القديمة التي سكنت الصحراء أو هاجرت إليها في قرون تالية. فولاية غرب دارفور يسكنها حوالي ثلاث وخمسون قبيلة منهم المساليت والفور والقمر والتاما والمهادي العطرية والارتقا (الشكل 6). ويسكن ولاية جنوب دارفور اكثر من ثلاث وثمانون قبيلة أهمها الصعدة والبرقو واليقو والأمبررو والرزيقات والهبانية والبني هلبة والسلامات والمعاليا والتعايشة (الشكل 6). كما يسكن ولاية شمال دارفور البرتي والفور والزغاوة والرزيقات والتنجر والميمار والميدوب والزيادية والداجو (أسامة 2019). يظهر وجود القبائل التي من المرجح أن أصولها ترجع إلى سكان الصحراء القديمة أو هاجروا من وادي النيل إلى هذه المناطق في شمال ولاية دارفور أكثر من أي جزء آخر منها، مثل الميدوب والزغاوة (الشكل 6). وتسكن من قومية الميدوب في ولاية شمال دارفور التي تقع بين خطي طول 24-27 شرق وخطي عرض 12-20 شمال

وبذلك تقع موازية عروضياً لوسط السودان النيلي ومتاخمة للحدود السودانية الليبية. وبالنسبة للأصل العرقي للميدوب فهناك من يرى أنهم أحفاد ترهاقا (ويكيبيدا 2019)، وأنهم ينتمون الى الأصل النوبي ويتكلمون لغة أشبه بلغة النوبيين النيليين (محمد بن عمر التلمساني، بدون تاريخ). أما قبيلة الزغاوة فتوجد في وادي هور، وتمتد منطقتهم بين تشاد والسودان من شمال مدينة كتم الى شرق تشاد ومدينة الكفرة في ليبيا. ويرجع البعض أصولهم إلى البرابرة الحاميون «أمازيغ» وهم الشعب الليبي القديم. وقد اتصلوا عن طريق البحر الأبيض المتوسط بالحضارات الفينيقية والمصرية والنوبية القديمة (تاولت 2019). ويطلق الزغاوة كلمة (بِري) على أنفسهم،ويقسمون البِري الى ثلاثة أقسام كبيرة هي الويقي والتوباء والوباراء (المعرفة 2019). ولم يتبقى من الزغاوة القدماء إلا «الحداحيد» الذين يعيشون حياة عزلة وسط الزغاوة ويتحدثون لغة لا يفهمها غيرهم.

تكوّن قبائل النوبة أحد أهم السلاسلات القديمة في ولاية جنوب كردفان وحتى منطقة أبيي (الشكل 6). كما يوجد قليل من البرقو والزغاوة والميدوب والبرقد. يعرف سكان الخوي باسم الحويون في اللغة النوبية القديمة وتضم الخوي المنطقة الصحراوية الواقعة شرق بلاد النوبة وغربها الى كردفان ودارفور. وتنقسم قبائل النوبة إلى مجموعات إثنية حسب اللغة هي الكواليب والنيمانج وتلودي والمساكين ولفوفا وتقلي وكادقلي وتيمن وكتلا والاجانجي والداجو والدواليب. ووسط مجموعة الاجانج توجد قبيلة كرورو وكدرو وكاركو وفندا والكدر(جعفر شاش 2005). ويطلق النوبة النيمانج على أنفسهم اسم «الأماويون» نسبة الى الأما حيث كانوا يعيشون في منطقة أمادا جنوب الشلال الأول ناحية اسوان والتي تعرف بالاسم نفسه. كما نجد أن قبائل الغلفان والكدرو والتيما والجبال الستة بجبال النوبة الشمالية لها صلات لغوية بالحلفاويين في شمال السودان، كما يتفق قبائل نوبة كاشا بالقرب من أبو زبد مع الدناقلة شمال السودان (حسن 2012). وفي الوقت الحالي يسكن ولاية شمال وجنوب كردفان قبائل أصولها عربية منها الحوازمة وأولاد حميد والمسيرية وكنانة وبني فضل والكبابيش. ومن المرجح أنهم قد سلكوا أودية الصحراء القديمة في الوصول إلى هذه المناطق خاصة وأنها قبائل رعوية تتحرك حيث ما توفر المرعي والماء (الرديسي، 2019).



الشكل 6: التوزيع الجغرافي لقبائل السودان

المصدر: عون الشريف قاسم. موسوعة القبائلوالانساب في السودان

ويعتبر العرب والزنوج الموجودون في بعض القرى في كردفان ودارفور هم أقل ديمومة مقارنة بأولئك الموجودين في قرى النيلية في محافظة الشمالية. وتتكون العديد من الوحدات الإدارية والعموديات والمشايخ من خليط من المستقرين والبدو. وتعتبر درجة الاختلاف الاجتماعي أكثر بياناً في المحافظات الجنوبية الثلاثة مقارنة بالمحافظات الشمالية الستة بدليل وجود العدد الكبير من اللغات والقبائل. ويمكن تفسير هذا الاختلاف إلى سيادة الاقتصاد الإكتفائي

هناك حيث يعيش 27% من السكان في القرى أو في الأكواخ المتناثرة في الغابات، وفي جنوب السودان توجد بداوة ولكنها من نوع يختلف عن ما هو موجود في شمال السودان[44].

أشكال الصراع القبلي وأسبابه الجغرافية:

لعبت مواضيع ملكية الأرض دوراً في خلق الفقر وفي قيادة وديمومة الصراع القبلي المستمر[45]، إذ تعتبر الأراضي في المجتمعات البدوية ذات قيمة عالية تتعدى كونها وسيلة لكسب العيش إلى اعتبارها مصدراً للثروة والهوية ودرجة السلم الاجتماعي. فقد أدى نزع الأرض من المجتعات التقليدية في منطقة القضارف ومنحها للمستثمرين الخارجيين، دون وضع اعتبار للحق التاريخي لهذه المجتمعات المحلية وضرورات معيشتهم، للمساهمة في ديمومة الصراع القبلي نتيجة لما ترتب عليه من صعوبة الوصول للمراعي ومصادر المياه [46]. كما نتج عن جذب بالإقليم الشرقي للسودان لأعداد كبيرة من البدو اللاجئون من اريتريا زمن الحرب وإعادة استقرارهم إلى حدوث صراع كثيف حول حقوق الأرض على امتداد الحدود الإثيوبية-السودانية، ترتب عليه تهديد البداوة وفناء القطعان[47]. كما أن الصراع في جنوب دارفور هو صراع إيكولوجي في الأصل، يعتمد على المنافسة على الموارد الطبيعية، والتي تشمل الموارد الجينية للنبات. وقد نتج عن التوارن اللدن بين طريقتي معيشة المزارعين والبدو، عبر الاستخدام الجيد للمياه وموارد النبات الجينية، لحفظ التوازن الإيكولوجي للإقليم[48].

لعبت مواضيع ملكية الأرض دوراً في خلق الفقر وفي قيادة وديمومة الصراع وخلق تعقيدات ليس فقط في ديناميكية الصراع المحلي كمجرد مظهر للإنقسامات cleavage السياسية الكبيرة ولكن في طبيعته المدفوعة بأجندة من أعلى لأسفل ومن أسفل لأعلى[49]. ويرجع تسييس politicalization ملكية الأرض في السودان إلى تقسيم السودان في عام 1923م إلى مواطن للقبائل tribal home-lands أو ديار يمكن رؤيتها بوضوح في الخرائط لتدير العلاقة بين الهوية القبلية والجغرافيا، والتي استمرت حتى اليوم. يوجد داخل كل دار عدداً من الحواكير، وهي الأراضي التابعة لأسرة أو مجموعة عرقية أو فخذ clan من القبيلة أو مجموعة قبلية. وقد سمحت العلاقة القوية بين القبيلة وموطنها واقتصار القيادة على القادة الأصليين التقليديين، للقبائل الرئيسية باستخدام الموارد الطبيعية الموجودة والسيطرة عليها في دارها وأن تنكر على القبائل الصغيرة أي إدعاء للحقوق أو الملكية التي تسمح لها بممارسة القوة السياسية أو الإدارية[50]. وقد دعم الإداريون إبان فترة الاستعمار هذه السياسة عن طريق «نظار

القبائل» بتخويلهم السلطات المالية والإدارية والقانونية مع توقع الحفاظ على القانون والنظام ووحدة وتكامل الجوانب الديموغرافية والحدودية للدار المعنية. وقد وفر هذا آلية هرمية-بنيوية واضحة لحدوث الصدامات والخلاف على الأراضي، كما لم يوقف محاولة بعض المجموعات من الإدعاء على الحواكير بالقوة. وقد تعقّد الوضع أكثر عند صدور قانون الأراضي غير المسجلة لعام 1970م والذي تسبب في تسييس الصراع على الأرض إذ ثبت أنه أكثر قهراً من قوانين الاستعمار. فقد مكّن الدولة من استخدام القوة للحفاظ على «أراضيها»، وتشجع تراكم الأرض في أيدي قلة من المستثمرين الأثرياء المحليين والأجانب، مما أدى لتغريب البدو-الزراعيين عن أراضي أوطانهم التقليدية بانكاره أي شرعية رسمية أو وضعية- عدلية على حقوق الملكيات التقليدية، وإلغاء كل الحقوق والمداخيل ذات الصلة بالمياه والأرض والرعي للبدو[51].

اتخذ الصراع على الموارد الطبيعية في السودان شكلاً تقليدياً تمثل في المنافسة بين المزارعين والرعاة «البدو» حول موارد المياه والأرض، والذي يحدث عادة عند مستوى المجتمعات المحلية، وتزداد وتيرته بسبب سياسات الدولة[52]، ولكنه إزداد حدّة مع التدهور البيئي، وبالتحديد الندرة البيئية (التمييز البيئي) للموارد القابلة للتجديد مثل أراضي المحاصيل الزراعية والمياه العذبة والموارد البحرية والغابات. وازداد الصراع أكثر نتيجة لتدخل العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والتاريخية[53]، خاصة وأن السودان يعتبر أكثر الدول الأفريقية هشاشة للتغير المناخي نتيجة لعوامل الفقر المتوطن، وتدهور النظم البيئية، والكوارث المركبة، ومحدودة رأس المال والأسواق وضعف البنية التحتية والتقنية[54]. فقد حدثت تذبذبات للتساقط فوق حوض النيل، فقد هاجرت نطاقات التساقط عروضيا فوق النيل الأوسط بحوالي 600 كلم خلال ال 20,000 سنة الماضية. وخلال القرن العشرين حديث التغيرات العقدية decadal للتاساقط[55]. وتشير بعض الدراسات أن حوالي 120 مليون هكتار من الأراضي، متضمنة 64 مليون هكتار من التربة، قد تدهورت بدرجات مختلفة في السودان. وتعتبر النطاقات النطاقات الجافة وشبه الجافة الأكثر تدهوراً حيث يعيش 70 % من سكان السودان[56]. وفي العادة توجد ثلاثة أنواع من حركة السكان في غرب السودان على أساس الاستمرارية والتغير. هناك حركات حدثت في الماضي وانتهت الآن، وحركات استمرت من الماضي إلى الحاضر مثل الهجرات الموسمية للبدو، وحركات تطورت في السنوات الحاضرة وخاصة خلال القرن الحالي[57]. وفي الإقليم الأوسط من شمال كردفان أدى الاستخدام غير المرشد للموارد الطبيعية للأنشطة الزراعية والرعوية «البدوية» لتحطيمها، وتسبب في التصحر

وما ترتب عليه من استبعاد الأراضي من الانتاج في وقت زاد فيه الطلب عليها من قبل السكان المتزايدين. كما شمل الضرر البيئي أيضا العجز في كميات المياه مع تغير نمط الأمطار الموسمي، وزيادة نمط الرعي الجماعي الذي قاد للرعي الجائر، وزيادة الاحتطاب حيث كان النساء هنّ الاكثر تضررا[58]. وفي منطقة القضارف ساهم قيام مشاريع الزراعة الآلية في التدهور البيئي وضياع الأراضي بسبب تحول الغابات إلى أراضي زراعية مصحوباً بالقطع الجائر، إضافة للسياسات القطاعية المتناقضة والمؤثرة على الملكية[59]. وبالمثل ساهمت الصناعات الصغيرة في المناطق الجافة وشبه الجافة في احداث أثر بيئي نتيجة لدورها الاجتماعي-الاقتصادي[60]. لقد أدى تدني انتاجية الأنشطة ذات الصلة بالبداوة في السنوات القليلة الأخيرة على إجبار رجال البشاريين والأمرار / الاتمان للبحث عن العمل بالأجر في أماكن أخرى، وخاصة كعمال شحن وتفريغ في بورتسودان. وقد تزايد هذا بصورة منذرة بالخطر في السنوات الأخيرة رغم أن منهم من جذبه هذا النوع من العمل منذ انشاء ميناء بورتسودان في عام 1902م. وتسبب هذا في إعاقة قدرة أنسال البجة lineages على مواكبة الأزمات على المدى الطويل[61].

يشير البعض للتقسيمات القبلية أو العرقية-السياسية ethno- political بأنها المسؤولة عن نشوء الصراعات القبلية المحدودة، إلا أن ندرة وضعف قواعد الموارد الطبيعية واقترانه مع أزمة الحوكمة هي أيضاً عوامل مؤثرة. ويتضح ذلك جليّاً في بعض المناطق التقليدية في السودان، مثل إقليم كردفان، حيث أدت الطريقة القاهرة volatile التي اتبعتها الدولة في تنزيل جهودها devolu- tion في حوكمة الموارد الطبيعية لتقليل قيمة هذه الحوكمة على هذه الموارد. ففي الماضي كان يتم إدارة الصراع بين الرعاة والمزارعين بنجاح نسبي عبر الأعراف والتقاليد المرتبطة بملكية الأرض، ولكن اختلفت الأوضاع اليوم نتيجة لكبر القطعان وقلة الكلأ والماء ووجود السلاح وسط الرعاة. كما أن سياسات الوكلاء المفوضين patron-client ، وضعف إدارة الموارد وسياسات التنمية ومؤسسات الدولة التي تفرض من أعلى-لأسفل قد شجعت الاستقطاب العرقي والتقسيم الاجتماعي[62]. وفي الحقيقة تنبع مشاكل السودان الريفية جزئياً من الأزمة الاقتصادية العالمية والتدهور البيئي والمشاكل القومية الأخرى، ولكنها من حيث المبدأ تعتبر مسألة علاقات بشرية بين الإدارة والعمل،وبين الحكومة والشعب نتيجة سيطرة برامج التنمية المفروضة من أعلى لأسفل، إذ لم تمنح المساهمين في مشاريع التنمية الريفية فرصة كافية لرؤاهم وتطلعاتهم ولكيفية تكاملها في هذه البرامج[63].

تتشكل أزمة الهوية القومية في قلب الصراع القبلي حيث يعتبر الذين يتولون السلطة والحكم أنفسهم عرباً ومسلمون ينتمون للشرق الأوسط وليس لأفريقيا السوداء رغم أنهم في الأساس عرب-أفارقة. فملامحهم الفيزيائية تشبه المجموعات الأفريقية في بالإقليم، وحتى ثقافاتهم خليط من ثقافة العرب والإسلام والنظم والثقافات المحلية[64]. وقد أظهر الصراع في دارفور أن الحرب الأهلية في السودان لم تكن كليا صراعاً بين الشمال والجنوب ، أو بين مسلم ومسيحي بل هو صراع على مستوى القطر يشمل حتى المجموعات المسلمة. فالمجموعتين الرئيسيتين المضادتين للحكومة هما حركة العدل والمساورة وحركة/جيش التحرير السودانية، وهم مسلمون يعتقدون بأن الجنجويد ينحدرون من أصول تشادية ويعتمدون على النهب plunder and pillage والسلب لتوفير الأموال ويتلقون دعما مبطنا من الحكومة في الخرطوم[65].

ترجع المدارس التقليدية في تحليل الصراع بين شمال وجنوب السودان إلى الأسباب العرقية والقبلية والثقافية والدينية مع التركيز أكثر على العرقية[66]. فقد كانت الحرب الأهلية الأولى بين شمال وجنوب السودان، 1955-1972، نتيجة لتراكم قضايا عرقية ودينية وسياسية واقتصادية واجهت السودان منذ مجيء الحكم التركي-المصري في عام 1821م، وشمل قوى خارجية لها مصالح في السودان[67]. فقد ارتكزت سياسة الاستعمار نحو جنوب السودان على اضعاف الوجود الشمالي في الجنوب وإضعاف اللغة العربية سواء عن طريق إحلال اللغة الإنجليزية مكان اللغة العربية أو من خلال التشجيع على انتشار اللهجات المحلية وتحويلها إلى لغات مكتوبة[68]. كما اتخذت السياسة الغوية مكاناً معتبراً في المشروع الاستعماري لخلق الوحدات «العرقية» و«القبلية» و«المناطق المقفولة» self-contained في السودان. ووسط قبائل النوبة عملت هذه السياسة على بناء هوية عرقية قبلية مزيفة لهم باستخدام أداتي اللغة والتعليم[69]. وعملت السياسات اللغوية لما بعد الاستعمار والقائمة على الأطر اللغوية-التعليمية التقليدية، والاجتماعية-اللغوية، بفرض الايدولوجيات القومية في أوضاع اجتماعية مثقلة بالتوترات والتناقضات[70]. وقد بقيت سياسة إعادة إنتاج القبلية مكوناً أساسياً لنظم السياسية في السودان منذ الغزو التركي في 1821م، حافظ عليه الحكم الاستعماري بسياسته القميئة، والحكم الاستقلالي بايدولوجية بناء الشعب، والأصولية الإسلامية بايدولوجيتها الكونية، حيث تخفت «القبلية» إما تحت في واجهة علمانيةsecular façade ، أو ظهرت في ثوب ديني religious guise [71]. ويرجع البعض حدوث المجاعة وسط الدينكا في الفترة 1985-1988 بسبب استغلال السودانيين الشماليين لهم لخدمة الحكومة

المركزية والتجار والمانحين الدوليين[72]. وأدت التطورات الحديثة خلال الثلاثة عقود الأخيرة لحدوث تغيير تدريجي ومنتظم في طبيعة الصراع، من الشكل التقليدي ذي الطباع العرقي-الديني إلى آخر حول الموارد، وخاصة مع تفاقم الأزمة الاقتصادية والموارد في شمال السودان[73].

حدث في السودان عبر قرون عملية «تعريب» تضمنت الإنتشار التدريجي للهوية العربية واللغة العربية وسط سكان شمال السودان. وقد فضلت السياسات الاستعمارية البريطانية صفوة ضيقة من خلال المجتمعات «العربية» عملت بوعي واضح على تطوير وتقوية «مفهوم الهوية القومية العربية السودانية» بتبني مصطلح «سوداني». وبعد خروج الاستعمار أرجع هؤلاء القوميون «التعريب» في سياسة رسمية حثت على تقوية نشر اللغة العربية propagate سريعاً في تخوم جغرافية تتحدث لغاتها المحلّية، ويناقض هذا سياسة ما قبل الاستعمار للتعريب. أصبح لهذا الوضع صلة بالصراعات المدنية في جنوب السودان وجبال النوبة ودارفور، إذ صحب هذه السياسة أيضاً في بعض الأحيان، نمو عقيدة الثقافة العربية والتعالي العرقي والذي ثبتأكثر في دارفور[74]. إلا أن سياسة نشر العروبة قد زادت من حدة sharp-ened وعي الهويات غير العربية أو»الأفريقية» في بعض الأحوال وهيأها لخلق الصراعات. وقد تعرض البقارة المهاجرين ومجموعة الجلابة العرقية في جبال النوبة، والمدعومين من قبل الدولة، بسبب انتهاك حقوق الانسان والإبادة الثقافية والعرقية، لضغوط متزايدة جعلتهم يتركون تقاليد حياتهم وأن يفقدوا الاتصال بأراضيهم ومواردهم الطبيعية الأخرى مما أدى لخلق علاقة مضطربة مع الدولة السودانية[75].

المناقشة:

اتخذ التكوين الجغرافي للسودان منذ أن استقر في فترة الاستعمار البريطاني، شكل الدولة الموحدة ذات الأطراف المتمردة. فقد وجد الاستعمار البريطاني السودان قطراً مقسماً بحدود مزيفة، تجمّع بالقوة من «العرب» والمسلمين «الأفارقة» والمسيحيين ومعتنقي الأديان الأخرى. وفي ظل الاختلاف المتجذر بين السودان «الشمالي» و «الجنوبي» في مستويات التنمية المختلفة كان من الصعب فرض القيم والعادات الاستعمارية في وسط هذا الاختلاف. شهد السودان منذ استقلاله في 1956م قيام الحركات الاحتجاجية العرقية المسلحة والإقليمية التي أدت لمعاناة بشرية عظيمة وأعداد مهولة من النازحين واللاجئين. وقد خلقت هذه الحركات الاحتجاجية تحديات لشرعية الدولة السودانية المستقلة التي يقودها الصفوة المستعربة والمتاسلمة في موقع

السلطة والقوة بحيث يستطيعون تحديد حقوق المواطنة والمسؤوليات. ففي جنوب السودان اعتمد الرجال والنساء في ما يخص جمعياتهم السياسية على القواعد الأولية grassroots التي تنظم وتدعم نفسها ذاتيا، حيث أجبرت على تطوير استراتيجيات للبقاء في أطول حرب أهلية في افريقيا. أما في الوسط النيلي والشمال الأكثر عمرانا وتطورا اقتصاديا وتوجد المؤسسات البريطانية البرلمانية والقوانين، فقد اعتمد الناس على الأحزاب القومية والدينية sectarian، باستثناء اتحاد عام نقابات العاملين[76]. وفي دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق لم تطلب الحركات المتمردة حقوق متساوية للمواطنة فقط بل طلبت أيضاً الاعتراف بحقوقهم الخاصة التي تشمل حقوق الأرض، والحكومة، والحكم الذاتي والحفاظ على الهويات العرقية-القومية، ففتحت حواراً حول متطلبات المواطنة، وخاصة في محتوى تعدد الثقافات، وتوحيد reconcile إدعاءات الملكية والآليات المؤسسية المفيدة المطلوبة لخلق علاقة فاعلة بين الدولة ومواطنيها والتركيبات السكانية المحلية[77].

عرف السودان أشكالاً من التقسيم الإداري في العهد التركي تراوح بين النظام المركزي واللامركزي بجيث كان لها دور في تعقيد المشاكل القبلية . فقد أتبعت المديريات رأساً إلى الخديوية في القاهرة وعندما صعب تطبيق المركزية أعيدت اللامركزية، ثم الرجوع للنظام المركزي مرة أخرى في عهد الخديوي سعيد، ثم فشله وإرجاع اللامركزية مرة أخرى في عهد الخديوي اسماعيل عام 1871 حيث جُزّأ السودان الى وجهين قبلي وبحري لكل منها مدير عام يتبع للقاهرة، ثم الغي في 1874م وحلّ محله نظام الحكمدارية الذي ألغي أيضا بتقسيم السودان في 1882م الى خمسة أقاليم هي وسط السودان وبالإقليم الاستوائي وإقليم غرب السودان وإقليم التاكا وملحقاتها. وقد الغي بسبب الثورة المهدية ومن ثم العودة لنظام الحكمدارية[78]. وخلال نصف قرن جرت ثمانية تعديلات وعقب كل تجربة كان الرجوع الى تطبيق نظام الحكمدارية العامة لما أثبته من نجاح في صهر أبناء إقليم واحد تابع لمجلس النظار (مجلس الوزارء) في القاهرة. وقد بلغ عدد المديريات ثلاثة عشر هي كردفان وفشودة ودنقلا وبربر وسنار والخرطوم وفازغلي والتاكا ودارفور والاستوائية بحر الغزال والجهات العليا والبحر الأبيض. وقد طبقت المهدية نظاما إداريا مركزياً قمته المهدي ثم الخليفة عبد الله من بعده ، وعين لكل مديرية مديراً كان يسمى عاملاً يساعده معاونون وبعض كبار رجالات القبائل في تدبير شؤون الادارة. كونت خمسة عشر عمالة هي بحر الغزال ، الجزيرة، البحرين، كردفان، دارفور، بربر، الشلك، الدينكا، دنقلا، جبل ادريس، البحر

الأبيض، البارية الشرقية، شرق النيل الكبير، بحر الجبل، كسلا، طوكر (16 عمالة). وقد واجهت حكومة الحكم الثنائي في عام 1899م مشكلتين إداريتين تختص إحداهما بشمال السودان والأخرى بالسودان جنوب دائرة العرض 10 درجة شمال. فالقبائل النائية وغير المتجانسة في الجنوب لم تقدم تهديدا سياسيا للحكومة الجديدة، كما أن إعادة توحيد pacification أداراتهم سيكون عبئاً ماليا ثقيلاً وربما مدمراً، في السنوات الأولى للحكم الثنائي. ولذلك أخذت عملية إعادة توحيد الجنوب عقود من الزمان مما أدى لتأخر كثير من الأنماط الإدارية البناءة. أما في الشمال فقد وجدت أسس معروفة يمكن البناء عليها. فالشمال كان جزءاً من العالم الاسلامي المتعلم، كما لم يفقد التقاليد والتقنيات الإدارة الغربية التي أدخلها الأتراك إبان فترة حكمهم للسودان[79]. وأنشا الحكم الثنائي ست مديريات هي الخرطوم، سنار، دنقلا، بربر، كسلا، فاشودة، (عدل اسمها الى أعالي النيل عام 1904) بالاضافة الى محافظتي حلفا وسواكن اللتين لم تخضعا لحكم المهدية. واثر الفتوحات التي تمت بعد ذلك أنشات مديريات جديدة ، عليه كونت مديرية كردفان عام 1899 ، جبال النوبة في عام 191 بفصلها عن مديرية كردفان، وبعدها بثلاث سنوات كونت مديرية دارفور ثم مديرية الفونج عام 1924م وهكذا أصبح عدد المديريات 15 مديرية. ونتيجة للازمة العالمية ضمت الكثير من الولايات الى بعضها البعض فتكونت منها تسع مديريات حيث أنشات المديرية الشمالية عام 1935م من ثلاث مديريات هي حلفا ودنقلا وبربر، وفي عام 1936م أنشات المديرية الاستوائية من بحر الغزال ومنقلا، وتكونت كردفان من مديريتي كردفان وجبال النوبة، وفي 1937م أصبحت مديرية النيل الابيض فرعا لمديرية النيل الازرق ثم أدمجت في مديرية واحدة سميت مديرية الجزيرة والتي عدل أسمها إلى مديرية النيل الازرق عام 1942م، وبقيت مديريات الخرطوم وكسلا وأعالي النيل ودارفور كما هي. وفي 1948م انفصلت مديرية بحر الغزال عن المديرية الإستوائية. واستمر هذا التقسيم الاداري حتى أوائل الحكم الوطني، وأبقي عليه مع تخفيض مديرية الخرطوم إلى درجة محافظة برئاسة نائب مدير كما كانت من قبل. ومنذ أوائل الخمسينات بدأ الشروع في نظام حكم جديد في السودان حيث تم التوقيع على اتفاقية الحكم الذاتي وتقرير مصير السودان في 12 فبراير 1953م[80]. وتمت مقابلة الطلب على التغير الثوري بعد مايو 1969م بنظام الحكم الشعبي المحلي People's Local Government System لعام 1971م بتوجهاته نحو الديموقراطية والإشتراكية وأبدل بآخر في 1981م والذي تفادى التوجيهات والأحكام prescription وتميز بالمرونة في التفسير ووفّر أساساً لإدارة

أكثر فاعلية[81]. ولا تعد ندرةالموارد البشرية والمالية في السودان، والحفاظ على السيطرة السياسية المحكمة على الولايات الجديدة بجانب زيادة أعدادها، مثقباً augur قادراً على تعامل الولايات الجديدة مع مشاكلها التنموية. فقد أضافت اتجاهات التخطيط الإقليمي الحديثة مثل تعريف الفرص، وتحريك الموارد، وتطوير التنمية على المستويين المحلي والإقليمي، تحديات جديدة لتلك التحديات الموجودة منذ تطبيق نظام اللامركزية الادارية في السودان. وتحتم الاختلافات البيّنة في السودان تطبيق بعض أوجه الادارة اللامركزية عبر الادارات والحكومات المحلية والإقليمية للاستجابة لتطلعات المجموعات التي تواجه مشاكل متعددة في مختلف أجزاء القطر[82]. ورث السودان بعد خروج الاستعمار نظاماً اقتصادياً ثنائياً يتكون من قطاع عريض من الزراعة التقليدية الريفية وقطاع حديث صغير غير زراعي. وبقيت هذه الازدواجية الوظيفية حتى تصدير أول سفينة بترول في عام 1999م. إضافة لذلك أدت المؤسسات التي تفتقد الخبرة والتي تولت إدارة الاقتصاد إلى مشاكل هيكلية متداخلة أبطات النمو وخاصة خلال السبعينات. كما أن السياسات الزراعية التي أتبعت منذ منتصف الستينات قد فضلت التوسع في المحاصيل النقدية محفزة بقيمتها التصديرية المرتفعة وأعطت أهمية أكبر لزراعة المحاصيل الغذائية لضمان الأمن الغذائي. ودشنت الحكومات المتتالية سلسلة من خطط التنمية حيث تم إما إعادة صياغتها أو إلغاءها بسبب فشل السياسات أو تغير الحكومات. وبعيداً عن مشاكل التنمية، فقد فاقم الجفاف المتكرر والصراعات المسلحة والعقوبات والحصار الاقتصادي الحديث من الأوضاع[83].

تواجه مجموعات البدو في السودان عمليات تهميش مركبة أسرعت بها أكثر قوانين الأراضي وخطط التنمية غير الموجهة التي وضعتها الدولة، كما تفاقمت أكثر بترك الأليات التقليدية المحلية التي تحكم العلاقات بين الأفراد والمجموعات في المناطق الريفية وتنظم استغلالهم للموارد الطبيعية المتاحة. فقد تعرف الدارسون لتلك المجموعات منذ خمسينات القرن الماضي وما تلاها على ثلاثة أنواع من نظم البداوة. النوع الأول هو البداوة الرعوية pastoral nomad-ism وتعني الحركات المنتظمة للأشخاص ومجمل الأسرة في البحث عن المرعى والماء، حيث المراعي في الغالب غير متصلة وترتبط بممرات اتصال «مسالك». ولكل مجموعة حقوق تقليدية وحصرية للإقامة والاستفادة من التخوم territo-ry، وتسمى هذه الحقوق بدار المجموعة «وطن» حيث يحفظ راس المال في هيئة حيوانات. ولكن تقلصت هذه التخوم بسبب الزراعة المطرية التقليدية المدعومة باستراتيجيات التنمية التي تتبناها الدولة. والنوع الثاني هو شبه-البداوة، أو

البداوة الزراعية، حيث يُترك جزء من الأسرة في الدار «الوطن» بينما يتحرك الباقون مع الحيوانات للبحث عن المراعي الجيدة والماء. وينخرط المتبقين في مختلف الحرف أغلبها ترتبط بالزراعة.والنوع الثالث هو البداوة المقيمة-trans-humance وهي شكل من البداوة يمارسها المزارعون المستقرون في نطاق ضيق حول القرى. ومن الصعوبة تمييز هذه المجموعات ككيانات منفصلة، والنوع الغالب هو البداوة-الزراعية التي يمارسها كل هذه المجموعات. ومنذ منتصف الأربعينات هدفت سياسات الدولة في شأن الأراضي، والتي وضعتها الادارة الاستعمارية وما تلاها من حكومات وطنية، إلى تهميش البدويين. فقد أوصى تقرير لجنة حفظ التربة لعام 1944 بأن البدويون الرعاة ينافسون المزارعين المستقرين على الأراضي ومن الواجب اعتبار حقوق المزارع أولويةً لأن العائد من المحصول الذي ينتجه بالنسبة لوحدة المساحة التي يستغلها أكبر مقارنة ما للبدوي. واتبع المخططون الوطنيون أنصار توطين البدو، نفس السياسة. واستحوذ الاستثمار في الزراعة المطرية الآلية على معظم الأراضي التي تستخدمها مجموعات البدو في معظم أجزاء القطر مما خلق صراعات حادة بين مجموعات البدو ومالكي المشاريع الزراعية والمجتمعات المستقرة القريبة لمناطق الرعي. وتفاقم الأوضاع أكثر بسبب الحرب الأهلية التي أنكرت على البدو، الذين اعتادوا على الحركة جنوباً، الوصول الى المراعي. ووضعت استراتيجيات ونماذج لتنمية قطاع البداوة، ولعب فيها البدو دورًا مهماً مما أثر على نظم الانتاج الريفي. وكان أكثرها تطبيقاً هو نموذج استقرار البدو منذ أواخر الخمسينات والستينات والذي اعتبر نظام البداوة متخلفا وبسيطا حيث شجع البدو على الاستقرار والتكامل في المجتمعات المستقرة [84]. من المعروف أن التطور الاقتصادي لا يؤثر على كل المجتمعات بمستوى واحد. فالبدوي من كردفان أو دارفور قد لا يتفاعل مع التغيرات التكنولوجية بنفس الطريقة التي يتفاعل بها المزارع المستقر في الولاية الشمالية.

من الممكن أن يؤدي تدهور الأراضي إلى التغير المناخي في السودان. فقد تمت ملاحظة درجات مرتفعة من الحرارة، وأمطار قليلة، وفترات طويلة لسطوع الشمس والإشعاع الكوني، ومعدلات مرتفعة من البخر-نتح خاصة خلال الفصل الرطب بجانب تغيرات في تذبذب الملاحظات السنوية والشهرية[85]. وتشير مختلف الدراسات أن 120 مليون هكتار من الأرض، متضمنة 64 مليون هكتار من الترب، قد تدهورت بدرجات مختلفة لها ارتباطات قوية مع معدلات الكثافة السكانية في مختلف النطاقات الجافة وشبه الجافة حيث يعيش 70% من سكان السودان[86]. لقد بدأت مشكلات نقص مياه الشرب في الأربعينيات

من القرن الماضي عندما زادت كثافة السكان حول مصادر المياه مما تسبب في زيادة تركزات الإنسان والحيوان، والصراع بين الأفراد والمجموعات القبلية، والتدهور البيئي، وإزالة الغطاء النباتي. وقد أدركت الحكومة مبكراً هذه المشكلة وتبنت عدداً من المشاريع الطموحة لتحسين مصادر المياه الريفية في السودان تختلف من منطقة لأخرى. ويعني تحسين مصادر المياه في المناطق الجافة زيادة كمية المياه، أما في المناطق الأقل جفافا فهو أكثر من مسألة جودة لمقالبة أدنى متطلب يومي من المياه للإيفاء بشروط الحياة الصحية والطبيعية والذي تقدره منظمة الصحة العالمية ب 18 لتراً (4 جالون). ويبلغ متوسط الاستهلاك اليومي للفرد في السودان حولي 7 لترات (1.5 جالون)، ويعتبر عدم التوازن بين كمية المياه المطلوبة للحياة الصحية والإستهلاك الحقيقي هو المشكلة المركزية لإمدادات المياه الريفية في السودان[87]. وهناك دور فاعل لأي سياسة في تأثيرها على الفقر ومشاكل تدهور الأراضي. فقد أظهرت دراسة مقارنة عن عائدات الصمغ العربي في النظام الزراعي الغابي الذي يمارسه المزارعون الفقراء في شمال السودان أن السياسات قد لعبت دوراً مؤثراً في هذا الجانب، فقد وجدت ارتباطات بين الفقر والبيئة أدت لتدهور الأراضي. وتؤثر السياسات سواء كانت «جيدة» أو «سيئة» على التحفيز الاقتصادي وتحدد قرارات الأسر الريفية الفقيرة للحفاظ على أراضيها أو تدهورها[88]. وينتج السودان سنوياً 18.6 مليون طن من متبقي المحاصيل. وقد استنزفت الحروب والجفاف معظم مصادر الطعام هذه[89]. وكان من المتوقع أن يحقق السودان معدلات نمو عالية بعد الاستقلال بسبب الأراضي الزراعية الواسعة والغنية ومكون الثروة الحيوانية المعتبر والموارد البشرية المقتدرة. ولكن لم يتحقق جزء كبير من ذلك في الخمسة عقود الأخيرة. فبعد التمتع بمعدلات متوسطة من النمو والاستقرار الاقتصادي حتى 1975، بدأ السودان في الدخول في مشاكل بنيوية عميقة. ويرجع جزء من ذلك للسيلسات الاستعمارية. فقد أدخل الإداريون البريطانيون معظم أجزاء أفريقيا المدارية، ومنها السودان،في نظام التبادل العالمي بإدخال بعض المحاصيل النقدية الأساسية مما أثر على تطور الفلاحة الاكتفائية وفرض عوامل خارجية عليها. وأعتمد النجاح في انتاج المحاصيل النقدية على العلاقة بين ذلك المحصول وتعقيدية المحاصيل الغذائية وآلية التبادل. ومثال ذلك ما حدث في منطقة مريدي في جنوب السودان[90]. لقد ارتبطت أسباب الفقر الريفي في السودان بالتحيز نحو الحضر من قبل استراتيجيات التنمية منذ الاستقلال[91]. ورغم الجهود التي بذلت لتقليل الفقر في السودان إلا أنه لا يزال منتشرا بصورة واسعة[92]. ويظهر الفقر في

السودان حدوثية منخفضة ذات ابعاد متعددة للأطفال والبالغين واختلافات بين الولايات[93]. كان أكثر من نصف الشعب السوداني بعد الاستقلال يعيش تحت خط الفقر وسعت حكومات ما بعد الاستقلال للتخفيف منه. وبالمقارنة مع ماليزيا التي تشبه السودان كثيرا في النواحي الاقتصادية والاجتماعية ، نجحت ماليزيا في تخفيض الفقر من 52.4 % في عام 1970 إلى 1.2% عام 2015 بينما حدث تقدم قليل في السودان. ويرجع هذا النجاح الى السياسات الوطنية التي وضعت للنمو، واستبعاد السياسات المفروضة بواسطة المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي، والاتاحية والاتصال لتحديث بيانات الفقر، والقدرة على تطبيق السياسات وفوق كل ذلك الإرادة السياسية، وهو عكس الوضع في السودان[94].

من المرجح ارتباط الصراع القبلي في السودان بالإرث التاريخي لمسألة الرق. فمن ضمن الاهداف المختلفة التي دفعت محمد على باشا لفتح السودان هو القبض على العبيد السود. وقد ظهر ذلك جليّاً عندما كتب لابنه«أنت واعي جيداً بأن مهمتك في هذه الأجزاء ليس لها غرض آخر سوى جمع الزنوج»[95]. وكان هذا عاملاً رئيسياً في قيام الثورة المهدية واخراج المصريين من السودان[96]. ورغم الغاء العبودية إلا أنها بقيت داخل اقتصاد الظل[97]. وقد وجدت دلائل تاريخية تختص بتوسع تجارة الرقيق والعاج خلال فترة الحكم التركي-المصري في السودان بين 1820-1881 وذلك في ثلاثة مواقع ترتبط بهذه التجارة حول مدينة رمبيك في جنوب السودان. وقد ساعد تأسيس الحكم التركي-المصري على خلق الأحوال للتوسع عن طريق حملات صيد الرقيق في جنوب السودان وإنشاء سلسلة من المعسكرات أو الزرائب في هذه المناطق[98]. واقتصر استخدام المهدية للرق في الاستخدام الداخلي وتصديرهم من السودان. وتحت الاستعمار البريطاني لم تنخفض تجارة الرقيق أساساً بسبب أن البريطانيون أرادوا عمالة رخيصة «حرة» لجني القطن الذي يحتاجونه في مصانع النسيج المتزايدة[99]. وقد تطورت بنية هرمية تاريخية تأطرت مؤسسياً في المكون السياسي للسودان بحيث يمكن التعرف على مركزية الأسطورة التاريخية للاسترقاق والاستعمار في سودان ما بعد الاستعمار[100]. لقد عمل الإستعمار على جلب القبائل المسلمة من شمال نيجيريا للعمل في مشروع الجزيرة وغيره. ولا يعتب نظام الرق جديداً في نيجيريا إذ امتلكت نيجيريا أكبر التجمعات للمالك الإقطاعية في أفريقيا. ففي الشمال توجد ممالك الهوسا-الفولاني والنوب والاقالا، وفي الجنوب الغربي ممالك اليوروبا، وفي الغرب الأوسط ممالك بنين-ادو ، ومشيخات جيكي واقبو، وفي الجنوب الشرقي جيوب دول مدينة اقبو على امتداد نهر النيجر، حيث كانت مجتمعات اقطاعية قبل مجيء الاستعمار[101]. وكان لإلغاء الاسترقاق في شمال السودان slavery abolition أثاراً اقتصادية واضحة[102].

توجد علاقة بين تكوين الدولة السودانية والهويات السياسية في إطار الصراع السوداني. ويعتبر البعض الصراع في سودان ما بعد الاستقلال في الأصل صراعاً بين التيار العربي-المصري الذي يمثله أحزاب الإتحادي والبعث العربي والناصري وأحزاب أخرى، والتيار الفولاني الأفريقي الذي يمثله أحزاب الأمة والمؤتمر الوطني والشعبي وتحرير السودان وأحزاب أخرى(103). ويرى البعض أن فترة حكم الإنقاذ التي استمرت لمدة ثلاثين عاماً قد أضعفت وضعية السودان وسط المجتمع الدولي، ليس بسبب توجهاته الدينية، ولكن بسبب سجله في حقوق الانسان ودعمه للإرهاب الدولي(104)، مما فاقم من الأوضاع الاقتصادية وزاد من حدّة الصراع القبلي في السودان الذي أصبح أحد أذرع محاربة الحكومة من قبل الحركات المسلحة.

يمكن أن نخلص من هذا المقال إلى النتائج الأتية:

(1) لعبت العوامل البيئية-الجغرافية دوراً مؤثراً في الصراع القبلي للسودان نتيجة لغياب التخطيط البيئي-المحلي المناسب.

(2) قد يعزى الصراع القبلي في السودان لعدم اكتمال مفهوم «الوطن» لدى نسبة كبيرة من المواطنين بسبب انتشار الأمية وسياد المفاهيم القبلية.

(3) كثير من أوجه الصراع القبلي الحادث الآن قد يرتبط بالنواحي التاريخية لتكوين الدولة السودانية وإرث التفاوت العرقي.

(4) تطبيق النظم الإدارية الحديثة في «السودان القبلي الموروث» وغير المهيأ لاستيعابها لعب دوراً كبيراً في تواصل الصراع القلي على مدى العقود.

(5) للأطماع السياسية الحزبية والايدولوجية دور في توجيه الصراع القبلي للمصالح السياسية للأحزاب والجماعات المتمرة.

(6) ساهم المناخ السياسي العالمي في التأثير على الصراع القبلي في السودان من خلال دعهم وتبنيه للحركات المسلحة التي يغلب على بعضها الطابع القبلي.

يحتاج السودان للتقليل أو الحدّ من الصراع القبلي بحسن إدارة الموارد الطبيعة ومراعاة ظروف البيئة الجغرافية بالاعتماد على «حتمية» الواقع المحلي بخصائصة المكانية والسكانية والتاريخية، والاستفادة من الإرث الأخلاقي والقِيمي للقبائل السودانية مع بذل نشر التعليم وثقافة السلام.

المصادر والمراجع:

(1) Halvard Buhaug, Scott Gates.2002. The geography of civil war. J. of peace research 39 (4): 417-433.

(2) Halvard Buhaug, Scott Gates.2002. The geography of civil war. J. of peace research 39 (4): 417-433.

(3) Colin Flint, Paul Diehl, et al. 2009. Conceptualizing conflict space: Toward geography of relational power and embeddedness in the analysis on interstate conflict. Anals of the Association of American Geographers 99 (5): 827-835

(4) Elke Grawert.2008. Cross-border dynamics of violent conflict: The case of Sudan and Chad. Jpurnal of African and Asian studies 43 (6):595-614.

(5) Benjamin J Cohen. 2018. The geography of money, Cornell University Press.

(6) Jamie Peck.2003. Geography and public policy: mapping the penal state. Progress in Human Geography 27 (2):222-232.

(7) Richard E Bilsborrow.1992. Rural poverty, migration, and the environment in developing countries: three case studies. World Bank Publications, Washington.

(8) El-Sayed El-Bushra, Naila B Hijazi.1995. Two million squatters in Khartoum urban complex: The dilemma of Sudan's national capital. GeoJournal 35 (4): 505-514.

(9) يعتبر السودان قبل إنفصال الجنوب في عام 2011م أكبر دولة إفريقية من حيث المساحة (2.411 مليون كلم ^{2}).

(10) Barbour, H.K. 1961. Geography of Sudan, Oxford University Press, London.

(11) Abdeen Mustafa Omer.1997. Compilation and evaluation of solar and wind energy resources in Sudan. Renewable energy 12 (1):39-69.

(12) Abdeen Mustafa Omer.2008. On the wind energy resources of Sudan. Renewable and sustainable energy review 12 (8): 2117-2139.

(13) Geological Research Authority of the Sudan. 2006. International event partners. Compiled by Obued A. and Abel Rahman. GRAS, Khartoum.

(14) E Shekarchi.1979. The mineral industry in Sudan. Mineral Yearbook

(15) Asir Sidahmed.2013. Oil and politics in Sudan. Sudan Diviede, 103-120. Link.springer,com

(16) E A Farah and N Barazi.1997. Groundwater resourcesin a semi-arid area: a case study from central Sudan. Journal of African earth sciences 25 (3):453-466.

(17) Blockhuis W A. 1993. Vertisols in the central clayey plains of Sudan. Washington dissertation abstracts 158 (12).

(18) Library of Cobgress. 2007. Soils of Sudan. https://country studies.us./sudan/31.htm.

(19) Mubarak M.O.1982. "The vegetation of central Sudan" In: Williams A J. et al. 1982: A land between two Niles

(20) Mike Hulme.1990. The changing rainfall resources of Sudan. Transactions of the Institute of British Geographers 15 (1): 21-34.

(21) El Warrag, A A Elfeel, EA Elsheikh.2002. Forest genetic resources conservation in Sudan. Forest Genetic Resources 30, 48-51, fao.org.

(22) Abdeen M Omer.2005. Biomass energy potential and future prospects in Sudan. Renewable and sustainable energy reviews 9 (1):1-27.

(23) Babiker I. Barsi.2018 . Nile Water Resources.

(24)) Babiker I. Barsi. 2018. Nile Water Resources.

(25) Osman El-Tom Hamad and Atta El-Battahani. 2005. Sudan and the Nile Basin. Aquatic sciences 67 (1):28-41.

(26) S E Dawelbeit, F M Salih, O A Dahab, E H Ahmed. 2010. Status of fertilization and crop nutrition in irrigated agriculture in Sudan: Fertilizer use in Sudan.Research Findings: e-ifc.No 22.

(27) S E Dawelbeit, F M Salih, O A Dahab, E H Ahmed. 2010. Status of fertilization and crop nutrition in irrigated agriculture in Sudan: Fertilizer use in Sudan.Research Findings: e-ifc.No 22.

(28) Brian C D'Silva and Ibrahim El Badawi. 1988. Indirect and direct taxation of agriculture in Sudan: The role of the government in agriculture surplus extraction. American journal of agricultural economics 70 (2): 431-436.

(29) Khalid HA Siddig and Babiker Idris Babiker.2012. Agricultural efficiency and trade liberalization in Sudan. African journal of agricultural and resource economics 7 (311-2016-5599), 51-69.

(30) د. أبوشورة

(31) وفق تعداد السكان في عام 2008م

(32) Jonathan Robinson. 2005. Desertification and disarray: the threats to plant genetic resources of southern Darfur, western Sudan. Plant Genetics Resources 3 (1):3-11.

(33) IM El Tahir and M Taha Yousif.2004. Indegenous melons (Cucumis melo L.) in Sudan: a review of their genetic resources and prospects for use as sources of disease and insect resistence. Plant genetic resources newsletter. Agris.fao.org.

(34) Farida Mahgoub.2014. Current status of agriculture and future challenges in Sudan. Nordiska Afrikainstitutet.

(35) IA Babiker.2015. Animal feed industry in Sudan, current status, problems and prospects. J Dairy Vet Anim Res 2 (3):0036.

(36) بلـغ عـدد سـكان السـودان الشـمالي حـوالى 30,9 مليـون نسـمة وفق التعداد السـكاني لعام 2008.

(37) Amir Idris.2005. Conflict and politics of identity in Sudan. Springer. Books.google.com

(83) مصطفـى حسـين. 2015. علـم الوراثـة يقـول : في السـودان أصـل البشريـة.. 90% مـن السـودانيات يحملـن جينـات متصلـة منـذ مائـة الـف عـام. موقـع النيلـين. www.alnilin.com

(93) علـم الوراثـة في سـكان شرق أفريقيـا : عنـصر النيـل – الصحـراء في المشـهد الوراثـي الأفريقـي.mediatekstore.com

(40) Raid A Bayoumi, Nilmani Saha.1987. Some blood genetic markers of the Nuba and Hawazma tribes of Western Sudan. American journal of physical anthropology 73 (3): 379-388.

(41) أحمـد قاسـم احمـد. 2019. الهجـرات العربيـة إلى أفريقيـا وأثرهـا في نـشر الثقافـة العربيـة الإسـلامية جنـوب الصحـراء. قـراءات أفريقيـة.Qratafrican.com

(42) أحمـد قاسـم احمـد. 2019. الهجـرات العربيـة إلى أفريقيـا وأثرهـا في نـشر الثقافـة العربيـة الإسـلامية جنـوب الصحـراء. قـراءات أفريقيـة. .Qratafrican.com. (أنـواع العلـوم والمعـارف).

(43) Peter Bechtold.1990. More turbulence in Sudan: a new politics this time?. Middle East Journal 44 (4):579-595.

(44) Rushdi A. Hanin.1963. Economic development and internal migration in the Sudan. Sudan Notes and Records 44: 100-119.

(45) Gunnar M Sorbo.2010. Local violence and international intervention in Sudan. Review of African political economy 37 (124):173-186.

(46) Yasin Abdalla Eltayeb Elhadary and Narimah Samat. 2011. Pastoral land rights and protracted conflict in eastern Sudan. The journal of Pan African studies 4 (8):74-90.

(47) Johnanthan B Bascom.1990. Border pastoralism in eastern Sudan. Geographical review, 416-430.

(48) Jonathan Robinson. 2005. Desertification and disarray: the threats to plant genetic resources of southern Darfur, western Sudan. Plant Genetics Resources 3 (1):3-11.

(49) Gunnar M Sorbo.2010. Local violence and international intervention in Sudan. Review of African political economy 37 (124):173-186.

(50) Mona Ayoub.2006. Land and conflict in Sudan. Peace by piece addressing Sudan's conflict accord 18. Rc-services-assets.s3.eu-west-1.

(51) Mona Ayoub.2006. Land and conflict in Sudan. Peace by piece addressing Sudan's conflict accord 18. Rc-services-assets.s3.eu-west-1.

(52) Munzoul A M Assal.2006. Sudan: Identity and conflict over natural resources. Development 49(3):101-105.

(53) Mohamed Suliman, Stiftung E. et al.2005. Ecology, politics and violent conflict. Sudanese journal of human rights' culture and issues of cultural diversity, issue 1: 1-25.

(54) Sumaya Ahmed Zakieldeen. 2009. Adaptation to climate change: A vulnerability assessment for Sudan. Gatekeeper series/ International Institute for Environmental and Development, Sustainable Agriculture and Rural Livelihoods Programme; 142.

(55) Michael Hulme.1994. Global climate change and the Nile Basin. The Nile sharing a scarce resource. Cambridge University Press, 139-162

(56) Ali Taha Ayoub.1998. Extent, severity and causative factors of land degradation in the Sudan. Journal of arid environments 38 (3):397-409.

(57) Tgel Anbia Ali el Dawi. 1975. Migration in Western Sudan. Sudan Notes and Records 56:160-175.

(58) B Badri, S Osama.2000. Environmental crisis and its impact on women, the case of the Sudan. Women5: 4-7

(59) Edinam K Glover, ElNour A Elsiddih.2012. The causes and consequences of environmental changes in Gedaref, Sudan. Land Degradation and Development 23 (4):339-349.

(60) Abdelbagi A Babiker.1982. The role of rural industries in the arid and semi-arid areas of the Sudan. GeoJournal 6 (1): 49-55.

(61) Sara Pantuliano.2002. Sustaining livelihoods across the rural-urban divide. Pastoral land tenure series.IIED.researchgate.net.

(62) El Fatih Ali Siddig, Khalid El-Harizi, Bettina Prato. 2007. Managing conflict over natural resources in greater Kordofan: some recurrent patterns and governance implications. Ageconsearch.umn.edu

(63) HRL Davies. 1986. The human factor in developmet: some lessons from rural Sudan. Applied Geography 6 (2): 107-121.

(64) Francis M Deng.2006. Sudan: A nation in turbulent search of itself. The Annals of the American Academy of political and social sciences 603 (1):155-162.

(65) Ulrich Mans.2004. Briefing: Sudan: the new war in Darfur. Africa Affairs 103 (411): 291-294.

(66) Mohamed Suliman.1998. Resource access: a major cause of armed conflict in the Sudan, The case of Nuba mountains. International workshop on community – based natural resource management, Washington DC, 10-14, 1998.

(67) Scopas Pogge.2008.The first Sudanese civil war: Africans, Arabs, and Israelis in the southern Sudan, 1955-1972. Springer

(68) Issa M El Shair.2015. Ethnic groups and the emergence of South Sudan: A study in socio-political geography. J. of social affairs 52 (2454):1-26.

(69) Ashraf Kamal Abdelhay.2010. The politics of writing tribal identities in the Sudan: The case of the colonial Nubal policy. Journal of multilingual and multicultural development 31 (2): 201-213.

(70) Ashraf Kamal Abdelhay.2010. The politics of writing tribal identities in the Sudan: The case of the colonial Nubal policy. Journal of multilingual and multicultural development 31 (2): 201-213.

(71) Mahmud El Zain.1996. Tribe and religion in the Sudan. Review of African political economy 23 (70):523-529.

(72) David Keen.1991. A disaster for whom ? Local interests and international donors during famine among the Dika of Sudan. Disaters 15 (2): 150-165.

(73) Mohamed Suliman. 1977. Civil war in Sudan: The impact of ecological degradation. Contributions in Black Studies 15 (1),7. https://scholarworks.umass.edu.

(74) Heather J Sharkey.2008. Arab identity and ideology in Sudan: The politics of language, ethnicity, and race. Sfrican affairs 107 (426):21-43.

(75) Mohamed A Mohamed Salih. 1995. Resistence and response: ethnocide and genocide in the Nuba Mountains, Sudan. GeoJournal 36 (1):71-78.

(76) Fatima Ahmed Ibrahim.2000. Sudanese women under repression, and the shortest way to equality. Frontline Feminisms: Women, war, and resistence, 129-39.books.google.com

Amir Idris.2012. Rethinking identity, citizenship, and violence in Sudan. Int. J. of(77) Middle East studies 44 (2), 324-326.

(78) محمد أزرق سعيد. 2016. التحولات الإدارية والتقسيم الإداري للسودان في تاريخه الحديث. وكالة السودان للأنباء www.suna.net

(79) Lilian Anderson. 1963. Educational development and administrative control in the Nuba Mountains region of the Sudan. Journal of African History 4 (2):233-247.

(80) محمد أزرق سعيد. 2016. التحولات الإدارية والتقسيم الإداري للسودان في تاريخه الحديث. وكالة السودان للأنباء www.suna.net

(81) Malcom Norris. 1983. Sudan: "Adminstrative versus political priorities" In: Local government in the Third World; the experience of tropical Africa/ ed. By P. Mawhood. Pp. 49-73. Africabib.org

(82) J P Guimaraes.1997. The new federal system in the Sudan: some main aspects and implications for planning. Eastern Africa social sciences research review 13 (1): 37.

(83) Khalid Siddig. 2010. Macroeconomy and agriculture in Sudan: Analysis of trade policies, external shocks, and economic bans in a computable general equilibrium approach. SSRN 1684084.

(84) Barbara Casciarri and Abdel Ghaffar M.Ahmed.2009. Pastoralists under pressure in present-day Sudan: an introduction. Nomadic people 13 (1):10-22

(85)) Nadir Ahmed Elagib, Martin G Mansell. 2000. Climate impacts of environmental degradation in Sudan. GeoJournal 50(4): 311-327.

(86) Ali Taha Ayoub.1998. Extent, severity and causative factors of land degradation in the Sudan. Journal of arid environements 38 (3):397-409.

(87) Yagoub Abdalla Mohamed, Mohamed el-Hadi Abusin.1985. Rural population and water supplies in the Sudan. Population and development projects in Africa, 254. International Geographical Union. Commission on Population Geography. Cambridge University Press.

(88) Edward B Barbier. 2000. The economic linkages between rural poverty and land degradation: some evidence from Africa. Agriculture, ecosystems and environment 82 (1-3): 355-370.

(89) IA Babiker.2015. Animal feed industry in Sudan, current status, problems and prospects. J Dairy Vet Anim Res 2 (3):0036.

(90) Cleophas Lado.1988. Some aspects of cotton as a cash crop development in an historical perspective in Maridi District, Southern Sudan. J. of Eastern African research and development, 24-43.

(91) Adam Yagoob, Ting Zou. 2016. Ptterns of economic growth and poverty in Sudan. J. of economic and sustainable development 7 (2),2016.

(92) Mutasim Ahmed Abdelmawla.2014. The impact of Zakat and knowledge on poverty alleviation in Sudan: An empirical investigation (1990-2009). J. of economic cooperation and development 35 (4):61-84.

(93) Paola Ballon, Jean-Yves Duclos.2015. Multidimensional poverty in Sudan and South Sudan. OPHI working paper No,93

(94) Hillo Abdelatti, Yassin ELhadary, Narimah Samat.2016. Addressing poverty in Sudan and Malasyia: A story of success and constraints. J. of sustainable development 9 (2): 206-220.

(95) Gerard Prunier.1992. Military slavery in the Sudan during the Turkiyya, 1820-1885. Slavery and Abolition 13 (1):129-139.

(96) Reda Mowafi. 1981. Slavery, slave trade and abolition attempts in Egypt and Sudan 1820-1882. Esselte stadium, Lund. Africabib.org

(97) Kevin Bales. 2000. Expendable people: Slavery in the age of globalization. Journal of international affaits, 461-484.

(98) Paul Lane, Douglas Johnson. 2009.T"he archeology and history of slavery in South Sudan in the nineteenth century". In A. Peacock (ed), The frontiers of the Ottoman world. Pp.509.

(99) Richard Lobban.2001. Slavery in the Sudan since 1989. Arab studies quarterly, 31-39. Jstor.org

(100) Amir Idris.2005. Conflict and politics of identity in Sudan. Springer. Books. google.com

(101) Ikenna Nzimiro. 2011. Feudalism in Nigeria. Toward Marxist anthropology: Problems and prospects, 337-363.

(102) Peter FM McLoughlin.1962. Economic development and the heritage of slavery in the Sudan Republic. Africa 32 (4):355-391.

(301) سيف الدين بابكر. 2018/03/10. السودان اليوم في صراع بين التيار العروبي المصري والتيار الأفريقي الفولاني منذ 1956 فمن ينتصر؟. سودانيز-اون-لاين.https://sudaneseonline.com

Donald Petterson.2009. Inside Sudan: political Islam, conflict, and catastrophe. Basic Books. Google.com. (104)

النزاعات بولاية كسلا

(أسبابها وعلاجها- رؤية استشرافية)

أ. د.حاج حمد تاج السر حاج حمد البولادي

قسم الدراسات الإسلامية - كلية الدراسات الإسلامية - جامعة كسلا

مقدمة:

تتصف ولاية كسلا بالتعايش السلمي بين أفراد مجتمعها المتماسك ، المبني على القيم الإسلامية السمحة،والأخلاق النبوية الكريمه، ولكن قد يعكر صفو هذا التعايش بعض النزاعات التي تحدث بين الأفراد والجماعات في مجتمع الولاية بين الحين والآخر، والتي لابد من البحث فيها وفي أسبابها، وهذا ما هدف إليه هذا البحث للوقوف على النزاعات بولاية كسلا ، مع إبراز الأسباب والعلاج للنزعات وآلية فضهاحسب العادات والتقاليد والأعراف المحلية بنظام القلد.

ولاية كسلا الموقع والموارد:

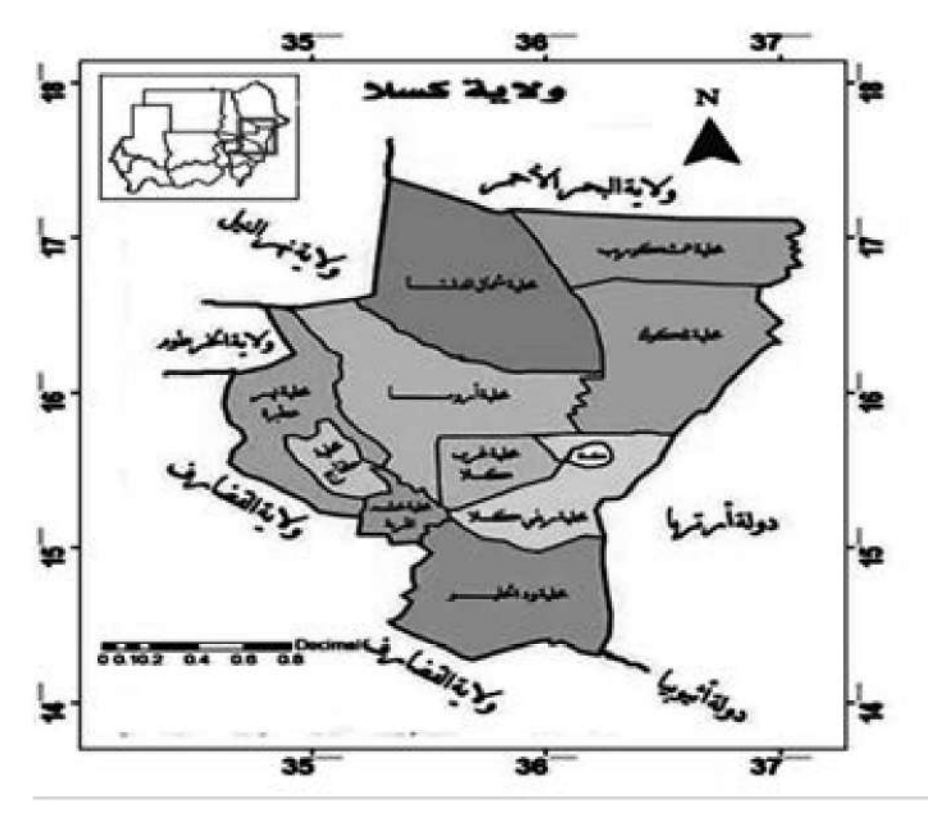
تعتبر ولاية كسلا واسطة عقد ولايات شرق السودان الثلاث، وهي القضارف وكسلا والبحر الأحمر،حيث كانت هذه المجموعة هي التي تكون إقليم شرق السودان سابقاً ، وعاصمة الولاية هي مدينة كسلا.

الموقع والحدود:

[1] تقع الولاية بين خطي طول 34:40غرباً و37 شرقاً وخطي عرض 17:15 شمالاً و14:45 جنوباً . واجمالي عدد سكان الولاية:2,061,266، منها الذكور :1,138,419 ، والاناث : 922,847 .

وتحدها دولة أريتريا بحدود تبلغ(235) كم، ودولة أثيوبيا بحدود تبلغ (17) كم، شرقاً بحدود خارجية .وحدود داخلية مع ولاية البحر الأحمر في الشمال وولاية نهر النيل والخرطوم فى الشمال الغربي، وولاية القضارف في الجنوب الغربى والخرطوم غرباً،وتبلغ مساحتها (42.285) كلم مربع، تمثل مساجتها 2.25 %من مساحة السودان الكلية. ويبلغ عدد سكانها (1.789.806) نسمة، و أصبحت بفضل الله و تلاقح الإثنيات وتلاقي العرقيات وطيب المعشر بين أهلها أصبحت ولاية لكل أهل السودان، باختلاف مشاربهم وتمازج أعراقهم، وتتكون الولاية من إحدى عشرة محلية، تسع منها ريفية التكوين بينما تعتبر محليتا مدينة كسلا وحلفا الجديدة مركزان حضريان.

و تعتبر كسلا الولاية السادسة من حيث عدد السكان في السودان.وغالب سكان الولاية هم قبائل البجة السكان الأصليين للمنطقة،وقبائل البجة مجموعة كبيرة عدها محمَّد أدروب أوهاج حيث قال :(أنَّ قبائلَ البجه الأساسيةَ في الوقتِ الحاضرِ،من الشمالِ للجنوبِ،هي: البشاريون،الأمرأر،الأرتيقا، الأشراف، الكميلاب، الهدندوة، الملهيتكناب ، الحلنقة، و البنوعامر والحباب). [2]



ويتحدث سكان ولاية كسلا في الغالب الأعم اللغة العربية ،اذ إنها هي القاسم المشترك بين القبائل المختلفة، هذا داخل المدن وعند اختلاط القبائل بعضها مع بعض، وعندما ترجع كل قبيلة لموقعها تتحدث لغتها الخاصة بها،أما البجه فلغتَهم الحامية المسماةَ (بالتبداوي) أو بداويت، باستثناءِ البني عامر والمجموعاتِ الجنوبيةِ الملتحقةِ بهم الذين يتحدثون لغةَ (التقري) أو التقرينية، وهي لغةٌ ساميةٌ منتشرةٌ في أرتريا وشمالِ بلادِ الحبشةِ. [3]

المناخ : - أما المناخ في ولاية كسلا فهو شبه مداري تسوده الرياح الشمالية الشرقية شتاءا والرياح الجنوبية الغربية خلال فصل الخريف وأهم معالم المناخ :-

- معدل الحرارة العظمي يتراوح بين 33.5 – 44.5 درجة مئوية 0
- معدل الحرارة الصغرى يتراوح بين 16.8 – 26.2 درجة مئوية 0
- معدلات الامطار : تتراوح معدلات الامطار بين 104 ملم شمال الولاية و300 ملم جنوب الولاية .

المساحات الصالحة للزراعة:-يبلغ اجمالي المساحة الصالحة للزراعة بالولاية نحو 4 مليون فدان استغل منها في العام 2015م نحو 1.8 مليون فدان في زراعة المحاصيل النقدية مثل الذرة ، السمسم ، القمح ، الفول السوداني والقطن بالإضافة الي المحاصيل البستانية التي تشتهر بزراعتها الولاية ، معظم هذه الاراضي تعتبر اراضي طينية مشققة تصنف من الدرجتين الاولي والثانية .وتشتهر ولاية كسلا بميزتها النسبية في المجال البستاني لموقعها الجغرافي المميز وقربها من مواني التصدير، و للتربة الخصبة في حوض القاش الذي يعتبر من اجود الانواع علي مستوي العالم ،مع خبرة مزارعي كسلا في المجال البستاني،و تغطي الغابات نحو 6% من المساحة الكلية للولاية وهي غابات محجوزة او تحت اجراءات الحجز .أما مساحة اراضي المراعي الطبيعية بالولاية فتقدر بحوالي 6 مليون فدان توزع علي مناخين شبه صحراوي وسافنا فقيرة تغلب عليها نباتات الحوليات والنجيلة ويشكل 90 % من احتياجات الثروة الحيوانية ،حيث تعتبر ولاية كسلا من الولايات الغنية بالثروة الحيوانية حيث يبلغ حجمها نحو 7.7 مليون رأس تعتبر من اجود السلالات من حيث النوع ، كما يبلغ حجم الثروة السمكية نحو 800 طن سنويا،وتتكون الثروة الحيوانية من الضأن ، الماعز ، البقر وتتوفر بالولاية المراعي الطبيعية في مساحة تقدر بنحو 6 مليون فدان .وترتبط الولاية بشبكة من الطرق المعبدة القومية والولائية مع الطريق القارى الذي يربط الولاية بدولة ارتيريا،عن طريق مدينة اللفة الحدودية غرب القاش،وعن طريق ود شريفي شرق القاش، اضافه الي الجزء المار بالولاية من الطريق القومي (الخرطوم ، بورتسودان)،كما يوجد بالولاية مطار دولي، يستقبل جميع انواع الطائرات .

وتتمتع الولاية بمقومات سياحية كبيرة غير مستغلة ولديها تراث حضاري ضارب في القدم وتنوع ثقافي وعرقي ومناخي وتذخر بمناطق جذب سياحي كمنطقة الرملية ونهر القاش الموسمي و جبل توتيل والسواقي الخضراء ومناطق تواجد الصيد وأماكن الترويح مما يتيح ذلك فرص كبيرة للاستثمار.

والولاية بها جبال بها معادن شتى (وشاء الله تعالى أن معدن الذهب قد عرف فى أرض البجا منذ تلك الحضارات،مما جعل أرضهم قبلةً للباحثين عن هذا المعدن النفيس، ومن ثم مسرحاً للصراع الذى تجلبه بالضرورة هذه الثروة. ومن هذا الباب تعرض البجا لهجماتٍ شرسةٍ من قبل التجار والعصابات والجيوش النظامية من الباحثين عن الثراء ممن هم أشد منهم قوة وعتاداً) .[4] .

وتنوع القبائل في الولاية واختلاف مصادرالحياة فيها من زراعه ورعي وسياحة وغيرهايجعل الهجرة إليها والسكن فيها هدف لكل طالب عيش كريم، مما يؤدي لتلاقح السكان والتزاوج بينهم والإحتكاك اليومي مما كون مجتمعا متماسكا إجتماعيا ومتكافلا إقتصاديا،ولكن قد تحدث في أثناء هذا الحراك بعض المشكلات التي يتصدى لها قيادات المجتمع من نظار وعمد ومشايخ ورجال دين في الولاية،ويستخدمون في ذلك ما يشتهر بنظام القلد. والولاية تظهر عليها سمات القبائل المختلفة، اذ أن القبيلة هي التي تحرك أفراد المجتمع كما هو ملاحظ ،وتعتبر القبيلة هي الأساس ، ويمكن تعريف القبيلة أو النظام القبلي بأنه نسق من التنظيم يتألف من جماعات محلية ، تمثل العشائر والبدنات وخشوم البيوت ، وتقطن اقليماً واحداً ،وتسود بين بطونها المكونة لكيانها الاجتماعي ثقافة مشتركة ، ولغة واحدة ، واحساس قوي بالتضامن والوحدة .[5]. ويري آخرون بأن القبيلة عبارة عن كائن اجتماعي مستقل ، له نظمه وتقاليده ومفاهيمه وتصوراته ، التي من خلالها يستطيع أن يطبع بها جميع أفراده بأفكار وعادات وتقاليد موحدة ، لاعتقاد أفراد القبيلة بأنهم منحدرون من أسرة واحدة ، تناسلت من أب واحد، فتنموا لديهم العصبية الناتجة من فكرة القرابة وصلة النسب .[6]

فالقبيلة بولاية كسلا تمثل الحياة نفسها، في التكافل بين أفراد القبيلة، والتعاون بين القبيلة والقبائل الأخرى ، وفي رعاية العيش بسلام بين كل سكان الولاية ، مع رعاية القيم المشتركة ومصالح الناس بواسطة العمد والمشايخ والنظار الذين يدبرون أمر القبيلة الواحدة، ويتواصلون مع القبائل الأخرى لكيفية تحقيق التعايش السلمي ،وللقبيلة وادارتها الأهلية نظام دقيق في اختيار العمد والمشايخ والنظار، وفي ادارة شئون القبيلة، وفي الحكم في المنازعات التي تحدث بين العامة، ولولايات الشرق عامة وكسلا خاصة منهج فريد في الشأن القبلي، مما أدى للإنسجام الفريد الذي يسود الولاية بين كافة مكوناتها وقبائلها في المدن والحضر .

أسباب النزاعات بولاية كسلا:

خلق الله الناس مختلفين في ألوانهم ولغاتهم، وأنواع معيشتهم ،وعقائدهم وأديانهم ومذاهب تعبدهم،وقبائلهم وأماكن سكنهم، وذلك حتى يقبل الناس بعضهم البعض باختلافهم هذا، وبتنوعهم الذي خلقهم الله عليه، فيتم بينهم التعارف والتآلف،ويعم التعايش السلمي بين افراد المجتمع ،قال تعالى{ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ }[7] ،ولتحقيق الأمن المجتمعي لابد

مـن كفالـة سـلامة المجتمـع مـن النزاعـات الفرديـة والجماعيـة، وتقليـل المخاطـر علـى حيـاة النـاس عامـة في ممارسـتهم للحيـاة ، فيعـم العيـش بسـلام وذلـك بتوفـير السـلام للمجتمـع بـكل أفـراده ومحاسـبة كل مـن يعتـدي عـلى غـيره ليعـم الأمـن المجتمعـي و الأمـن الاجتماعـي هـو الـذي :يعنـي بسـلامة الإفـراد والجماعـات مـن الإخطـار الداخليـة والخارجيـة التـي تحيـط بهـم كالإخطـار التـي يتعـرض لهـا الإفراد والجماعـات مـن القتـل والاختطـاف والاعتـداء عـلي الممتلـكات بالتخريـب أو السرقـة.[8]

ولكـن رغـم أن ولايـة كسـلا ولايـة متماسـكة إجتماعيـا لكـن النـزاع بـين البـشر أمـر محتـوم الوقـوع بـين أفـراد المجتمـع، وولايـة كسـلا ليسـت اسـتثناء مـن ذلـك فرغـم وجـود العـرف المحـترم،و القانـون السـوداني الحاكـم لكـن توجـد بعـض النزاعـات بـين الأفـراد والجماعـات المتمثلـة في أفـراد القبيلـة، والتـي سـوف نتطـرق لبعضهـا.

تعريـف المنازعـات :وحتـى نعـرف أسـباب النزاعـات في كسـلا، لابـد أن نعـرف مفهـوم التنـازع والمنازعـات وتعريفهـا، فالمنازعـة في اللغـة هـي :- [9]

مـن نـزع ينـزع : و نَـزَعَ الـشيءَ يَنْزِعُـه نَزْعـاً، فَهُـوَ مَنْـزُوعٌ ونزيـعٌ. وانْتَزَعَه فانْتَـزَعَ أي اقْتَلَعَـه فاقْتَلَعَ.وَفَـرَّقَ سِـيبَوَيْهِ بَـيْنَ نَـزَعَ وانْتَـزَعَ فَقَـالَ: انْتَـزَعَ اسْـتَلَبَ، ونـزَع حَـوَّلَ الـشَّيْءَ عَـنْ مَوْضِعِـهِ وإِن كَانَ عَـلَى نَحْـوِ الاسْـتِلاب. وانْتَـزَعَ الرمـحَ اقْتَلَعَـه. وانتـزَع الـشيءُ: انقلَـع. ونـزَع الأَمِـيرُ العامِـلَ عَـنْ عَمَلِـهِ: أَزالَـه، وَهُـوَ عَـلَى المثَـل لأَنـه إِذا أَزالَـه فَقَـد اقْتَلَعَـه وأَزالَـه. والمُنازعةُهـي المُجاذَبـةُ فِي الأَعْيـانِ والمَعاني،والمُنازَعـةُ فِي الخُصومـةِ: مُجاذَبـةُ الحُجَـجِ فِيمَـا يَتنـازَعُ فِيـهِ الخَصْمـانِ. وَقَـدْ نازَعَـه مُنازَعـةً ونِزاعـاً: جاذَبـه فِي الْخُصُومَةِ،والتنـازُع: التخاصُـمُ. وتنـازَعَ القـومُ اذا اخْتَصَمُـوا. وَبَيْنَهُـمْ نِزاعـةٌ أَي خصومـةٌ فِي حَقٍّ.ونـازع القـومُ الـشَّيءَ/ تنـازع القـومُ عـلى الـشَّيء/ تنـازع القـومُ في الـشَّيء: تجاذبوه.والتنـازع عِـراكٌ وخِصـام يقـال (تنازُعـات الأحـزاب حـول السِّياسـة الاقتصاديّـة- تنـازُع عـلى قطعة أرض) و تنـازُع البقـاء/ تنـازُع عـلى البقـاء: صراع بـين كائنـات النـوع الواحـد للحصـول عـلى القـوت والغـذاء مـن أجـل البقـاء والوجـود وتكـون فيـه الغَلَبـة للأفضـل أو للأقـوى- تنـازُع دوليّ: خـلاف بـين دولتـين أو أكثـر عـلى حقـوق أو مصالـح. وفي الإصطـلاح هـي خصومـة بـين أفـراد أو جماعـات قـد تقتـصر عـلى تبـادل الشـتائم وقـد تمتـدّ إلى التماسـك بالأيـدي أو اسـتخدام أداة مـا في المشـاجرة أو تُفـضي إلى الحـرب بـين الـدول.[10]

والنزاعـات التـي يتحـدث عنهـا الباحـث هـي الصراعـات والخصومـات التـي تقـع بـين أفـراد أو جماعـات قبليـة داخـل ولايـة كسـلا ، تـؤدي إلى إزهـاق الأرواح وهـلاك الـزرع والماشـية واحـراق المسـاكن والإضرار بالبيئـة عامـة.

أسباب المناعات بولاية كسلا:

تتعـدد أسـباب المنازعـات الفرديـة والقبليـة بولايـة كسـلا وهـي متداخلة،حيث يصعـب فصلهـا عـن بضعهـا البعـض، ولهـا عـدة عوامـل وأسـباب اجتماعيـة ودينية وثقافيـة واقتصاديـة ،وهـي حسـب الأوقـات والأزمـان صيفـا وخريفـا، وتعتـبر أكثـر الفصـول ارتكابـا للجرائـم هـو فصـل الخريـف الـذي يمتـد مـا بـين شـهري يونيـو واغسـطس مـن عـام وذلـك للتحـركات السـكانية مـن خـلال التعـدي عـلي المراعـي وكذلـك الـصراع مابـين الرعـاة والمزارعـين واغلبهـا في نهايـة المطـاف تنهـي بالقتـل ويحكـم بالمـادة (130) مـن القانـون الإحـكام الجنائيـة. ابراهيـم جريمـة.[11]

وأهم هذه الأسباب هي :

أولاً:النـزاع حـول المـوارد الطبيعيـة :- (الأراضي وملكيتهـا، والمراعـي ومسـاراتها) وأغلبهـا تتمثـل في النـزاع حـول الأرض وملكيتهـا، وحـول الأرض وهـل هـي زراعيـة أم رعويـة، والأمـلاك الخاصـة بـكل بطـن مـن بطـون القبيلـة الواحـدة، أو الأسرة الواحـدة، أو بـين بائـع ومشتري(مسـتثمر) ،وحـول العشـب والـكلاء ومسـارات المـواشي ، أو المسـاقي في القـاش وحدودهـا ،وهـذه غالبـاً مـا تحـدث في زمـن الخريـف كمـا يوضـح دكتـور ابراهيـم عبـد اللطيـف اسـتاذ الجغرافيـا البشريـة بكليـة التربيـة جامعـة كسـلا .[12]

ثانيـاً: النزاعـات عـلى المـوارد المائيـة: وتتمثـل في النـزاع حـول الحفائـر ،ومشـارب المـواشي وتنظيمهـا، ولا اختـلاف حـول ملكيتهـا، وميـاه القـاش والمسـاقي وغيرهـا.

ثالثـاً: التنـازع في اسـتخراج الثـروات المعدنيـة: مـن ذهـب وفضـة وفحم،ويظهـر ذلك في الجبـال والتـلال وملكيتهـا ،والوديـان والتعديـن الأهـلي فيهـا ،والتداخـل بـين المجموعـات القبليـة في التعديـن الاهـلي ، وكيفيـة الإسـتفادة منهـا .

رابعـاً: النـزاع حـول الحـدود الإداريـة بـين القبائـل، والبطـون داخـل كل قبيلـة ، وهـذا يكـون في حـدود الملكيـة والغابـات التـي تفصـل بـين ذلـك، وهـذا أخطـر أنـواع النـزاع اذ أنـه يسـتوعب القبيلـة كلهـا، ويندفـع فيـه كل أفرادهـا ، وهـو مـن أخطـر النزاعـات القبليـة .

خامسـاً: النزاعـات حـول السـلطة السياسـية أو الدينيـة، وعـادة ماتكـون بعـد تعيـين عمـدة أو شـيخ في حـدود القبيلـة وهـذه يحكـم فيهـا الناظـر الـذي يـشرف عـلى القبيلـة المحـددة، أو قـد يكـون بـين قبيلـة وأخـرى سياسـياً، في تعيـين معتمـد أو والي أو غـيره. أمـا النزاعـات الدينيـة بولايـة كسـلا فلـم تظهـر بصـورة واضحـة لأن غالـب أهـل الولايـة هـم مـن التيـار الصـوفي، أمـا التيـار السـلفي رغـم حضـوره لكـن يتصـف بالعمـل الإجتماعـي ولايوجـد

تنــازع كبــير بينــه والصوفيــة، وذلــك للترابــط الإجتماعــي المتــين بــين المجتمــع الكســلاوي، مــع عــدم ظهــور تكفيريــين أو متشــددين الا نادراً.ابراهيــم عبــد اللطيــف

ســادســاً :النزاعــات حــول الهويــة : وبــرزت هــذه حديثــاً بعــد بــروز ظاهــرة التهريــب للبــشر والتوطــين للآجئــين، وبمــا أن الولايــة ولايــة حدوديــة تختلــط فيهــا القبائــل بــين الحــدود اســتغل بعــض ضعــاف النفــوس هــذه الميــزة التفضيليــة، وصــاروا يعملــون في تجــارة البــشر، وعندمــا لايســتطيع المهــرب النجــاة بتجارتــه يــترك المهــرب في العــراء فيســتغله آخــر لعمــل في مزرعــة أو في تجــارة بعيــدة أو في حراســة ويــزور لــه مســتندات ويصبــح ســودانياً، وبعــد فــترة يحــدث النــزاع إمــا بمعرفــة أهلــه لمكانــه، أو اكتشــاف الســلطات لــه، أو بــاي وســيلة فيحــدث النــزاع وتزهــق الأرواح.

ســابعاً: النـــزاع بســـبب التهريـــب للبـــشر أو البضائع:-ابراهيـــم ويـــرى دكتـــور ابراهيــم[13] أنــه يقــع بــين المهربــين والســلطة المحليــة، أو عنــد سرقــة البهائــم بســبب الفقــر ، فيعتــدي الفــزع الــذي يطلــب البهائــم عــلى عشــيرة مــن نهبهــا فيحــدث النــزاع وتكثــر الخســائر،أو عنــد تهريــب البضائــع والســلع في حــدود الولايــة مــع الــدول الأخــرى.

ثامنــاً: الفقــر وانتشــار الســلاح: ويعتــبر الفقــر وحمــل الســلاح الدائــم كعــادة مــن عــادات أهــل الولايــة ســبباً رئيســاً في النزاعــات ،فالفقــر يؤثــر في الفــرد ليبحــث عــن قوتــه واذا لــم يجــد يلجــأ للسرقــة والنهــب أو الإغــارة عــلى الغــير، فيتصدى لــه الآخــرون بالقــوة، فيســعى أفــراد مــن قبيلتــه لنصرتــه للإعتــداء عليــه، وهنا يتدافــع بعــض أفــراد القبيلــة الأخــرى لــيردوا مانهــب منهــم وتحــدث الفتنــة بــين الجانبــين ، علمــاً أن حمــل الســلاح وســهولة الحصــول عليــه يعتــبر ســبباً أيضــا لكثــرة النزاعــات الفرديــة، لأن حمــل الســيف والســكين والعصــا يعتــبر جــزء مــن ثقافــة أهــل الولايــة ، ولذلــك يجــب ســن قوانــين تحــد مــن ذلــك بمســاعدة الإدارات الأهليــة مــن كل قبيلــة ، مــع العمــل عــلى تنميــة المناطــق الفقــيرة ونــشر التعليــم بهــا ومحاربــة الجهــل فيهــا.

آليات فض النزاعات المقبولة مجتمعياً:

كمــا بينــا أن ولايــة كســلا تهيمــن عليهــا الصبغــة القبليــة، وغالــب الحيــاه فيهــا تســير وفــق عــرف كل قبيلــة في موقعهــا، حتــى في المــدن الكبــيرة هنــاك احــترام كبــير للقبيلــة ،فــاذا حــدث نــزاع داخــل المــدن بــين أي مكــون قبــلي يتدخــل زعيــم القبيلــة ويحــل النــزاع، أمــا اذا كان بــين قبيلــة وأخــرى فهنــا يــبرز لهــا طــرف ثالــث مــن قبيلــة مختلفــة عــن المتنازعيــن ، وهنــا يرجــع الأمــر لنظــار القبيلتــين اللتــين

وقـع بـين افرادهـا أو مجموعاتهـا النـزاع وغالبـاً يحـل بالتراضي.أمـا اذا كان النـزاع بـين افـراد لاقبيلـة ولاعموديـة لهـم أو وصـل الأمـر للسـلطات وسـار الامـر للقضـاء فينتظـر زعمـاء القبائـل أو يبـادرون للذهـاب للقضـاء ليتولـوا هـم الأمـر حسـب عرفهـم السـائد ، فـان قبلـت الأطـراف تدخلـوا ،,إن رفضـت تركـوا الأمـر للسـلطات، وفي كل الأحـوال يجتهـد نظـار القبائـل وزعمـاء العشـار والعمـد لحـل المنازعـات عـبر نظـام القلـد، الـذي يعتـبر إبـداع في فنـون فـض المنازعـات بـشرق السـودان عامـة وولايـة كسـلا خاصـة.

القلد مفهومه وأهميته :

القلـد لغة:-القلـدُ في لغـة العـرب لي الـشيء عـلى الـشيء، والقلـد جمـع المـاء في الـشيء يقـال قلـدت أقلـد قلـدا، أي جمعـت مـاء إلى مـاء .قـال ابـن فارس:(القـاف واللام والـدال أصـلانِ صحيحـان، يـدلُّ أحدهمـا عـلى تعليـق شيءٍ عـلى شيء وليِّـه بـه).[16]

والقلـد الفَتـل ، وأعطيتـه قِلْـدَ أمـري : فوضتـه إليه.....والقِـلادَة : مـا جعـل في العُنـق. وقلـدت فلانـا الأمـر أو العمـل فوضـه إليـه وألزمـه إيـاه. وتَقَلَّـد الأَمْـرَ: احْتَمَلَـه، وقلـد فلانـا الأمـر: ولاه الحكـم وفوضـه إليـه. وقلـد أي جعـل الـشيء في عنـق غـيره مـع الإحاطـة بـه. والقلـد عبـارة عـن آلـة كمـا قـال ابـن عرفـة :(القلـد في اسـتعمال الفقهـاء عبـارة عـن الآلـة التـي يتوصـل بهـا لإعطـاء كل ذي حـق حقـه مـن المـاء مـن غـير نقـص ولا زيـادة). [17] والقلـد : الرفقة مـن القـوم ، وهـي الجماعة منهـم . والقلـد : الطاعـة. ومـن خـلال المعنـى اللغـوي للقلـد نجـد أن لفـظ القلـد يتمحـور حـول جمـع الـشيء بالـشيء ،ولي الـشيء بالشـيئ ،أو الجماعـة المرتبطـة ببعضهـا،أو المفتـول مـن الأشـياء المرتبـط بعضهـا ببعض،والقلـد تحمـل الأمـر والتزامـه واحتماله،والقلـد الطاعـة ،أو الآلـة التـي يتوصـل بهـا لإعطـاء كل ذي حـق حقـه في المـاء واسـتخدمت في الحقـوق.

القلد اصطلاحاً:

وكمـا عرفنـا القلـد في لغـة العـرب نعرفـه اصطلاحـاً فهـو كمـا قـال اونـور سـيدي: (إذا كان هنالـك شيْ يميـز البجـا فى فـض النزاعـات فهـو القلـد galad ويعنـى العهـد).[18]

الشـيخ محمـد طاهـر باركويـن: (القلـد في لغـة البجـا هـو العهـد والميثـاق الـذي يؤخـذ عـلى قبيلتـين أو فرعـين مـن قبيلـة واحـدة،او خشـم بيتين(اسرتين)مـن فـرع مـن الفـروع ،عنـد وقـوع مشـكلة بـين الإثنـين بعـدم الإعتـداء حتـى نهايـة المشـكلة).[19] وكذلـك جـاء تعريـف الاسـتاذ آدم همـد محمـد عـلي أحـد عمـد قبيلـة البنـي عامـر .ومـن مـا سـبق يتبـين أن كلمـة القلـد تعنـي عند أهـل الـشرق مصطلح خـاص ومحـدد يحـوي عـدة اجـرآءات ويسـتخدم عنـد حـل المشـكلات والأزمـات .[20]

القبائل التي تستخدم القلد لفض المنازعات : [21]

يستخدم القلد عند قبائل البجا لفض المنازعات وقبائل البجا كما يعددها محمَّد أدروب أوهاج (أنَّ قبائلَ البجه الأساسيةَ في الوقتِ الحاضرِ، من الشمالِ للجنوبِ، هي: البشاريون، الأمرأر،الأرتيقا، الأشراف، الكميلاب، الهدندوة، الملهيتكناب، الحلنقة،و البنو عامر والحباب) . ويقول الأستاذ محمد عثمان عبد الرحمن :(أن القلد إرث قاصر على قبائل البجا، وهو إتفاقية عدم إعتدآء،في حالة حدوث شجار أو قتال بين قبيلتين أو أفراد من القبيلة الواحدة). ويلخص الشيخ ناير طاهر مفهوم القلد عند البجا بأنه هو: (إلزام طرف معتدى عليه بعدم الإعتدآء وأخذ الثأر أو خلق مشكلة جديدة).وأما مفهومه فيتراوح بين معنى العهد والميثاق ،وبين أنه ترتيبات أولية قبل الصلح أو الحكم القضائي، أو هدنة بين القبيلتين المتنازعتي.ونقول هو عهد والزام لهدنة تعقد عند وقوع مشكلة بين قبيلتين أو عموديتين أو خشم بيتين وذلك خوفا من توسع المشكلة وزيادة الإعتداء ،وخوفا من دخول أفراد آخرين في المشكلة، أي هو آلية من آليات فض المنازعات القبلية وعرفا راسخا متفق علية بين مكونات مجتمع شرق السودان.

الدخول في القلد:

ويتم استخدام القلد والدخول فيه عند حدوث شجار أوقتال أو إعتداء بين فرد أو أفراد من قبيلة واحدة،أو بين قبيلتين مختلفتين ،مع وجود خسائر في الممتلكات والأرواح ، ويتم تدخل الأجاويد بعد الحادث مباشرة بأعيان القبائل من نظار وعمد ومشايخ ورجال دين وحكماء من داخل المجتمع المحلي، ويكون الإتصال بالمعتدى عليه وقبيلته ويؤخذ منهم القلد،وبعد موافقتهم يعلن به الطرف الآخر،وينشر بين الناس أن هنالك قلد لفترة كذا.ولايمنع القلد اللجوء للقانون وتدخل الشرطة والقضاء.وينقسم القلد لقسمين هما: القلد،والقلد الكبير ويكون يوم الصلح أو العفو أو الحكم بالدية في المحكمة ويتم بحضور النظار وزعماء القبائل الأخرى والعمد والمشايخ ورجال الدين، السن والحكماء من أهل القاتل والمقتول، ويعتبر وسيلة إسلامية عصرية عملية ذات جدوة تطبيقية عالية، وأثر محترم بين الناس. أنظر حاتم الصديق وآخرون

شروط القلد:- ويشترط فيه الآتي:- [22]

(أ) أن لا يوكل أهل القاتل محامي يدافع عنه في المحكمة.ولايحضر أحد من ذوي القاتل للمحكمة وحضور الجلسات اذا كانت هناك إجرآءت للتقاضي بالمحاكم.

(ب) لايستعين القاتل ولا أهله بقيادات من قبيلة القاتل ولايتصلوا به.

(ج) لايستعين القاتل ولا أهله بقيادات دينية أو مشايخ طرق صوفية.

(د) أن لايلجأ القاتل وأهله إلى الحكومة او زعامات سياسية.

(هـ) أن يعترف القاتل وقبيلته بالخطاء وعدم قبولهم به.

دور القلد :

للقلد دور وأبعاد إجتماعية واقتصادية ودينية ،وقد كان الثأر في سابق عهد البجا أمراً منتشراً، فالقبيله كلها مطالبة بأخذ الثأر من قبيلة القاتل كلها، فكل من وجد من قبيلة القاتل هو هدف للثأر،واالنساء لهن دور في الثأر فلاتلبس المرأة شيئا على رأسها كالثوب أو الطرحة حتى يتم أخذ الثأر، ولايفرش أهل الميت ويرفضون تلقي العزآء حتى يؤخذ الثأر، وترفض الزوجات الجلوس إلى أزواجهن من القبلية كلها حتى أخذ الثأر،وتظل والدة المقتول أو زوجته أو أخته حافية القدمين،ولاتتطيب ولاتغتسل بالماء حتى يوم الثأر.

رؤية استشرافية لحلول المنازعات وأسس التعايش :

التنازع والخصام في الحياة أمر طبيعي، والإختلاف في الحدود والحقوق لابد منه، ويجب أن يلتزم كل لناس بطرف ثالث يحكم بينهم عند وقوع اختلاف ، حتى لايحدث تنازع واذا حدث تنازع او خصام لابد من مرجعية مشتركة بينهم يحكمها القانون الرسمي، والعرف القبلي المتفق عليه، وذلك ليسود الأمن والأمانوالسلم والسلام بين أفراد المجتمع، وللسلم والامن مقومات محددة بينها العلماء منهم عمارة وأهمها:- [23]

1. التماسك بين إفراد المجتمع من خلال الانتماء للوطن والمجتمع فالأمن الاجتماعي بما يقدمه للمواطن من أسباب الطمائنية والرفاهية يتطلب من هذا المواطن مساهمة فعالة في تحقيق انطلاقة من شعور راسخ لديه بان ينعم به غيره من خير إنما هو ينعم به أيضا.
2. التعاطف بين أبناء ألوطن الواحد
3. توفر الجهاز القضائي القادر والعادل علي تطبيق القوانين والأنظمة التشريعية.
4. توفر أجهزة الأمن لحفظ العدالة الاجتماعية سوء إشاعة الطمائنية لدي إفراد المجتمع .
5. توفر المؤسسات التربوية بصورة عامة التي توجه الإنسان وتساعده علي التعلم علي الحياة الاجتماعية وتعضيد سياسة التربية المدنية والدنية لعامل من عوامل الوقاية من الجريمة والانحراف.
6. توفر المؤسسات العقابية والإصلاحية لتأهيل المحكوم عليهم مهنيا واجتماعيا.

7. توفر المؤسسات الاجتماعية والجمعيات الخيرية التي تقدم الخدمات الاجتماعية لإفراد الشعب فيشعر الفرد بمسئولية المجتمع حوله بما يعظم انتماؤه لهذا المجتمع.

ولتتحقق هذه المقومات للأمن المجتمعي بولاية كسلا ،وحتى لايقع تنازع أو خصومة بين أفراد المجتمع المحلي لابد من وضع حلول لأسباب النزاعات التي ذكرناها ،وبناء أسس التعايش السلمي بين أهل الولاية ،وحتى يتحقق ذلك لابد من الرجوع للإسلام وتطبيق نصوص القرآن فهي العلاج الشافي للنزاعات وغرس التعايش السلمي بين أفراد الولاية فقد قال تعالى:(يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ) .[24]

فالقبيلة ليست للفخر ولا لزدراء الغير، ولكن للتعاف بين الناس ومقياس التفاضل هو الإلتزام بما جاء به الشرع القويم ،وهو التقوى ،واحترام الغير وبناء الأخوة الإنسانية في المجتمع ، فيعم التعايش المشترك حيث يعيش الكل في سلام وحب ووئام، بغضِّ النظر عن قبائلهم وهذه أهم مرتكزات التعايش السلمي بين كل المجتمعات فقد قال عز وجل: {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ} [25]، والإخاء يقتضي المحبة والسلام بين الإخوان، ولذلك يرى الباحث أن يعمل الكل في ولاية كسلا على نشر القيم الإسلامية، ويدعو للتمسك بها ونبذ القبلية والعنصرية والجهوية ، أما اذا حدث نزاع بين فد وآخر أو بين مجموعة وأخرى يجب أن نعمل فيها قوله تعالى: (وَإِنْ طائِفَتانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُما فَإِنْ بَغَتْ إِحْداهُما عَلَى الْأُخْرى فَقاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُما بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ (9) إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ (10).والمعنى إذا تقاتلت جماعتان من المسلمين، فعلى ولي الأمر الإصلاح بينهما بالنصح والدعوة إلى اللّه والإرشاد، وإزالة الشبه، ورفع أسباب الخلاف....، والخطاب لولاة الأمور، ويفيد الوجوب.فإن اعتدت أو تجاوزت إحدى الجماعتين على الأخرى، ولم تتقبل النصيحة، فعلى المسلمين أن يقاتلوا الطائفة الباغية، حتى ترجع إلى حكم اللّه وترك البغي، ويكون القتال بالسلاح وغيره، ويفعل الوسيط ما يحقق المصلحة. [27]. وتقع الصراعات أو المنازعات الداخلية المسلحة عادة في كل زمان ومكان، بسبب بعض الشبهات أو التأويلات، من فئات تستبد بها الأهواء أحيانا، أو الجنوح أحيانا، أو مناصرة لحق يرونه، وظلم يبغون رفعه، وتتكبد الأمة خسارة كبيرة في القضاء على الثورات المسلحة والفتن الداخلية، ولو احتكموا إلى القرآن بمعانيه الدقيقة، لما نشب بينهم شيء من

الخلاف. وحتى يعم السلام وينتشر بين مجتمع الولاية يرى الباحث أن حلول المنازعات التي تقع بولاية كسلا هي اختصاراً :--

أ. نشر ثقافة القلد بين أفراد ومكونات الولاية والتعريف به والسعي لكتابته واصدار قانون به كأحد الأعراف المحلية المحترمة التي أنتجت تعايشاً بين مكونات البجا وغيرهم بالولاية.

ب. كتابة عقد إجتماعي كوثيقة مكتوبة يشمل بقية القبائل والعموديات والكيانات التي لايتصل أصلها بالبجة توضع فيه بنود من القلد والقانون السوداني حتى يسود منهج الصلح والتصالح والجودية وحفظ كيان المجتمع.

ج. مساحة كل ملكية الأراضي داخل الولاية وتسجيلها وحصرها ،مع بيان الحدود الإدارية بين القبائل حتى لايحدث احتكاك بينها، مع فتح مسارات المراعي بعلامات واضحة تشرف عليها السلطات الرسمية.

د. إعادة توزيع الحفائر والآبارومصادر تجميع المياه في كل المناطق بالولاية وتحديد مشرف عليها من الجهات الرسمية.

ه. حصر مناطق التعدين وتسجيل ملكيتها ونسبة (المعدن والمحلية) من إيرادها ،مع تطوير طرق التعدين وادخال شركات تستثمر في هذه الأماكن، لتساعد في تنمية القرى والفرقان والمحليات بالولاية.

و. إبعاد الإدارة الأهلية من ممارسة العمل السياسي ، ومنع المحاصصة في تعيين السياسيين والتنفيذين بحسب القبيلة، حتى لاتحتقن القبيلة الأخرى،ويفتح مجال النزاعات.

ز. إقامة معسكرات للآجئين في مناطق بعيدة من المدن وتسويرها ومنع دخول الآجئين إلى حدود القبائل حتى لايحدث تنازع بينهم والسكان الموجودين بالمنطقة.

ح. ك/التطبيق الصارم للقانون في حالة النزاعات الفردية والاعلان عنها في حالة السرقات والمشاجرات الفردية ،لأن إهمال العقوبة يجعل كل قبيلة تنصر من ينتسب إليها فيعم التنازع وتنجر القبائل لقتال بعضها بسبب غياب تطبيق القانون.

ط. السعي لتنمية المناطق الريفية الفقيرة التي تكثر فيها النزاعات ، وإعمال نظام القلد فيها والسعي لتنميتها مع عدم النزوع للحلول الأمنية ،.السعي

لجمـع السـلاح مـن أيـدي المواطنـين مهمـا كان سـبب حملـه.

ي. إيقـاف التهريـب بـين السـودان ودول الجـوار، وتوقيـع اتفاقيـات معهـا لمحاربـة الجريمـة العابـرة للحـدود مـن تهريـب للبـشر والسـلع وغيرهـا.

فـاذا تـم وضـع هـذه الحلـول الإسـتشرافية موضـع التنفيـذ ووجـدت طريقهـا للتطبيـق عـبر المؤسسـات الرسـمية والمنظمـات المحليـة والدوليـة، سـوف تنعـم ولايـة كسـلا بالأمـن والسـلام والتعايـش السـلمي بـين مكوناتهـا، ولـن ينشـاء بهـا نـزاع بـين القبائـل والجماعـات .

الخاتمة:

وفي خاتمـة هـذا البحـث فقـد توصـل الباحـث لبعـض النتائـج والتوصيـات ، والتـي يمكـن إيرادهـا في نهايـة هـذا التطـواف .

النتائج:

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من خلال البحث في أسباب النزاعات بولاية كسلا وكانت على النحو الآتي: --

أ) تعتبر ولاية كسلا من الولايات الغنية بالموارد الطبيعية من أراضي منبسطة ومياه عذبة، وموارد معدنية هائلة ومستمرة، وثروة حيوانية كبيرة، وتركيبة سكانية متنوعة مع أن السكان الأصليين للمنطقة هم قبائل البجا.

ب) تقع بعض النزاعات المتفرقة بين الأفراد والجماعات تتعدد أسبابها وتؤثر في حياة السكان بالولاية .

ج) توجد نزاعات في الولاية بسبب الاراضي وملكيتها وحدودها ومسارات الرعاة في الخريف ومساقي الزراعة في القاش، وفي توزيع أراضي الزراعة المطرية في غرب الولاية وقرب حدودها مع اريتريا.

د) تعتبر الثروة المعدنية إحدى أسباب التنازع في الولاية، وكذلك التعدين الأهلي والشركات الخاصة، مع التهريب للسلع وتوطين الآجئين وتهريب البشر، وحمل السلاح الدائم للأفراد من قبائل البجا، والفقر المدقع في الريف بكسلا.

ه) أبدع إنسان كسلا نظاماً لفض المنازعات يعرف بالقلد ، وله شروطه وأنواعه وأسبابه،وقد نجح هذا النظام في فض كثير من النزاعات بالولاية ولكنه يحتاج للتطوير والكتابة وجعله قانوناً ملزماً بأمر السلطات.

و) وقد توصل البحث لعدد من الحلول للنزاعات بالولاية لتنميتها وجعلها ولاية متعايشة متماسكة..

ز) إن إحترام التنوع ورعايته يؤدي لحسن التعايش بين أفراد المجتمع ،وينشر السلم باحترام اختلاف الآخرين وتنوعهم مما يعصم الولاية من التنازع والتخاصم وينشر السلم والسلام فيها.

التوصيات :

ويوصي الباحث بالآتي:-

1. الدعوة لنشر مفهوم التعايش السلمي بين أفرادمجتمع ولاية كسلا، مع إعدادمنهج لغرس التعايش السلمي من خلال المؤسسات التربوية والتعليمية .

2. قيـــام مركـــز لدراســـات وبحـــوث الســـلام للإهتمـــام بدراســـة التنـــوع والمحافظـــة عليـــه، وتحديـــد أســـباب التنـــازع ،مـــع الإهتمـــام بتدريـــب القائمـــين عـــلى أمـــر القبائـــل مـــن النظـــار والعمـــد والقيـــادات الاجتماعيـــة التـــي تهتـــم بأمـــر التعايـــش الســـلمي.

3. قيـــام مؤتمـــر علمـــي بالتعـــاون بـــين جامعـــة كســـلا ومركـــز دراســـات وبحـــوث البحـــر الأحمـــر لدراســـة أســـباب التنـــازع بالولايـــة ووضـــع الحلـــول لهـــا.

المصادر والمراجع:

(1)أنظـر العـرض الاقتصـادي والاجتماعـي (2011-2015) إصـدار ادارة البحـوث والدراسـات -وزارة الماليـة والاقتصـاد ولايـة كسـلا ص8
(2)محمـد أدروب أوهـاج، مـن تاريخ البجـا ، الكتـاب الأول ، الخرطـوم،(ب.د)، 2008 ، ص41
(3)يوسـف فضـل حسـن ، الوجـود العربـي في بـلاد البجـه،، مجلـة جامعـة البحـر الاحمـر، دوريـة علميـة محمـة ، نصـف سـنوية ،العـدد الأول ، أكتوبـر 2010م، ص10
(4)أونـور سـيدي محمـد، أسـاليب التحكيـم ونظـم الإدارة الأهليـة في فـض النزاعـات والخصومـات لـدى مجموعـة البجـا بـشرق السـودان، ،مجلـة جامعـة البحـر الأحمـر ، مرجـع سـابق ،ص48
(5)عاطـف محمـد غيـث، قامـوس علـم الإجتمـاع،دار المعرفـة الجامعيـة ،1990م. ص390
(6)ابـن خلـدون، عبدالرحمـن بـن خلـدون، تاريـخ بـن خلـدون،دار الفكـر للطباعـة والنشر،بـيروت لبنـان ،1996م.ج2،ص306
(7)سورة الحجرات ،آية رقم 13
(8)الحـاج، اسـعد صديـق احمـد ،2017م اثـر الوجـود الأجنبـي في السـودان عـلي الأمـن الاجتماعـي دراسـة ،حالـة ولايـة الخرطـوم، ورقـة بحثيـة لنيـل درجـة الماجسـتير في دراسـات الكـوارث والأمـن الإنسـاني، جامعـة إفريقيـا العالمية،عمادة الدراسـات العليا،كليـة دراسـات الكـوارث والأمـن الإنساني،قسـم العـون والأمـن الإنسـاني،الخرطوم، السـودان
(9)محمـد بـن مكـرم بـن منظـور ، لسـان العـرب8/-350 أحمـد مختـار عبـد الحميـد عمـر ،معجـم اللغـة العربيـة المعـاصرة ، النـاشر: دار عالـم الكتـب، بـيروت -لبنان،الطبعـة: الأولى، 1429 هـــ - 2008 م.ص219
(10)أحمـد مختـار عبـد الحميـد عمـر ،معجـم اللغـة العربيـة المعـاصرة ، النـاشر: دار عالـم الكتـب، بـيروت -لبنان،الطبعـة: الأولى، 1429 هـــ - 2008 م.ص219
(11)ابراهيـم عبـد اللطيـف عبـد المطلـب ،واقـع الجريمـة بولايـة كسـلا الاسـباب والحلول،مجلـة القلـزم العلميـة للدراسـات والبحـوث ،تصـدر عـن مركـز بحـزث ودراسـات البحـر الأحمر،العـدد الأول، 2020م 1441-هـ-ص242
(12)ابراهيـم عبـد اللطيـف عبـد المطلـب، مقابلـة شـخصية بمكتبـه بكليـة التربيـة -جامعـة كسـلا، بتاريـخ2020/9/27م.
(13)(13): ابراهيـم عبـد اللطيـف عبـد المطلـب، مقابلـة شـخصية بمكتبـه بكليـة التربيـة -جامعـة كسـلا، بتاريـخ2020/9/27م.
(14)أبـو الحسـين أحمـد بـن فـارس بـن زكريـا ، معجـم مقاييـس اللغـة، (تحقيـق)

عبـد السـلام محمـد هارون،النـاشر ، دار الفكر-بـيروت ،الطبعـة : 1399هـ - 1979م، ص 19/5

(15)أحمـد الزيـات ـ حامـد عبـد القـادر ـ محمـد النجـار ،المعجـم الوسـيط ،إبراهيـم مصطفـى ـ دار النـشر : دار الدعوة،تحقيـق مجمـع اللغـة العربيـة، 754/2 ..

(16) ابـن منظـور، محمـد بـن مكـرم بـن منظـور الأفريقـي المـصري ،لسـان العــرب، النــاشر : دار صــادر – بيروت،الطبعــة الأولى 365/3 .

(17)-النعيمي،محمــد ســليم ،تكملــة المعاجــم العربية،رينهــارت بيــتر آن دُوزِي (المتـوفى: 1300هـ)،نقلـه إلى العربيـة وعلـق عليـه النـاشر: وزارة الثقافـة والإعلام، الجمهوريــة العراقية،الطبعــة: الأولى، 1979 - 2000 م.

(18)النفراوي،احمـد بـن غنيـم بـن سـالم،الفواكه الدوانـي عـلى رسـالة ابـن أبـي زيـد القيروانـي، تحقيـق رضـا فرحات،النـاشر : مكتبـة الثقافـة الدينيـة 136/1 .

(19)عليـش، محمـد ،منـح الجليـل شرح عـلى مختـصر سـيد خليل،104/8،النـاشر دار الفكر،سـنة النـشر 1409هـ - 1989م.مـكان النـشر بيروت،لبنـان

(20)أونـور سـيدي محمـد ، أسـاليب التحكيـم ونظـم الإدارة الأهليـة في فـض النزاعات والخصومـات لـدى مجموعـة البجـا بـشرق السـودان، ،مرجع سـابق، ص50

(21)مقابلـة محمـد طاهـر محمـد حسـن باركوين،قـاضي محكمـة أهليـة، وعمـدة مـن عمـد قبيلـه الهدندوة،ورئيـس لجنـة التشريـع وبالمجلـس التشريعـي بولايـة كسـلا. بمكتبـه يـوم بسـكلا في يـوم 2018/5/6م.

(22)حاتـم الصديـق محمـد أحمـد وآخـرون، القلـد كأحـد آليـات فـض المنازعـات بولايـة كسـلا،2016،ص29

(23)محمـد أدروب أوهـاج، مرجـع سـابق ، ص -41 44.-مقابلـة مـع الاسـتاذ محمـد عثمـان عبـد الرحمـن –عمـدة من عمـد قبيلـة البنـي عامروالامـين العـام للمجلس التشريعـي بالولايـة في جلسـة بمكتبـه بمدينة كسـلا بتاريـخ 2018/5/16م.

(24)مقابلـة مـع الشـيخ نايـر طاهرأونـور بمنزلـه وهـو مـن قبيلـة الهدنـدوة مـن عموديتـين (الكميـلاب والجميـلاب)وهونائـب مديـر ادارة تعليـم الرحـل بـوزارة التربيـة والتعليـم بولايـة كسـلا بتاريـخ 2018/5/13م.

(25)عمـارة، محمـد ، الإسـلام والأمـن الاجتماعـي ، دار الـشروق ، ط1، القاهـرة ، مـصر ،1998م، ص 242

(26)سورة الحجرات ،آية رقم 13

(27)سورة الحجرات ، آية رقم 10

(28)سورة الحجرات، الآيات 10/9

(29)د وهبـة بـن مصطفـى الزحيـلي ،التفسـير الوسـيط للزحيـلي، ، النـاشر: دار الفكـر – دمشـق، الطبعـة : الأولى - 1422 هـ. 2474/2

المصادر والمراجع

(1)- ابراهيم عبد اللطيف عبد المطلب ،واقع الجريمة بولاية كسلا الاسباب والحلول،مجلة القلزم العلمية للدراسات والبحوث ،تصدر عن مركز بحزث ودراسات البحر الأحمر ،العدد الأول، 2020م 1441-ه .

(2)-إبراهيم مصطفى ـ أحمد الزيات ـ حامد عبد القادر ـ محمد النجار ،المعجم الوسيط ، دار النشر : دار الدعوة،تحقيق / مجمع اللغة العربية.

(3)- ابن خلدون، عبدالرحمن بن خلدون، تاريخ بن خلدون،دار الفكر للطباعة والنشر ،بيروت لبنان ،1996م.

(4) - ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري ،لسان العرب، الناشر : دار صادر – بيروت،الطبعة الأولى 3/365 .

(5)- أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، معجم مقاييس اللغة، (تحقيق) عبد السلام محمد هارون،الناشر ، دار الفكر-بيروت ،الطبعة : 1399هـ - 1979م، ص 5/19

(6)- أحمد الزيات ـ حامد عبد القادر ـ محمد النجار ،المعجم الوسيط ،إبراهيم مصطفى ـ دار النشر : دار الدعوة،تحقيق مجمع اللغة العربية، 2/754 ..

(7)- أحمد مختار عبد الحميد عمر ،معجم اللغة العربية المعاصرة ، الناشر: دار عالم الكتب، بيروت –لبنان،الطبعة: الأولى، 1429 هـ - 2008 م.ص219

(8)- الحاج، اسعد صديق احمد ،2017م اثر الوجود الأجنبي في السودان علي الأمن الاجتماعي دراسة ،حالة ولاية الخرطوم، ورقة بحثية لنيل درجة الماجستير في دراسات الكوارث والأمن الإنساني، جامعة إفريقيا العالمية،عمادة الدراسات العليا،كلية دراسات الكوارث والأمن الإنساني،قسم العون والأمن الإنساني،الخرطوم، السودان

(9) - الزبيدي،محمد المرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس،دار الفكر –بيروت ،1994 م.

(10)- النعيمي،محمد سليم ،تكملة المعاجم العربية،رينهارت بيتر آن دُوزِي (المتوفى: 1300هـ)،نقله إلى العربية وعلق عليه الناشر: وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية،الطبعة: الأولى، 1979 - 2000 م.

(11) - النفراوي،احمد بن غنيم بن سالم،الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني، تحقيق رضا فرحات،الناشر : مكتبة الثقافة الدينية 1/136 .

(12)- أونور سيدي محمد ، أساليب التحكيم ونظم الإدارة الأهلية في فض النزاعات والخصومات لدى مجموعة البجا بشرق السودان.

(13)- حاتم الصديق محمد أحمد وآخرون، القلد كأحد آليات فض المنازعات بولاية كسلا،2016، بحث ممول من التعليم العالي .

(14)- د وهبة بن مصطفى الزحيلي ،التفسير الوسيط للزحيلي، ، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة : الأولى - 1422 هـ. 2/2474

(15)- عاطف محمد غيث، قاموس علم الإجتماع،دار المعرفة الجامعية ،1990م. ص390

(16)- عليش، محمد ،منح الجليل شرح على مختصر سيد خليل،8/104،الناشر دار الفكر،سنة النشر 1409هـ - 1989م.مكان النشر بيروت،لبنان

(17)- عمارة، محمد ، الإسلام والأمن الاجتماعي ، دار الشروق ، ط1، القاهرة ، مصر ،1998م

(18)- سعاد عبد القادر مهدي،(النزاعات بين المجموعات في السودان الأسباب ووسائل حل النزاع والتحولدراسة حالة جبال النوبة ،بحث تكميلي مقدم إلى جامعة الخرطوم لنيل درجة ماجستير الآداب، (الترجمة) الناشر: جامعة الأحفاد ، القاهرة ،2005م.

(19)-العرض الاقتصادي والاجتماعي (2011-2015م)اعداد ادارة البحوث – وزارة المالية والاقتصاد والقوي العاملة –ولاية كسلا،يوليو2016م.

(20)-عروة عبد الكريم ، الطرق البديلة في حل النزاعات القضائية «الصلح والوساطة القضائية»طبقا لقانون الإجراءات المدنية و الإدارية ، ، –رسالة لنيل درجة الماجستير- فرع العقود و المسؤولية-جامعة الجزائر ،كلية الحقوق(بن عكنون)2012م (غير منشورة) .

(21)-عمر، أحمد مختار عبد الحميد (ت،1424هـ)، معجم اللغة العربية المعاصرة،3/2306الناشر: عالم الكتب ،الطبعة: الأولى، 1429 هـ - 2008 م

(22)-الفـيروز آبادي،محمـد بـن يعقوب،القامـوس المحيـط، ، مؤسسـة الرسـالة ، بـيروت ، الطبعـة الأولى ، سـنة 1406هـ.

(23)-الكفـوي ،أيـوب بـن مـوسى أبـو البقاء،الكليـات (معجـم في المصطلحـات والفـروق اللغويـة)، دار النـشر: مؤسسـة الرسـالة - بـيروت - تحقيـق: عدنـان درويش،1419هـ - 1998م.

(24)-محمـد أدروب أوهـاج، مـن تاريـخ البجـا ، الكتـاب الأول ، الخرطـوم،(ب.د)، 2008م.

(25)- مسـلم ،بـن الحجـاج القشـيري،صحيح مسـلم (الجامـع المسـند المختـصر مـن السـنن بنقـل العـدل عـن العـدل عـن رسـول اللـه صـلى اللـه عليـه وسـلم .تحقيـق : محمـد فـؤاد عبـد الباقـي .بـيروت : تصويـر دار الكتـاب العربـي . تحقيـق : مصطفـى عبـد القـادر عطـا ،الطبعـة الأولى ، 1411 هـ- 1990م.

(26)- يوسـف فضـل حسـن ، الوجـود العربـي في بـلاد البجـه،، مجلـة جامعـة البحـر الاحمـر، دوريـة علميـة محمـة ، نصـف سـنوية ،العـدد الأول ، أكتوبـر 2010م.

النزاعات القبلية في دارفور
وأثرها في الأمن المحلي والإقليمي

د. أبوبكر فضل محمد عبد الشافع باحث

د. أحـــمـــد يـــوسف فنك البلول باحث

مقدمة:

إن التدافع والصراع والنزاع والتنافس من سنن الحياة، فقد بدأ من قبل ابني ادم عندما قتل قابيل اخاه هابيل وهو صراع مستمر بين الخير والشر، بين الحق والباطل، وبين الأنبياء والمصلحين من جهة ومناوئيهم ومعارضيهم من جهة أخرى، وبين الأفراد والجماعات والدول والتكتلات، وأثبتت الدراسات أن الصراع يشتد عندما تشح الموارد ويشتد على النفوذ والمكانة الاجتماعية، وكذلك رغبة البعض في الهيمنة على البعض الآخر. وكذلك البحث عن الأمن والطمأنينة واشباع الحاجة من ضرورات الإنسان الحيوية والغريزية[1].

يرتبط النزاع القبلي وما يتعبه من الصراع في السودان ببنية الدولة ونظامها السياسي وبالخطاب السياسي، كما أن الظروف الموضوعية هي التي تنقل النزاع الاجتماعي إلى صراع سياسي، فالنزاعات الاجتماعية موجودة في كل المجتمعات، وكذلك الصراعات القبلية خاصة في المجتمعات ذات الطابع التقليدي، لكن تحولها إلى عنف وتصاعد حدة التوتر وزيادة الصراع خاصة المسلح يصبح ظاهرة ومعضلة تتجاوز طبيعة النزاع القبلي التقليدي، حيث إن المجتمعات التقليدية التي قوامها نظام قبلي تندلع فيها هذه النزاعات والصراعات من حين إلى آخر بسبب النزاع حول المرعى أو عمليات ثأر قبلي، ولكنها عادة تكون محدودة ويتم احتواؤها بالأعراف القبلية، أما زيادة معدلات النزاعات وتكرارها وفي عدد الضحايا وفي حجم الخسائر فهذا يصبح ظاهرة تؤثر في التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي[2].

ظهرت الصراعات القبلية في السودان، بوصفها تنافسا أو نزاعا قبليا على الموارد الزراعية والحيوانية ومصادر المياه الشحيحة والكوارث الطبيعية كالجفاف والتصحر، وقد تعقدت النزاعات بسبب التمسك بالمفهوم التقليدي للحواكير والإدارة الأهلية، كما أن غياب الدولة المحايدة في التعامل مع القبائل والتعاطي مع النزاعات الإثنية، وعسكرة القبائل، وظهور المحاصصة السياسية الإثنية، بدلا عن الحزبية في العملية السياسية، أدى كل ذلك إلى تصاعد الصراعات القبلية وتسييسها وتعقيد أزمة الدولة في السودان، وقد تجلى ذلك في أزمة دارفور، مما أدت إلى تأزيم الأوضاع الأمنية وهشاشتها في السودان، وفي الجوار الإقليمي.

مفهوم الصراع/ النزاع:

تعتبر ظاهرة الصراع ظاهرة ذات أبعاد متناهية التعقيد بالغة التشابك يمثل وجودها احد معالم الواقع الانساني الثابتة، حيث تعود الخبرة البشرية بالصراع الى نشأة الانسان الأولى، حيث عرفتها علاقاته في مستوياتها المختلفة: فردية كانت أم جماعية، وأيضا في أبعادها المتنوعة: نفسية أو ثقافية، سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو تاريخية ... الخ [3].

وأن الصراع موجود كأحد سمات وخصائص الحياة والعلاقات الانسانية ففي التبادلات اليومية يسعى كل طرف الى تعظيم منفعته والتي لكي تتحقق لابد أن تنخفض منفعة الطرف الآخر. والصراع في مظهر من مظاهره، وعلى أي نطاق من نطاقاته، وبدءا من الصراع داخل

النفس البشرية الواحدة وانتهاءا بالصراعات الدولية، هو غريزة متجذرة في أعماق النفس البشرية.[4]

والصراع يعني في أبسط معانيه تفاعل العلاقات بين عناصر مكونات موجودة في الطبيعة والذات الانسانية والعلاقات الاجتماعية، فهو حالة من الضغط النفسي الناتج عن التعارض أو عدم التوافق بين رغبتين أو حاجتين او اكثر، فهو يشير الى موقف تنافسي خاص يكون احد طرفيه أو أطرافه على قناعة بعدم التوافق المستقبلي [5].

فجوهر الصراع وطبيعته، يكمن في تنازع الإرادات، هذا التنازع يرجع إلى التباين والاختلاف في دوافع الأطراف، وتصوراتهم لأهدافهم وتطلعاتهم، وكذلك الاختلاف في مواردهم وإمكانياتهم. وأنها «تصادم إرادات وقوى خصمين أو أكثر، حيث يكون هدف كل طرف من الأطراف تحطيم الآخر كليا أو جزئيا، بحيث تتحكم إرادته في إرادة الخصم، ومن ثم يمكنه أن ينهي الصراع بما يحقق أهدافه وأغراضه»[6].

الفرق بين الصراع Conflict والنزاع Dispute:

على الرغم من تكامل المفهومين وتداخلهما، واعتبر البعض أنهما وجهين لعملة واحدة، إلا أن هنالك اختلافات بينهما، فالصراع هو النزاع الناتج عن الاختلاف جراء تباين الرؤى والعقائد والأفكار والبرامج والمصالح بين مجموعتين أو أكثر، ورغم ذلك يختلف الصراع عن النزاع في أنه حالة من الاختلاف في المواقف والاتجاهات يمكن اعتباره أعمق من النزاع ولذلك عادة ما يكون الحديث عن ادارة الصراع وليس حله، خلافا للنزاع الذي يمكن حله باستخدام مختلف وسائل حل النزاعات، فالصراع أوسع وأشمل وأعمق وأكثر تعقيدا من النزاع[7]. والعلاقة بين الصراع والنزاع تبدو من خلال إبقاء النزاع على مسائل معينة لفترة طويلة دون أن يكون هناك حل لها، فعند هذه الحالة يكون النزاع صراعا أو عندما يهدد أحد الأطراف باللجوء الى استخدام العنف في حل النزاع وهو ما يجعل المصطلحين في تداخل أحيانا، إذ ينقلب الصراع الغامض إلى نزاع مع وجود عوامل أخرى قد تتدخل في هذا وذاك، ومقابل الصراع يبدو النزاع قابلا للتسوية لأنه يحفظ مصالح معينة للأطراف، بينما قابلية التسوية في الصراع أصعب من النزاع وغالبا ما يستخدم المفهومان وكأنهما مفهوما واحدا.[8]

يعرف النزاع في دوائر المصادر اللغوية بأنه « إعطاء أسباب أو حقائق لتأييد أو معارضة شئ ما»، أو أنه «المناقشة»، أو المجادلة، أو السجال حول شئ ما أو بخصوصه». كذلك يدور النزاع حول، أو على، أو مع شئ ما، خاصة

عندما يكون النزاع غاضبا، وممتدا لفترات طويلة. أما في الأدبيات المتخصصة، فإن النزاع يتم تعريفه بأنه «تعارض في الحقوق القانونية قد تتم تسويته بالتوصل إلى حلول قانونية وسياسية». [9] ومن ثم، فإن مقارنة مفهوم النزاع بمفهوم الصراع توضح أن مفهوم الأول يشير إلى درجة أقل حدة وأقل شمولا فى الاختلافات عن الثانى، وأنه قد يمكن احتواؤه والسيطرة عليه من وجود تعارض في القيم أو المصالح بحيث تشعر معه أطراف الصراع أن أهدافها غير متوافقة من جانب. كما أن كلا من أطراف الصراع لا يكون فقط متورطا بصورة أو بأخرى في الموقف الصراعى، ولكنه أيضا يكون مهتما من جانب آخر باستثمار هذا الموقف الصراعى من خلال التصعيد، وذلك بهدف تحقيق الفوز والنصر، أو على الأقل حتى لا يخسر. وأنه قد يمكن احتواؤه والسيطرة عليه ومنع انتشاره .

أسباب النزاع:

تظل موضوع النزاعات كامنة في أي مجتمع، وذلك لعدم توافق الخصوم في إطار العلاقات مع بعضهم البعض واتخاذ مواقف متباينة بسبب أهداف مسبقة وقد تنفجر بمسببات أيديولوجية أو عاطفية أو سلوكية، وينتقل المجتمع حينئذ من الوضع السلمي إلى أوضاع النزاع والصراع، وقد يكون النزاع ممتدا أو صعب الحل، وقد يكون عميقا ومتجذرا يبقى لزمن طويل.

وقد توصلت الدراسات العلمية للنزاعات المختلفة إلى أسباب عامة تشمل الآتي:

- الموارد والتنافس حولها.
- طريقة الحكم وتوزيع السلطة والثروة وآليات العلاقات.
- الحقوق القبلية التقليدية.
- الحقوق الدينية التقليدية.
- الهويات القومية.

مفهوم القبيلة والقبلية:

من الصعوبة أن نجد تعريف جامع لمعنى القبيلة، حيث يمكن تعريف القبيلة على أنها، «وحدة اجتماعية كونت شعب برباط الدم والمصاهرة والعادات وتشترك في القواسم الثقافية والإرادة الجماعية والإنتماء الإثني في عقد اجتماعي. وهي رابطة اجتماعية سيكولوجية شعورية ولا شعورية معا لربط أفراد وجماعة قائمة على القرابة ربطا مستمرا، إذ أن أفراد القبيلة أو فروعها

من عشائر أو بطون أو أسر إنما ينحدرون من نسب واحد كقاعدة عامة بمعنى أن يكون هناك جد واحد مشترك يتحدد منه نسب القبيلة. لكن على الرغم من رابطة القرابة الدموية والتجذر السلالي من جد مشترك يعتبر هما الأساس في الانتماء إلى قبيلة واحدة، كما يمكن القول بأن الأساس الذي تقوم عليه القبيلة أنما هو رابطة القرابة، وهي علاقة اجتماعية تعتمد على قرابة الدم الحقيقية أو المكتسبة، لا يعني اصطلاح القرابة في الأنثربولوجيا علاقات العائلة والزواج فقط، وإنما يعني أيضا المصاهرة، يدخل في معنى القبيلة أحيانا الوجود الجغرافي الذي يكسب الفرد طبائع وعادات وتقاليد ولغة ولهجة القبيلة التي يظعن الفرد في ديارها.عليه يجب التمييز بين القبيلة والقبلية، فالأولى تشير إلى كيان اجتماعي حامل للقيم ورابط بين الجماعة يوفر لها الحماية والمصالح، أما القبلية فهي تنطوي على عصبية حيث يصبح لها مدلول هوياتي، أي يعطي عضو القبيلة احساسا وإدراكا بأنها تشكل له هوية تطغى على الهويات الأخرى بما فيها الهوية الوطنية، وتصبح هي نزعة وتشكل لأعضائها تصورا بوجود حدود اجتماعية وحدتها الأساسية هي القبيلة. وبما أنها ترتكز على تقاليد وقيم وأخلاق ونظام وهيكل فيه توزيع للسلطة على رأسها زعيم القبيلة مثل(السلطان، الناظر، العمدة، الشيخ)، فهي إذا تأخذ طابع المؤسسة السياسية. هذا يعني النظر للقبيلة بمثابة أنها وحدة سياسية أو كيان سياسي. وتنطوي القبلية على هوية ثقافية وإثنية قوية تميز أعضاء جماعة ما من أعضاء جماعة أخرى، ومع وجود علاقات جوار وقرابة قوية، يتوافر لأعضاء القبيلة إحساس قوي بالهوية.ومن ناحية موضوعية لكي يتشكل المجتمع القبلي التقليدي يجب توافر تنظيم عرفي مستمر ونظام للتبادل، وهناك بعد عاطفي يتمثل في وجود إحساس قوي بالهوية المشتركة يمكن أن يقود الناس للشعور بأنهم مرتبطون قبليا[10]. وفي السودان ترتبط القبلية - كنزعة ونعرة/عصبية – بأزمة الهوية والتي بدورها نتاج لسوء إدارة التنوع وسوء إدارة الموارد وتوزيعها بما يحقق التنمية الشاملة العادلة حيث إن غياب التنمية يؤجج الصراع القبلي حول الموارد مصحوبا بالجهل وبالولاءات الضيقة والانتماء للهويات دون الوطنية (الصغرى أو الفرعية). ويتفق الباحثون على أن القبلية، بإيجابياتها وسلبياتها، مفهوم متجذر في المجتمع السوداني ويمثل دائرة مهمة من دوائر انتماء الفرد، إن لم تكن اليوم في مقدمتها، قام السودان بعد الاستقلال على المفهوم المعاصر للدولة الوطنية، وشهد العديد من المتغيرات في نظم الحكم والسياسات، ألقت بظلالها على شرعية وجودها، كما أثرت على فاعليتها، فتراجع دور الدولة وتوقف تطورها نحو المفهوم الحقيقي

للدولـة الوطنيـة، واختـل التـوازن ليتقـدم الـولاء للقبيلـة عـلى الـولاء للوطـن.

يعـد إقليـم دارفـور غربـي السـودان، الأكثـر تأثـرا بالـصراع القبـلي، يليـه إقليـم كردفـان المجـاور لـه، إذا أردنـا التعمـق أكثـر في الموضـوع[11].

خلفية تاريخية عن دارفور:

يعتـبر اقليـم دارفـور واحـدةً مـن الأقاليـم التـي قامـت فيهـا أهم السـلطنات الأفريقيـة جنـوب الصحـراء، والتـي عرفـت بسـلطنات أو ممالـك السـودان عمومـاً والسـودان الشرقـي –جمهوريـة السـودان الحاليـة- خصوصـاً، ومثلـت منطقـة دارفـور حزامـاً أفريقيـاً وإسـلامياً يربـط وسـط قـارة أفريقيـا مـن الـشرق في الهضبة الإثيوبيـة حتـى المحيـط الأطلـسي غربـاً[12].

حكمـت دارفـور ممالـك وسـلطنات مختلفـة عـبر الحقـب التاريخيـة، كانـت آخرهـا سـلطنة الفـور التـي حكمهـا عـدد مـن السـلاطين كان آخرهـم وأشـهرهم عـلي دينـار، وكان الإقليـم في ظـل حكومـة فيدراليـة يحكـم فيهـا زعمـاء القبائـل مناطقهـم[13]، وقـد سـقطت هـذه السـلطنة عـلى يـد الإنجليـز بعـد مقتـل السـلطان عـلي دينـار في نوفمـبر عـام 1916م. وظلـت دارفـور طـوال هـذه الفـترة منـذ ضمهـا للسـودان، يحكمهـا موظفـون بريطانيـون باعتمـاد كبـير عـلى نظـام الإدارة الأهليـة، لـم تشـهد تنميـة وتحديـث، حتـى اسـتقلال السـودان عـام 1956م، وفي ظـل الحكـم الوطنـي عانـى الإقليـم التهميـش المسـتمر[14]. وتعتـبر دارفـور البوابـة الغربيـة للسـودان حيـث توجـد حـدود مشـتركة بينهـا وبـين كل مـن ليبيـا وتشـاد وأفريقيـا الوسـطي، لذلـك هنـاك حركـة تواصـل إجتماعـي وثقـافي وإقتصـادي بـين مواطنيهـا ومواطنـي هـذه الـدول، فقـد إسـتطاع أهـل دارفـور منـذ القـدم أن يعـبروا الصحـراء شـمالا والغابـات جنوبـا وغربـا، ويخلقـوا جسـور للتواصـل التجـاري والثقـافي والإثنـي والحضـاري، أي أن مواطنـي هـذه المناطـق الحدوديـة مـا هـم إلا إمتـدادات لنفـس المجموعـات الأثنيـة والكيانـات القبليـة التـي تعيـش في الجانـب الآخـر مـن الحـدود الدوليـة التـي تـم شـطرها، أبـان فـترة الإسـتعمار حيـث قسـمت القـارة السـمراء بـين دول أوربـا المسـتعمرة في مؤتمـر برلـين عـام 1884-1885م[15].

يرتبـط تاريـخ دارفـور ارتباطـا وثيقًـا بالقبيلـة، وترتبـط جغرافيتهـا بتقسـيم أراضيهـا إلى حواكـير وديـار مفرداتهـا عـلى التـوالي «حاكـورة» و «دار»، تحمل أسـماء القبائـل، كـدار مسـاليت، ودار زغـاوة، ودار قمـر[16]، ودار البرتـي، ودار الميـدوب، ودار التعايشـة، ودار الهبانيـة، ودار البنـي هلبـة، ودار الرزيقـات، وهكـذا. وللقبيلـة في دارفـور سـلطتها وسـطوتها، ولهـا وجودهـا التاريخـي الفعـلي المتـوارث كابـرا عـن كابـر.

جغرافية دارفور الطبيعية والبشرية:

يقع إقليم دارفور في أقصي غرب السودان، في الرقعة الجغرافية التي تمتد بين خطي عرض 10 و 15 شمالا، وخطي طول 22 و 27 شرقا[17]، وتقدر المساحة الكلية للإقليم بحوالي 196,404 ميل مربع، [18]. فهي أكبر بقليل من مساحة مصر كما تقول بعض المصادر وتساوي مساحة فرنسا. ويتصف الإقليم بصفات طبيعية خاصة، ناشئة من موقعه الجغرافي، فمن الناحية الغربية ليست هنالك حواجز ولا فروق مناخية أو نباتية تفصله عن الجارة تشاد، بل خضعت حدوده الغربية مع تشاد إلى قرارات رسم الحدود بواسطة القوى العظمى فرنسا وبريطانيا في فترة الاستعمار، ومن الناحية الشرقية يفصل الإقليم عن كردفان سلاسل من التلال الرملية، أما الناحية الشمالية فتنتهي حدوده عند الصحراء الكبرى التي تفصل الإقليم عن ليبيا والتي تمتد حتى البحر الأبيض المتوسط في مساحات واسعة خالية من الماء عدا الواحات الجنوبية، وفي الجنوب يحدها بحر العرب[19]، مع دولة جنوب السودان وفي الجنوب الغربي غابات ممتدة حتى أفريقيا الوسطى.

مناخ الاقليم متنوع، نجد في أقصى الشمال المناخ الصحراوي، وتتدرج جنوبا حيث مناخ السافنا الفقيرة في وسطه والسافنا الغنية في جنوبه، وفيه بعض المرتفعات الجبلية أهمها جبل مرة الذي يبلغ ارتفاعه 3088 مترا[20]، ويتميز جبل مرة بمناخ البحر الأبيض المتوسط، وخصوبة الأراضي. وينقسم الإقليم إداريا إلى خمس ولايات: شمال دارفور وعاصمتها مدينة الفاشر، وجنوب دارفور وعاصمتها مدينة نيالا، وغرب دارفور وعاصمتها مدينة الجنينة، ووسط دارفور وعاصمتها مدينة زالنجي، وشرق دارفور وعاصمتها مدينة الضعين. ويرجع سبب تسميته بهذا الاسم إلى قبيلة الفور، إحدى أكبر قبائل الإقليم[21]. وبعيدا عن مزاعم النقاء العرقي الذي يصعب إثباته عموما في مجمل السودان، وبصفة خاصة في منطقة دارفور، التي تميزت بكونها معبرا ثقافيا بين الشمال والجنوب والشرق والغرب في أفريقيا لعدة قرون، ولم تكن ظروفها البيئية تساعدها على العزلة، فقد سكنت الإقليم عدد كبير من القبائل متنوعة الأصول والنشاط الاقتصادي[22]. هناك تقسيمات كثيرة للباحثين لقبائل دارفور، منها التقسيم التقليدي للقبائل كل على حده على أساس الأصل العرقي والموطن، وتقسيم آخر من حيث نمط الحياة والنشاط بين الاستقرار والترحال، ونتيجة لذلك تم تقسيم القبائل إلى قسمين، مجموعة القبائل المستقرة، ومجموعة القبائل الراحلة[23]. هذا التقسيم على أساس النشاط الاقتصادي بين مزارعين ورعاة، إلا أن من بين المزارعين هناك من يعمل بالرعي، ومن بين الرعاة من يعمل

بالزراعة، وثالث يعمل بالزراعة والرعي معا، وكذلك في الاستقرار والترحال. ويرجع ذلك للتحولات التي حدثت في مجتمعات دارفور من حيث نمط الحياة والأنشطة الاقتصادية المختلفة والنمو الحضري وغيرها. وهناك تقسيم آخر من حيث الإنتماء العرقي، على الرغم من استبعاد مزاعم النقاء العرقي في دارفور، فقد قسمت القبائل إلى قسمين وهي، مجموعة القبائل ذات الأصول الأفريقية، ومجموعة القبائل ذات الأصول العربية.

يضم الإقليم حوالي 115 قبيلة من أصل 570 قبيلة سودانية بما فيها جنوب السودان قبل الانفصال[24]، ويبلغ عدد سكان دارفور نحو 10 مليون نسمة تقريبا، وجميعهم يدينون بالاسلام، ويعمل غالبية سكان الإقليم في القطاعات، الزراعة والرعي والتجارة بالإضافة إلى مجال الخدمات في القطاع الحكومي والخاص [25]. وعلى ضوء التقسيمات المختلفة لسكان الإقليم، يمكن القول؛ إن دارفور يسكنها خليط من الأجناس، والمجموعات الإثنية، بعضها ينتمي للمنطقة نفسها (محلية)، وأخرى وافدة عبر فترات تاريخية مختلفة، تقف من وراء هجرتها إلى هذه المنطقة عدة عوامل، وقد تداخلت بعضها مع بعض، وتصاهرت حتى أفرزت النسيج الحالي لسكان دارفور. وهناك التكوين الاجتماعي لهذا الخليط من السكان؛ نجد أن البناء التقليدي لمجتمع دارفور يقوم على أساس هرمي، قاعدته الأسرة، وقمته زعيم المجموعة العرقية المعنية، كل مجموعة عرقية تمثل كيانا اجتماعيا قائما بذاته، يعرف محليا بالقبيلة، وتكون مجموعة تلك القبائل سكان دارفور، وكانت لكل قبيلة منطقة مخصصة تعرف باسمها يطلق عليها « الدار»[26].

جذور النزاعات القبلية في دارفور:

منذ سبعينيات القرن الماضي شهدت دارفور، نزاعات قبلية حول مصادر المياه والمراعي بين الرعاة والمزارعين، وأحيانا بين الرعاة فيما بينهم. وقد أدت موجات الجفاف المتكررة التي شهدتها المنطقة منذ مطلع ثمانينيات القرن العشرين إلى تصعيد الصراع بين الرعاة والمزارعين، خاصة مع تحرك الرعاة من الشمال ناحية الجنوب بحثا عن المياه والكلأ، كما ساهمت الحروب التي دارت في دول الجوار للإقليم في انتشار السلاح بالمنطقة. وقد زادت حدت النزاعات القبلية في الإقليم منذ عام 1986م، في عهد حكومة رئيس الوزراء السابق الصادق المهدي، فقد تورطت الحكومة آنذاك في بعض النزاعات بدعم بعض الإثنيات ضد الأخرى، وبمجيء حكومة الإنقاذ إلى الحكم في 30 يونيو 1989م، تصاعدت عملية تسييس القبائل وأثننة النزاعات بسرعة متزايدة، حيث انتهجت حكومة الانقاذ سياسات غير رشيدة عملت على تغذية النزاعات بأبعاد أيديولوجية وعرقية[27].

أسباب النزاعات القبلية في دارفور:

يختـزل البعـض النزاعـات القبليـة في دارفـور بأنهـا نزاعـات حـول المـوارد الطبيعيـة الشـحيحة والمتناقصـة وهـذه حقيقـة ولكنهـا ليسـت كل الحقيقـة. وقـد يكـون التنافـس حـول فقـدان المـوارد هـو أسـاس المشـكلة والسـبب الرئيـس، ولكـن تضافـرت عوامـل أخـرى متداخلـة فيمـا بينهـا منهـا:

العوامل التاريخية:

اتخـذت الادارة البريطانيـة في السـودان العديـد مـن السياسـات التـي كرسـت للقبليـة منهـا، تسـييس ملكيـة الأراضي وربطهـا بالهويـة القبليـة والجغرافيـة، ففـي عـام 1923م، تـم تقسـيم السـودان إلي ديـار قبليـة[28]. وقـد عمـق البريطانيـون هـذا الوضـع حـين وضعـوا دارفـور في سياسـات المناطـق المغلقـة عـام 1933م مثـل جنـوب السـودان وجبـال النوبـة، وبعـد الاسـتقلال اسـتمر إهمـال التنميـة وعـدم المشـاركة السياسـية[29]. ونتيجـة لـكل ذلـك أصبحـت دارفـور واحـدة مـن أقـل أجزاء السـودان إندماجـا في إطـار الدولـة وأكثرهـا اسـتعصاء عـلى الحكـم لبعدهـا عـن المركـز وضعـف الروابـط التـي تربطهـا ببقيـة أجـزاء الدولـة وأجزائهـا مـن طـرق حديثـة ووسـائل نقـل واتصـالات، وقـد أدى كل ذلـك لتكريـس النزعـة القبليـة.

عامل الأرض والحواكير:

الأراضي هـي مفاتيـح الثـروة والسـلطة سـواء تـم إسـتغلالها للغابـات والزراعـة أو لرعايـة المـواشي أو لـم يتـم اسـتغلالها مثـل النفـط والميـاه الجوفيـة. وأصبحـت النزاعـات عـلى ملكيـة الاراضى أكثـر نسـبيا بعـد صـدور قانـون الاراضى غـير المسـجلة عـام 1970م، والـذي ألغـى نسـبة كبـيرة مـن حقـوق المجتمعـات القرويـة، وأدى إلى ترحيـل الكثـير مـن المحليـين عـن حواكيرهـم. وزادت النزاعـات في دارفـور المرتبطـة بـالأراضي والحواكـير، بعد قيـام الحكومـات بتخصيص الخدمـات الاجتماعيـة (الأسـواق، المـدارس، والمراكـز الصحيـة) والـذي لـم يتـم وضعـه وفقـا للحـدود التقليديـة للحواكـير، لـذا فـإن قـدرة الحصـول عـلى هـذه الخدمـات أصبحت محصـورة عـلى أولئـك الذيـن يملكـون الحواكـير التـي يسـكنونها، الأمـر الـذي أدى إلى نشـوب النزاعـات في بعـض المناطـق، كالنـزاع بـين الميـدوب والبرتـى في شـمال دارفـور، وبنـى هلبـة والفـور في جنوبهـا[30].

كذلـك تسـبب نظـام الحواكـير في حرمـان بعـض القبائـل العربيـة مـن تملـك واسـتغلال الأرض فهـي كمجموعـات رعويـة راحلـة لا يميلـون إلى تملـك أراضي صغـيرة ويفضلـون المسـاحات الشاسـعة للحركـة وليسـت بالـضرورة أن تكـون ملكية خاصـة. وقـد اسـتطاع النظـام القبـلي التقليـدي في تلـك الفـترة تنظيـم علاقـات الرعـاة والمزارعـين حسـب أعـراف محـددة. وقـد كانـت فعالـة في أغلـب الأحيـان رغـم

حـدوث عدائيـات في بعـض الأوقـات، وقـد تركـزت تلـك العدائيـات حـول ملكيـة الأرض ومصـادر الميـاه والمراعـي[31]. لكـن بعـد تعقيـد النزاعـات وتطورهـا أصبحـت عصيـة عـلى الحلـول التقليديـة.

العوامل البيئية:

عانـى السـودان بشـكل عـام، وإقليـم دارفـور بشـكل خـاص، ولسـنوات عديـدة مـن القـرن المـاضي وأوائـل هـذا القـرن، آثـار الجفـاف وإنحبـاس المطـر الذيـن أديـا إلى المجاعـات وانتشـار الأمـراض. فقـد ضرب الجفـاف والتصحـر منطقة السـافنا والتـي يدخـل فيهـا اقليـم دارفـور وخاصـة الجـزء الشـمالي، كمـا أدى جفـاف السـاحل الأفريقـي إلى هجـرات وحـراك ديمغـرافي كبـير. ومـن أهـم المتأثريـن قبيلـة الزغـاوة والقبائـل العربيـة الرعويـة، فقـد هاجـرت مجموعـات كبـيرة مـن تلـك القبائـل إلى مناطـق المسـتقرين جنوبـا، وكان مـن المحتـم أن يحتكـوا بالسـكان المحليـين المزارعـين[32].

مـرت خمـس فـترات جفـاف عـلى المنطقـة خـلال مائـة عـام الماضيـة مـن القـرن العشريـن، اثنتـان منهـا حدثتـا خـلال العشريـن عامـاً الأخـيرة، وفي هـذه المناطـق التـي يـتراوح متوسـط معـدل سـقوط الأمطـار فيهـا مـا بـين 100 و 600 ملميـتر، مـع العلـم بـأن انخفـاض 100 مليمـتر فقـط في متوسـط معـدل الأمطـار السـنوي يمكـن أن يحـدث آثـاراً سـلبية كبـيرة بالإنسـان والحيوانـات. ويكشـف منسـوب الأمطـار خـلال الفـترة مـن 1950 – 1990م عـن وجـود 3 فـترات جفـاف طويلـة، إحداهـا وقعـت في منتصـف السـتينيات وتميـزت بجفـاف خفيـف نسـبياً، والفـترة الثانيـة التـي حدثـت خـلال سـنوات 1972 – 1975م تميـزت بجفـاف شـديد نسـبياً، وتميـزت الثالثـة التـي حدثـت في الفـترة مـن 1982 – 1984م بجفـاف شـديد جـداً. وصاحـب فـترات الجفـاف هـذه انـدلاع مناوشـات متفرقـة واشـتباكات مسـلحة وقـع أسـوأها في منتصـف الثمانينيـات واتخـذت صفـة صراع مسـلح عـالي الوتـيرة تحـول فيمـا بعـد إلى حـرب[33]. ونتجـت عـن تلـك الهجـرات والأنشـطة الرعويـة الواسـعة، في ظـل نـدرة المـوارد، حيـث يشـكل ثبـات أو تناقـص المـوارد (مـاء – أرض – كلأ) مقابـل الإزديـاد المضطـرد في مسـتخدمي هـذه المـوارد، عامـلا مهمـا في نشـوب الصراعـات، وهـذا يفـسر لمـاذا كان الرعـاة الرحـل طرفـا في أغلـب النزاعـات القبليـة، وكذلـك يمثـل التدهـور البيئـي المسـبب للفقـر ومـا يترتـب عليـه مـن نـزوح الجماعـات المتـضررة بحثـا عـن بدائـل أفضـل مسـببا للإحتـكاكات بـين القبائـل المهاجـرة والمسـتقرة[34].

هـذا الجفـاف المتزايـد كانـت لـه تأثيراتـه العميقـة في اقليـم دارفـور، فقـد كان سـبباً للنزاعـات القبليـة وزيـادة حدتهـا مـن حـين لآخـر.

العوامل الإثنية والعرقية:

ساهم انتشار التقاليد القبلية وسيادة ثقافة الفروسية في دارفور في زيادة النزاعات القبلية[35]. ذلك بسبب ضعف التنظيمات الحديثة مثل الأحزاب السياسية والاتحادات والنقابات، كما استغلت النظم السياسية التي حكمت السودان، الانقسامات والولاءات القبلية[36].

العوامل السياسية:

منذ أيام الحكم البريطاني- المصري المشترك للسودان، كان هناك تركيز على المركز في منطقة الخرطوم وما حولها، وقد استمرت النظم السياسية التي حكمت السودان في العهد الوطني بعد الاستقلال في هذه السياسات السيئة في التهميش السياسي أو عدم التمثيل، والتي تمثلت في غياب العدالة والمساواة وإهمال وحرمان بقية أجزاء البلاد من نصيبها في السلطة والموارد، مما لعبت دورا مهماً في الحروب الأهلية وعدم الاستقرار. وعندما جاءت حكومة مايو وحلت الإدارات الأهلية، ولم تستطع الإدارة المحلية أن تقوم بمهام الإدارة الأهلية، لأنها تفتقد إلى طريقة التعامل مع مشكلات المنطقة فأصبحت ضعيفة، مما أضعف هيبة الدولة، كما لعبت العوامل السياسية الأخرى دورا كبيرا ومهما في إذكاء الصراعات بعد تطبيق سياسة تقسيم الولايات بإنشاء إدارات محلية جديدة للقبائل الرعوية في أراضي القبائل المستقرة وأصبحت القضية تتجاوز الطرح التقليدي على خلفية مسببات الصراع القبلي (المرعى/ الكلأ، الماء) وأصبحت تطرح كقضية سياسية إثنية معقدة أدت إلى صدام إثني وقبلي مسلح[37].

العوامل الاقتصادية والاجتماعية:

يعاني اقليم دارفور من ضعف في البنية التحتية والاقتصادية ويفتقر كذلك إلى الطرق المعبدة التي تربطه بالمركز أو الولايات المجاورة أو تربط عواصم الولايات برئاسة المحليات كما يفتقر إلى المشروعات التنموية لاستيعاب العمالة المحلية وضعف الخدمات التعليمية وارتفاع معدل الفاقد التربوي، وتحول كثير من المنتجين إلى مستهلكين متأثرين بالتغيرات الاجتماعية وإزدادت نسبة العاطلين عن العمل وأصحاب المهن الهامشية[38].

العوامل الأمنية:

تعد العوامل الأمنية من العوامل المهمة في تأجيج الأوضاع وانفلاتها في الإقليم، وذلك لأن إقليم دارفور قد تأثر كثيراً بالاضطرابات والمشكلات السياسية التي تحولت إلى اختلالات أمنية، كان أول ظهور ل»مجموعات منفلتة» إثر فشل حركة 2 يوليو 1976م المسلحة لإسقاط حكم جعفر نميري، وبعد فشل المحاولة هربت مجموعة من المسلحين ويقدر عددهم (500) مسلح ليستقروا

في مـدن دارفـور البعيـدة عـن سـلطة الدولـة ثـم اتجهـوا لممارسـة النهـب المسـلح، حيـث هجمـوا عـلى سـوق مدينـة (كـورو) في عـام 1979م، وهـذه تعـد العمليـة الأولى للنهـب المسـلح في دارفـور. وكذلـك الحـروب الليبيـة التشـادية التـي كانـت بدايتهـا في عـام 1979م حتـى 1987م، كان لهـا تأثـير في انتشـار السـلاح في دارفـور، وذلـك نسـبة للتداخـل القبـلي وسـهولة الدخـول عـبر الحـدود بـين الدولتـين واقليـم دارفـور. وأيضـاً تعـد الصراعـات القبليـة واحـدة مـن أسـباب انتشـار السـلاح في الاقليـم والتـي كانـت أولهـا بـين الفـور والعـرب في الفـترة 1987 – 1989م وهـي من أولى النزاعـات التـي قامـت عـلى الإثنيـة، والتـي كان دافعهـا أراضي الرعـي ومصـادر الميـاه[39].

يعـد انتشـار السـلاح النـاري بكميـات كبـيرة خـلال العقـود الأربعـة الماضية نتيجـة لظـروف داخليـة وخارجيـة عامـل مسـاهم في صراعـات الاقليـم. وكان السـلاح في السـابق ملـكا لرؤسـاء الإدارة الأهليـة والأثريـاء وفقـا للقانـون ولكـن إنتشـاره بأنواعـه المختلفـة أدى إلى ذهنيـة حـل أصغـر المشـكلات بالقـوة والعنـف.

تعـزى أسـباب إمتـلاك القبائـل للسـلاح للإحسـاس بعـدم الأمـان، بسـبب عجـز الحكومـة عـن توفـير الحمايـة لهـم ولممتلكاتهـم مـن عصابـات النهـب المسـلح، لأن السـلاح الـذي بحـوزة هـذه العصابـات اكثـر تطـوراً ممـا في أيـدي الشرطـة والقـوات النظاميـة، إضافـة إلى وجـود عـدم الثقـة والشـك في بعـض رمـوز وأجهـزة الحكومـات الإقليميـة سـابقا والولائيـة حاليـا التـي تنحـاز إلى جانـب بعـض القبائـل ممـا يجعلهـا تغـض النظـر عـن ممارسـتهم. وجـدت هـذه الأسـلحة طريقهـا إلى أيـدي القبائـل في دارفـور مـن تجـار الأسـلحة مـن أثيوبيـا في عهـد الرئيـس الأسـبق منقسـتو، تشـاد، ليبيـا، الولايـات الجنوبيـة مـن السـودان المتاخمـة لدارفـور كولايـة شـمال بحـر الغـزال وغـرب بحـر الغـزال، كذلـك تسربـت أسـلحة الوحـدات الحكومية إلى بعـض القبائـل في حالـة نشـوب معـارك وظهـر ذلـك في مـداولات مؤتمـر الضعـين 1997م حيـث تـسرب السـلاح مـن مخـزن الذخـيرة إلى أحـد طـرفي النـزاع[40].

تطور النزاعات القبلية في دارفور:

في عـام 1932م حـدث أول نـزاع قبـلي في دارفـور منـذ ضـم دارفـور للحكـم الثنائـي، حيـث حـدث نـزاع ثلاثـي بـين الزياديـة والبرتـي والميـدوب ونـزاع آخـر بـين الكبابيـش والكواهلـة، وكان السـبب الرئيـسي هـو المراعـي وتمـت تسـوية تلـك النزاعـات عـن طريـق الإدارة الأهليـة[41].

مـرت النزاعـات القبلية بـين المجموعـات السـكانية في دارفـور بمراحـل مختلفة، ففـي الفـترة مـن 1932م حتـى 1956م، لـم تحـدث إلا نزاعـا واحـدا فقـط في عـام 1956م، أي بعـد 24 عامـا مـع ملاحظـة أن تلـك الفـترة كانـت الادارة البريطانيـة،

حيث تركت الادارة البريطانية آليات المجتمع تعمل في حفظ الأمن وحل المشكلات دون التدخل المباشر منها[42]. وقد ركزت الدراسة على الفترة من استقلال السودان وحتى الوقت الراهن (1956 – 2020م)، وقسمت الدراسة هذه الفترة للنزاعات وتطورها، من حيث درجة حدتها وأطرافها ونطاقها، لأربع مراحل رئيسة وهي: نزاعات بسيطة، ونزاعات واسعة النطاق، ونزاعات مركبة إثنية-سياسية، نزاعات شاملة.

المرحلة الأولى: نزاعات بسيطة محدودة النطاق (1956 – 1982م)

شهدت منطقة دارفور منذ الاستقلال وحتى إدخال نظام الحكم الإقليمي في مطلع الثمانينيات، نزاعات بين مجموعات قبلية محلية واستخدمت فيها أسلحة تقليدية[43]. وهي نزاعات بسيطة محدودة النطاق، كالتحرشات القبلية والإشتباكات بين الحين والآخر، وقد تمكنت الجهات الرسمية والإدارة الأهلية في الماضي احتواء النزاعات السابقة بسهولة ووجدت لها حلول مناسبة[44]. وكانت عبارة عن إشتباكات تتسم بأنها نزاعات منخفضة الحدة كما أنها موغلة في طابعها المحلي. ونادراً ما كانت النزاعات تتجاوز مجموعتين سلاليتين[45].

والجدول أدناه يوضح عدد النزاعات القبلية التي حدثت وتكرارها عند بعض القبائل، وكانت لأسباب في الغالب حول المراعي وموارد المياه والسرقات والثأر، ويتم حلها عبر الإدارات الأهلية بين القبائل.

الرقم	أطراف النزاع	السنة	المنطقة
1	البرتي – الزيادية	1956م	شمال دارفور
2	الميدوب – الزيادية – الكبابيش	1957م	شمال دارفور
3	المعاليا – الرزيقات	1964م	جنوب دارفور
4	الزيادية – البرتي	1965م	شمال دارفور
5	الميدوب – الكبابيش	1965م	شمال دارفور
6	المعاليا – الرزيقات (قرية أبو كارينكا)	1966م	شرق دارفور
7	الرزيقات – المعاليا	1968م	جنوب دارفور
8	الرزيقات – الزغاوة	1968م	شمال دارفور
9	الزغاوة – الماهرية	1968م	شمال دارفور
10	الزغاوة – البرقو	1974م	شمال دارفور
11	البني هلبة – الرزيقات	1975م	جنوب دارفور

12	زغاوة – زغاوة	1976م	شمال دارفور
13	البني هلبة – الماهرية	1976م	جنوب دارفور
14	البني هلبة – الرزيقات الشمالية	1976م	جنوب دارفور
15	الرزيقات – الداجو	1976م	جنوب دارفور
16	الرزيقات – البرقو	1977م	غرب دارفور
17	التعايشة – السلامات	1980م	جنوب دارفور
18	الرزيقات – البني هلبة	1982م	جنوب دارفور

جدول رقم (1) من دراسة عبده مختار موسى.

نلاحـظ مـن الجـدول أعـلاه أن النزاعـات القبليـة في هـذه الفـترة غالبهـا دارت في مناطـق شـمال دارفـور وجنـوب دارفـور، بينمـا غـرب دارفـور فقـد شـهد نـزاع واحـد فقـط، وكذلـك شرق دارفـور، كمـا أن هـذه الصراعـات كانـت محـددة الزمـان والمـكان، ومحـدودة الأثـر.

المرحلة الثانية:

نزاعات واسعة النطاق(1983 – 1993م) :

منـذ مطلـع الثمانينيـات ضرب الجفـاف أجـزاء واسـعة مـن إقليـم دارفـور، ممـا إضطـرت عـلى إثرهـا مجموعـات كبـيرة للهجـرة جنوبـا بحثـا عـن المراعـي والمياه، وصاحـب ذلـك إشـتباكات متفرقـة بـين بعـض الإثنيـات حـول الميـاه والمراعـي والأراضي الزراعيـة وبعـض السرقـات. وفي هـذه المرحلـة إرتبـط النـزاع إرتباطـاً وثيقـاً بالجفـاف الشـديد الـذي ضرب الإقليـم، فقـد تحركـت أعـداد كبـيرة مـن الرعـاة مـن الزغـاوة والعـرب الرحـل تاركـين مناطـق الجفـاف شـمالا متجهـين إلي مناطـق قبيلة الفـور، لكن شـعر الفـور أن الرعـاة هـذه المـرة ينـوون الإقامـة الطويلـة، فلـم يقابلوهـم بالترحـاب. وكانـت المجموعـات المهاجـرة تبحـث عـن المـاء والـكلأ، وأن أفضـل الأمكنة الصالحـة لذلك هـي أوديـة وسـهول قبيلـة الفـور. هنـاك عامـل إضـافي زاد مـن تعقيـد الوضـع وهـو أن الفـور كانـوا مـن أوائـل الثمانينيـات مـن القـرن العشريـن قـد طالبـوا حاكـم دارفـور أحمـد إبراهيـم دريـج (مـن الفـور) بصـد الرعـاة الرحـل، ونتيجـة للحـروب التـي دارت في المنطقـة بـين ليبيـا وتشـاد والحـروب التشـادية التشـادية، تمكنـت أطـراف النـزاع من الحصـول عـلى الأسـلحة والذخائـر مـن هـذه الحـروب[46]. وقـد تضافـرت عـدة أسـباب وظـروف أسـهمت في تصاعـد النزاعـات بـين الجماعـات الإثنيـة المختلفـة، فإتخذت شـكل إسـتقطاب عرقـي اكـبر عـبر عـن نفسـه في قيـام تحالـف عريـض يضـم القبائـل ذات

الأصـول العربيـة، ضـد الفـور وبقيـة القبائـل المسـتقرة ذات الأصـول الأفريقيـة، وقـد أصبـح النـزاع هـذه المـرة أكثـر ضراوة ووحشـية ودمـاراً مـن المرحلـة السـابقة[47]. وفي أوج فـترة الجفـاف عـام 1985م، بـدأت النزاعـات شرارتهـا تتسـع في الإقليـم، وتخللـت هـذه الصراعـات دورتـين: الأولي خاضهـا الزغـاوة والماهريـة مـن رعـاة الإبـل الذيـن يسـكنون الأجـزاء الشـمالية العليـا مـن حـزام الصحـراء ضـد المزارعـين المسـتقرين مـن الفـور. أمـا الـدورة الثانيـة للحـرب بـدأت تتصاعد منـذ 1987م، بـين قبائـل ذات الأصول العربيـة، والتـي ضمـت نحـو 27 قبيلـة في تحالـف يدعـى (التجمـع العربي)، ضـد قبيلة الفـور والقبائـل المواليـة لهـا وهـي قبائـل مسـتقرة ذات الأصـول الأفريقيـة، باشـتعال حـرب إثنـي واسـع النطـاق وعاليـة الحـدة وبالغـة الآثـار والدمـار، بلغـت ذروتهـا في عـام 1989م»[48]. ومنـذ ذلـك الحـين، عـلي الرغـم مـن المحـاولات التـي قامـت بهـا عـدد مـن حكومـات مختلفـة (عسـكرية ومدنية) ظلـت النزاعـات مشـتعلة، أو أسـبابها تتفاعل وتتوسـع بشـكل كبـير مـن وقـت لآخـر.

كمـا أصبحـت نزاعـات هـذه الفـترة تتسـم في بعـض جوانبهـا بأنهـا عابـرة للحـدود مـن حيـث الأطـراف والتسـليح، وتحولـت طبيعـة النزاعـات إلى حـرب بـين تجمعـات إثنيـة قبليـة كبـيرة، وتورطـت الحكومـة المركزيـة فيهـا، مـع اسـتخدام الأسـلحة الحديثـة[49].

الرقم	أطراف النزاع	فترة النزاع	منطقة النزاع
1	الفلاتة – القمر	1983م	جنوب دارفور
2	الرزيقات – المسيرية	1983م	جنوب دارفور
3	الكبابيش – البرتي – الزيادية	1984م	شمال دارفور
4	القمر – الفلاتة	1987م	جنوب دارفور
5	الفور – الزغاوة	1989م	شمال دارفور
6	العرب – الفور	1989م	شمال دارفور
7	تحالف قبائل عربية – الفور	1989م	شمال وغرب دارفور
8	الزغاوة – القمر	1989م	شمال وغرب دارفور
9	فور كبكابية – الزغاوة	1990م	شمال دارفور
10	التعايشة – القمر	1990م	جنوب دارفور
11	الزغاوة – المراريت	1991م	شمال دارفور

12	الزغاوة – بني حسين	1991م	شمال دارفور
13	الزغاوة – الميما	1991م	شمال دارفور
14	الزغاوة – البرقد	1991م	شمال دارفور
15	الزغاوة – البرقد (للمرة الثانية)	1991م	شمال دارفور
16	الفور – الترجم	1991م	شمال دارفور

جدول رقم (2) من دراسة عبده مختار موسى.

المرحلة الثالثة:

النزاعات المرتبطة بالاستقطاب السياسي الإثني (1993 – 2003م):

شهدت هذه الفترة استقطابا سياسيا إثنيا وأيديولوجيا بفعل سياسات الحركة الإسلامية الحاكمة آنذاك، وأصبحت للقبائل أحياء خاصة بها في المدن، وبالتالي فبدلا من تحضير القرى تريفت المدن وبغياب الديمقراطية في السودان لا سيما دارفور، تحول الصراع إلى صراع قبلي صرف، فأصبحت انتخابات المحليات وأي انتخابات أخرى تتم على أساس قبلي، وأصبح مستحيلا على أفراد القبائل الأخرى الفوز في حاكورة القبيلة صاحبة الأرض، بل وصل الاستقطاب القبلي لتقسيم حتى وظائف الحكومة المحلية وصولا لتوزيع السلع التموينية كالسكر على أسس قبلية[50]. وسارت حكومة الانقاذ في نهج استقطاب بعض الإثنيات ودعمها بالسلاح والعتاد في مقابل الأخرى، واستخدمت الإدارة الأهلية كوظائف حكومية تعطى للقبائل الموالية للنظام، وتحجب عن الأخرى التي ترفض الإذعان، واستخدمت الحكومة نظارات في حاكورة بعض القبائل التي رفضت الإذعان لأخرى رضيت أن تكون واجهة سياسية عبر قيادتها الأهلية، وبالتالي عندما غيبت الديمقراطية، أصبحت القبيلة اللاعب الأوحد في الساحة[51].
ولم تتدخل الحكومة في الوقت المناسب لحسم النزاعات، وعندما تدخلت لم تكن محايدة، فعملت على استقطاب بعض النخب إلى جانبها، هذا الاستقطاب السياسي الحاد تلازم مع استقطاب إثني.

الرقم	أطراف النزاع	الفترة	المنطقة
1	الزغاوة – العرب الرحل	1994م	شمال دارفور
2	الزغاوة السودانيون–الزغاوة التشاديون	1996م	شمال دارفور
3	المساليت – بعض القبائل العربية	1996م	غرب دارفور
4	الرزيقات – الزغاوة	1996–1997م	جنوب دارفور(حاليا شرق دارفور)

5	العرب – المساليت	1997م	غرب دارفور
6	الرزيقات – الداجو	1998م	جنوب دارفور
7	العرب – المساليت (المرة الثانية)	1998م	غرب دارفور
8	الرزيقات – الفور	1999م	جنوب دارفور
9	الميدوب – البرتي	1999م	شمال دارفور
10	الهبانية – أبو درق	2000م	جنوب دارفور
11	الزغاوة – القمر	2000م	شمال وغرب دارفور
12	الرزيقات – المعاليا	2000م	جنوب دارفور
13	الرزيقات – التنجر	2000م	جنوب دارفور
14	الرزيقات – المسيرية (كردفان)	2000م	شرق دارفور/ غرب كردفان
15	الهبانية – السلامات	2000م	جنوب دارفور
16	الزيادية – البرتي	2000م	شمال دارفور
17	الرزيقات – المساليت	2000م	غرب دارفور
18	الرزيقات – أولاد منصور (عرب)	2001م	جنوب دارفور
19	الزغاوة – القمر	2001م	غرب دارفور

جدول رقم (3) من دراسة عبده مختار موسى.

المرحلة الرابعة:

النزاعات القبلية بعد ظهور أزمة دارفور (2003 – 2020م):

شهدت دارفور في هذه الفترة نزاعات قبلية وإثنية متعددة المستويات ومتجددة ومتكررة الحدوث، وقد تداخلت بعض تلك النزاعات مع الحرب التي تدور بين الحكومة والحركات المسلحة هناك، خاصة بعد تدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية، وأصبحت النزاعات في هذه الفترة حتى بين مكونات الإثنية الواحدة فيما بينهم.

فهناك نزاع بين الرزيقات الأبالة «عرب رحل» وبني حسين «قبيلة عربية مستقرة»، دار النزاع بين الطرفين في شمال دارفور، في جبل عامر، بسبب التنافس على آبار الذهب في المنطقة، إثر تدخلات سياسية من الحكومة ونافذيين قبليين.

كما دار نزاعا طاحنا بين أبناء عمومة، بين قبيلتي المسيرية والسلامات «قبائل عربية»، في يونيو 2013م واستمر لفترة في مناطق دقرسة شرق زالنجي

بولايـة وسـط دارفـور، وامتـد القتـال الى مناطـق شـطاية التابعـة لولايـة جنـوب دارفـور نتجـت عنهـا أعـداد مـن القتـلى والجرحـى، وحـرق القـرى وتدمـير الممتلكات بـين الجانبـين. وكذلـك دار نزاعـا قبليـا آخـر في جنـوب دارفـور، بـين قبيلتـي القمـر وبنـي هلبـة، بسـبب الأرض[52]. كمـا حدثـت نزاعـا حـادا ومعـارك شرسـة بـين الرزيقـات والمعاليـا في عـام 2015م. والجـدول أدنـاه يوضـح النزاعـات القبليـة التـي دارت في هـذه الفـترة وأطـراف ومناطـق النزاعـات وتكرارهـا.

الرقم	أطراف النزاع	الفترة	المنطقة
1	الداجو – المسيرية	فبراير 2005م	جنوب دارفور
2	الفلاتة – المساليت	2005م	جنوب دارفور
2	الهبانية – المساليت	2005م	جنوب دارفور
3	البرقد – المسيرية	2005م	جنوب دارفور
4	مسبعات – داجو	2005م	جنوب دارفور
5	البرقد – الرزيقات – ترجم	2006م	جنوب دارفور
6	الهبانية – الرزيقات	2006م	جنوب دارفور
7	الهبانية – السلامات	2006م	جنوب دارفور
8	الهبانية – الفلاتة	2006م	جنوب دارفور
9	الفلاتة – القمر	2006م	جنوب دارفور
10	الرزيقات – الترجم	2007م	جنوب دارفور
11	الفلاتة – الهبانية	2007م	جنوب دارفور
12	الفلاتة – القمر	2007م	جنوب دارفور
13	الفلاتة – الهبانية	2008م	جنوب دارفور
14	الرزيقات – الهبانية	2008م	جنوب دارفور
15	الفلاتة – القمر	2008م	جنوب دارفور
16	البني هلبة – الترجم	2008م	جنوب دارفور
17	الرزيقات – الهبانية	2009م	جنوب دارفور

الرقم	أطراف النزاع	الفترة	المنطقة
18	الزيادية – البرتي (مليط)	2011م	شمال دارفور
19	السلامات – التعايشة (رهيد البردي)	2011م	جنوب دارفور
20	المسيرية - السلامات (أم دخن)	2012م	وسط دارفور
21	البني هلبة - القمر(منطقة كتيلا)	2012م	جنوب دارفور
22	الفلاتة - المساليت (قريضة)	2012م	جنوب دارفور
23	البني هلبة – القمر	يناير–مايو 2013م	جنوب دارفور
24	الفلاتة – المساليت (قريضة – ام سعدون)	2013م	جنوب دارفور
25	الرزيقات الأبالة – بني حسين(جبل عامر)	يونيو 2013م	شمال دارفور
26	الرزيقات – المعاليا	أغسطس/سبتمبر 2013م	شرق دارفور
27	المسيرية – السلامات (أم دخن)	فبراير 2014م	وسط دارفور
28	المعاليا – الرزيقات	يناير 2015م	شرق دارفور
29	الرزيقات – المسيرية	يناير 2015م	شرق دارفور
30	الفلاتة – المساليت	فبراير 2015م	جنوب دارفور
31	الزيادية – البرتي	مارس 2015م	شمال دارفور
32	السلامات – المسيرية	مارس 2015م	جنوب دارفور
33	الرزيقات–الهبانية(محليتي السنطة والفردوس)	مارس 2015م	جنوب وشرق دارفور
34	الرزيقات – المعاليا	مايو 2015م	شرق دارفور

جدول رقم (4) من دراسة عبده مختار موسى.

من الجدول أعلاه نلاحظ كثرة النزاعات القبلية في هذه الفترة والتي غطت كل مناطق دارفور، فقد حدثت نزاعات في شماله وجنوبه وشرقه وغربه ووسطه، لأسباب مختلفة، كما أن هذه النزاعات المتعددة شاركت فيها كل المجموعات الإثنية بالإقليم، وأن هذه الصراعات لا يمكن تصنيفها ضمن إطار

«إفريقـي، عربـي»، أو «عـرب، زرقـة»، بالتعبـير الدارفـوري المحـلي، إذ تأتـي ضمنهـا صراعـات عربيـة عربيـة، وإفريقيـة إفريقيـة، وعربيـة إفريقيـة[53].

يمكـن القـول أن النزاعـات القبليـة في دارفـور في الآونـة الأخـيرة، ترجـع لتسـييس الإدارة الأهليـة والاسـتقطاب السـياسي الحـاد للإثنيـات والقبائـل، وضعـف هيبـة الدولـة وحياديتهـا، ممـا أفـرز واقعـا فوضويـا شـاملا وهشاشـة أمنيـة ودمـارا كبـيرا في الأنفـس والممتلـكات والبيئـة. وعـلى الرغـم مـن تكـرار هـذه النزاعـات، وضراوتهـا وآثارهـا، إلا أن هنـاك تعايـش سـلمي وتصاهـر كبـير بـين مكوناتـه الإثنيـة المختلفـة وانصهـار وتداخـل بـين سـكانه لا سـيما في المـدن الكبـيرة بالإقليـم، وقـد سـاهم في ذلـك التاريـخ المشـترك الطويـل مـن العيـش والمشـاركة في النشـاط الاقتصـادي كالتجـارة والخدمـات والمؤسسـات الحكوميـة ومنظمـات المجتمـع المدنـي والتنظيمـات السياسـية والمهنيـة، وثقافـة التعايـش والتواصـل التـي تحملهـا الأجيال الحاليـة التـي تجـاوزت كثـيرا الانتمـاءات القبليـة.

أثر النزاعات القبلية في دارفور في الأمن المحلي:

النزاعـات القبليـة والصراعـات التـي دارت في دارفـور وإمتداداتهـا وإفرازاتهـا الإنسـانية والأمنيـة والسياسـية، أضعفـت سـلطة الدولـة، وأفقدتهـا هيبتها وسـيادتها، فكثـير مـن مناطـق دارفـور منـذ مطلـع القـرن الحـالي، وقعـت تحـت سـلطة جماعـات في عـداء مـع الدولـة، أو مليشـيات قبليـة صاحبـة حواكـير والتـي تفـرض سـلطتها عنـد حـدوث أي نـزاع مـع قبيلـة أخـرى. ونتيجـة للسياسـات الخاطئـة التـي مارسـتها الحكومـات المتعاقبـة في السـودان، خاصـة حكومـة الانقـاذ، وتزايـد معـدلات النزاعـات وتطوراتهـا المختلفـة، تلـك النزاعـات أدخلـت الدولـة والمجتمـع في أزمـة كـبرى أمنيـة وسياسـية واجتماعيـة في آن واحـد، مـن هشاشـة أمنيـة واحتقـان سـياسي وتمزيـق النسـيج الاجتماعـي. ممـا هـدد الأمـن والسـلم الاجتماعـي، وتحويـل الإقليـم إلى ميدانـا للصراعـات والمعـارك. ومـن تداعيـات النزاعـات القبليـة بالمنطقـة ضعفـت سـلطة الدولـة ، واصبـح للقبيلـة أهميـة أكـبر مـن المؤسسـات. وأن الطـرق التقليديـة لمعالجـة الصراعـات القبليـة عـبر الوسـطاء «الأجاويـد» لـم يعـد فعـالا، فضـلا عـن ذلـك، أصبـح دفـع الديـات لـذوي ضحايـا النزاعـات يشـكل هاجسـا لأهـل دارفـور لأنهـا تشـجع عـلى تفـشي النـزاع وتمثـل حافـزا عـلى اسـتمرار القتـل والتهديـد للسـلم الإجتماعـي في دارفـور[54].

كمـا ان عـودة العنـف إلى دارفـور في الفـترة الأخـيرة، يـؤشر إلى هشاشـة البنيـة الأمنيـة وانتشـار السـلاح كمهـدد أمنـي، وغيـاب بسـط هيبـة الدولـة وسـيادة حكـم القانـون، وضعـف دور الأجهـزة الأمنيـة والاسـتخباراتية في الرصـد والمتابعـة ومنـع الأحـداث قبـل وقوعهـا. بالإضافـة للـدور المنشـود مـن القـوات النظاميـة في

مواجهــة وحســم النهــب المســلح والتفلتــات الأمنيــة، والشرطــة عاجــزة عــن القيــام بدورهــا في حمايــة المواطنــين لافتقادهــا للإمكانيــات والمتحــركات والكفــاءة التســليحية للقيــام بدورهــا بمتابعــة وملاحقــة الجنــاة بالمحليــات، والقــوات النظاميــة لا تتدخــل بالسرعــة المطلوبــة ودائمــا مــا تحتــاج إلى تفويــض وردة الفعــل الحكومــي بطيئــة وضعيفــة في مواجهــة الانتهــاكات الســافرة، ممــا يــؤدي إلى تفاقــم وتصاعــد الأوضــاع في العديــد مــن المناطــق المتفرقة[55].ويعتــبر النزاعــات القبليــة في دارفــور، وتداخلاتهــا مــع الــصراع الســياسي والعســكري بــين الحكومــة الســودانية والحــركات المســلحة، مــن أهم الصراعــات التــي يشــهدها الســودان في الوقــت الراهــن، وخاصــة أنــه يحظــى باهتمــام دولي غــير مســبوق. وإذا أخذنــا الأزمــة الســودانية في دارفــور في ســياقها الوطنــي مــع تجريدهــا مــن أبعادهــا الدوليــة لوجدنــا أنهــا تعــبر عــن أزمــة المــشروع الوطنــي، وتطــرح عــلى المحــك إشــكاليات الهويــة والمواطنــة، والــدور التوزيعــي للدولــة الوطنيــة في الســودان. فأزمــة دارفــور قدمــت نموذجــا لعجــز الدولــة الأفريقيــة عــن بنــاء دولــة وطنيــة (Nation-State) قويــة قــادرة عــلى إدراج كل أشــكال التنــوع الثقــافي والعرقــي داخــل كيــان موحد[56].وقــد أدت النزاعــات القبليــة الواســعة الانتشــار في دارفــور، إلى خلخلــة الأمــن الاجتماعــي والبنيــة الاجتماعيــة والقبليــة في مــا يتعلــق بحواكــير وديــار القبائــل، وآليــات حــل المشــكلات[57]. ونتيجــة للتدخــلات السياســية مــن الحكومــات تجــاه تلــك النزاعــات وتســييس الإدارة الأهليــة، أدت إلى إضعــاف وإنهيــار عنــاصر الضبــط الاجتماعــي فكانــت النتيجــة حــدوث فــراغ إداري وأمنــي، ومزيــدا مــن التوتــر والنزاعــات بــين الإثنيــات المختلفــة، ومــع المنــاخ الســياسي المضطــرب وانتشــار الســلاح بالإقليــم، أدى ذلــك إلى انتقــال النــزاع القبــلي المحــدود إلى نزاعــات قبليــة عمــت القــرى والمــدن، وتضاعــف عــدد الضحايــا وزادت وتــيرة النزاعــات ونطاقهــا[58].

كمــا أدى غيــاب المــشروع الوطنــي والأحــزاب القوميــة إلى غلبــة الإنتمــاءات الأوليــة عــلى حســاب الإنتمــاء والــولاء للهويــة الجامعــة للوطــن، وقــد ســاعد الطابــع الأيديولوجــي لنظــام الانقــاذ ومحاولاتــه تصديــر نموذجــه لــدول الجــوار[59]، في زيــادة حــدة النزاعــات وزيــادة نطاقهــا، ممــا انعكــس عــلى الأمــن القومــي الســوداني بتهديد مكتســباته وســيادة الدولــة وحدودهــا. وكذلــك أثــرت النزاعــات القبليــة، عــلى الأمــن الإقتصــادي للدولــة والمجتمــع، ووفقــا لتقاريــر التنميــة الدوليــة الصــادرة عــن البنــك الــدولي، فــإن مــن يعيشــون في دولــة هشــة متأثريــن بالنزاعــات المســلحة عــادة مــا يكونــون عرضــة لمعانــاة الفقــر والحرمــان والعجــز عــن الإلتحــاق بالتعليــم المــدرسي، أو الحصــول عــلى الرعايــة الأساســية. ومثــل هــذه التحديــات لهــا تأثــير طويــل الأمــد عــلى الكســب المعيــشي اليومــي، ومــن ثــم تتأثــر بهــا التنميــة الإقتصاديــة، وقــد أظهــرت العديــد مــن الدراســات، أن أحــد أشــكال الكلفــة غــير المبــاشرة للحــرب

والنزاعـات المسـلحة وآثارهـا عـلى الأمـن الاقتصـادي، تظهـر في انخفـاض الإنتاجيـة وتدهـور الأوضـاع المعيشـية للمواطنـين وهـروب رؤوس الأمـوال. ونتيجـة لفشـل السياسـات الداخليـة والخارجيـة خاصـة في عهـد الانقـاذ فقـد واجـه السـودان علاقات صعبـة مـع العالـم الغربـي وعدائيـة مـع الـدول الغربيـة، لا سـيما الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وإسرائيـل، وأن أزماتـه وحروبـه الأهليـة وصراعاتـه المعقدة ذات المسـتويات المتعـددة والنزاعـات القبليـة والإثنيـة الحـادة واسـعة الانتشـار، قـد فتحـت البـاب عـلى مصراعيـه نحـو زيـادة تدخـلات القـوى الدوليـة في شـئون السـودان الداخليـة بحثـا عـن مصالحهـا المتقاطعـة، هـذه الصراعـات والتدخـلات الدوليـة، مثلـت تهديـدا خطـيرا ومسـتمرا مبـاشر وغـير مبـاشر للأمـن القومـي السـوداني والأمـن الإنسـاني لشـعب السـودان.

أثر النزاعات القبلية في دارفور في الأمن الإقليمي:

يمتـاز إقليـم دارفـور، بتنـوع التركيبـة الإثنوغرافيـة وتداخـل جيوثقـافي مـع شـمال أفريقيـا وغربهـا ووسـطها، كمـا يمتـاز بالموقـع الجيوبوليتيكـي الحيـوي، ممـا أضـاف للإقليـم خاصيـة التأثـير والتأثـر في محيطـه الجغـرافي، إجتماعيـا واقتصاديـا ودينيـا وسياسـيا وأمنيـا. ونتيجـة لتلـك الميـزات للإقليـم فقـد تأثـرت النزاعـات القبليـة والإثنيـة في دارفـور، بالصراعـات في دول الجـوار، كمـا تأثـرت دول الجـوار بالنزاعـات القبليـة والإثنيـة في دارفـور، وأسـفرت كل ذلـك عـن هشاشـة أمنيـة في المنطقـة برمتهـا الممتـدة مـن السـودان الى ليبيـا وتشـاد وافريقيـا الوسـطى وجنـوب السـودان ومـا وراء ذلـك. وأن الصراعـات والحـروب التـي شـهدتها دول الجـوار وأبرزهـا الـصراع التشـادي التشـادي، والليبـي التشـادي حول شريـط (أوزو) الحـدودي، والثـورة الليبيـة ومـا خلفتـه مـن فـراغ أمنـي وانكشـاف الحـدود بعـد سـقوط نظـام القـذافي، كمـا أن الصراعـات الداميـة التـي شـهدتها أفريقيـا الوسـطى وجنـوب السـودان بمـا فيهـا الـصراع الأخـير بعـد انفصـال الجنـوب عـن الشـمال، كل تلـك الصراعـات في المحيـط الإقليمـي للمنطقـة، أسـهمت في الاسـتقطاب لبعـض المكونـات القبليـة والإثنيـة في دارفـور، بسـبب التداخـل القبـلي وانكشـاف الحـدود وسـهولة العبـور بـين دول المنطقـة ودارفـور، وكذلـك في دخـول كميـات كبـيرة مـن الأسـلحة بأنواعهـا المختلفـة والعربـات والدراجـات البخاريـة، ممـا فاقـم الأوضـاع سـوءا وانتقلـت بالنزاعـات في الإقليـم إلى مرحلـة دمويـة أكثـر خطـورة وعدم اسـتقرار أمنـي، كمـا ظهـرت عصابـات مسـلحة، وجماعـات الجريمـة المنظمـة عابـرة للحـدود، والتـي تعمـل في تجـارة البـشر وتهجـير الشـباب نحـو أوربـا عـبر البحـر الأبيـض المتوسـط، بجانـب تجـارة المخـدرات والأسـلحة، وتهريـب السـلع، كل تلـك السـلوكيات الإجراميـة، عرضـت الأمـن الإقليمـي بالمنطقـة برمتـه للإنكشـاف والتهديـد بالـغ

الخطـورة والتعقيـد. ويشـكل الإقليـم قاعـدة تشـاد الخلفيـة فجميـع الانقلابـات التـي حدثـت في هـذا البلـد الأفريقـي الـذي عانـى هـو الآخـر صراعـات دمويـة لفـترات متعاقبـة، تـم تدبـير تلـك الانقلابـات مـن دارفـور، مـا عـدا أول انقـلاب أطـاح بفرانسـوا تمبلبـاي الـذي كان أول رئيـس لتشـاد بعـد اسـتقلالها عـن فرنسـا، فالإطاحـة بالرئيـس فيليكـس مالـوم ومـن بعـده كوكونـي عويـدي وحسـين هـبري عـلى التـوالي ارتبـط كل ذلـك باقليـم دارفـور، كمـا ارتبطـت الجماعـات المعارضـة لنظـام الرئيـس الحـالي ادريـس ديبـي بالمنطقـة، خاصـة بعـد ظهـور الحـركات المسـلحة في دارفـور والاتهامـات المتبادلـة بـين السـودان وتشـاد بدعـم كل منهمـا معارضـة الطـرف الآخـر، ونتيجـة لـكل تلـك التداخـلات الجيوسياسـية والجيوأمنيـة، أصبـح إقليـم دارفـور الحديقـة الخلفيـة للصراعـات الداخليـة في تشـاد. وقـد شـكل الإقليـم تاريخيـا في فـترة التكالـب الأوربـي لأفريقيـا، منطقـة ارتطـام جيوبوليتيكـي بـين النفـوذ الإنجلوسكسـوني شرقـا والنفـوذ الفرنكفونـي غربـا، والنفـوذ الإيطـالي شـمالا، والإرث العثمانـي وكان السـبب الرئيـسي للإطاحـة بالسـلطان عـلي دينـار هـو تحالفـه مـع تركيـا في الحـرب العالميـة الأولى.

أمـا في الوقـت الراهـن فيقـع إقليـم دارفـور ضمـن بـؤر الـصراع الإسـتراتيجي للقـوى الدوليـة والإقليميـة، لمـا يذخـر بـه الإقليـم مـن مـوارد ضخمـة في الثـروة الحيوانيـة والزراعيـة والغابيـة والمائيـة والمعدنيـة، وهنـاك دراسـات تؤكـد وجـود إحتياطـي كبـير مـن النفـط واليورانيـوم، هـذه مـن ناحية.وتـزداد أهميـة دارفـور الإسـتراتيجية لقربهـا مـن دولـة ليبيـا التـي تحتضـن أكـبر إحتياطـي نفطـي في أفريقيـا، كمـا يشـكل دارفـور نقطـة التمـاس مـع الحـزام الفرانكفونـي (تشـاد، النيجـر، أفريقيـا الوسـطى، الكامـيرون) في المصالـح الاسـتراتيجية والتأثـيرات الجيوسياسـية، كمـا يتداخـل في الفضـاء الجيوأمنـي مـع دول قلـب السـاحل الأفريقـي (تشـاد، النيجـر، مـالي، بوركينـا فاسـو، موريتانيـا) في ظـل التهديـدات الإرهابيـة التـي تواجـه المنطقـة، والجهـود الدوليـة المبذولـة لمواجهـة تنظيـم بوكوحـرام وجماعـات الجريمـة المنظمـة العابـرة للحـدود، وتلعـب فرنسـا والاتحـاد الأوربـي والولايـات المتحـدة الأمريكيـة دورا محوريـا في ذلـك. وتمتـد تأثـيرات دارفـور نحـو منطقـة بحـيرة تشـاد المضطربـة والتـي تتداخـل وتتقاسـم مـع السـاحل الأفريقـي في التهديـدات الأمنيـة الواسـعة، كالهجـرة والفقـر والجفـاف وضعـف الدولـة، وتمتـد تلـك التأثـيرات أيضـا نحـو خليـج غينيـا الغنيـة بالنفـط، والتـي تشـهد صراعـا دوليـا محمومـا بـين الولايـات المتحـدة والصـين في إطـار الـصراع الإسـتراتيجي للقـوى العظمـى في تأمـين وضمـان أمـن الطاقـة.

لـكل مـا ذكـر نجـد أن النزاعـات القبليـة في دارفـور، واسـعة النطـاق ذات

الإمتدادات الإثنية الإقليمية المركبة، تؤثر على مصالح المجتمعات ودول المنطقة من ناحية، والمصالح الدولية من ناحية أخرى، كما تهدد الأمن القومي السوداني، والأمن الإقليمي لدول المنطقة.

مقترحات للحلول:

تأسيس مشروع وطني علمي متكامل يعمل في صنع السلام الاجتماعي وبنائه وحفظه، يرتكز على التنمية الشاملة المستدامة، مصحوبا معها ثقافة السلام والتسامح والتعايش السلمي، في ظل فرض هيبة الدولة باعتبارها السلطة العليا التي لا تعلوها أي سلطة أخرى، وحيادية المؤسسات الرسمية المدنية والعسكرية تجاه مكونات الاقليم في الريف والحضر، والالتزام الصارم من السلطات الرسمية بتنفيذ هذه الاستراتيجية الشاملة. بالإضافة إلى تبني حكم يؤمن مشاركة حقيقية لجميع المكونات الإجتماعية والتنظيمات السياسية والمهنية ومنظمات المجتمع المدني المختلفة، ويتم من خلاله توزيع منصف للثروة والسلطة، وفق معايير موضوعية تقضي على الشعور القبلي والنزعات العصبية من جذورها. وفي إطار معالجة النزاعات القبلية، العمل على اطلاق برنامج شامل يقوم على المصالحات والإنصاف وتبني تنفيذ توصياتها، والعمل على ترشيد الوعي القبلي والمجتمعي وتخليص المجتمع التقليدي من العصبية القبلية المدمرة، بمزيد من التنمية وتوفير الخدمات. ولابد من العمل على نشر التعليم وزيادة الوعي والتداخل المجتمعي والتعايش السلمي.

المصادر والمراجع:

(1) أبوبكر فضل محمد، أثر الصراع الاستراتيجي للقوى العظمى في الأمن في منطقة القرن الأفريقي، أطروحة دكتوراه في الدراسات الاستراتيجية، جامعة الزعيم الأزهري، 2020م.

(2) اسماعيل صبري مقلد : نظريات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والنظريات ، (الكويت ، جامعة الكويت ، 1982م).

(3) أمين هويدي، «الصراع العربي الاسرائيلي بن الرادع النووي، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت، 1987م، الطبعة الثانية.

(4) عبده مختار موسى، «أثر القبلية في الاستقرار السياسي في السودان: حالة دارفور»، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (تاريخ الدخول 28 أغسطس 2020م)، على الرابط:https://caus.org.lb/ar/.

(5) عباس رشدي البخاري ، ادارة الأزمات في عالم متغير ، (القاهرة ، مؤسسة الاهرام ، 1993م).

(6) طارق محمد حسن ، الصراع الأمريكي الصيني حول الموارد في افريقيا (السودان نموذجا2003 – 2013م) أطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الزعيم الأزهري ، 2014م.

(7) حسين قادري ، دراسة وتحليل النزاعات الدولية ، منشورات خير جليس ، 2007م ، باتنة الجزائر.

(8) إسلام عبدالرحمن، «أسباب وتداعيات الصراع القبلي في السودان»، مقال نشر على موقع رصيف البحث بتاريخ 29 يونيو 2017م، (تاريخ الدخول 29 أغسطس 2020م)، على الرابط:https://raseef22.com/article.

(9) مدخل استراتيجية السلام في دارفور، مفوضية مجلس دارفور للسلم والمصالحة، السلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور، (الخرطوم: 2008م).

(10) عطا البطحاني، «نحو مخطط لتحديد أنواع ومراحل النزاع في دارفور»، في عبدالغفار محمد أحمد، لايف مانقار، محرران، دارفور اقليم العذاب: إشكالية

الموقـع وصراع الهويـات، ترجمـة محمـد عـلي جاديـن، (هولنـدا – جامعـة بيرغـن، منشـورات رواق، 2006م).

(11) كمـال محمـد جـاه اللـه، مكونـات الثقافـة وأزمـة دارفـور: قـراءة جديـدة، مجلـة قـراءات أفريقيـة، العـدد 13، يوليـو – سـبتمبر 2012م، المنتـدى الاسـلامي.

(12) التجانـى مصطفـى محمـد صالـح، الـصراع القبـلى فى دارفور–أسـبابه وتداعياتـه وعلاجـه، (الخرطـوم: النـاشر –شركـة مطابـع السـودان للعملـة المحـدودة).

(13) دارفـور، موقـع الجزيـرة نـت، 19 نوفمـبر 2014م، (تاريـخ الدخـول 30 أغسـطس 2020م)، عـلى الرابـط: https://www.aljazeera.net/ .

(14) مجموعـة مـن الباحثـين، «دارفـور: حصـاد الأزمـة بعـد عقـد مـن الزمـان»، تحريـر عبدالوهـاب الأفنـدي- سـيدي أحمـد ولـد أحمـد سـالم، مركـز الجزيـرة للدراسـات، (الدوحـة – قطـر: الـدار العربيـة للعلـوم نـاشرون، 2013م)، الطبعـة الأولى.

(15) إليـاس عبداللـه خليـل، «أثـر النزاعـات المسـلحة بدارفورعـلى السـلوك التوافقـي للنازحـين بولايـة غـرب دارفـور»، رسـالة ماجسـتير غـير منشـورة، في دراسـات السـلام، مركـز دراسـات السـلام والتنميـة، جامعـة زالنجـي، 2009م.

(16) المعتصـم أحمـد عـلي الأمـين، «أزمـة دارفـور: المعتقـدات – النتائـج – الحلـول»، معهـد البحـوث والدراسـات الأفريقيـة (الخرطـوم: جامعـة أفريقيـا العالميـة، 2005م).

(17) ريـاض بـن فاضـل، مسـعود شـابي: تأثـير النزاعـات الإثنيـة عـلى بنـاء الدولـة في أفريقيـا – دراسـة حالـة السـودان- بحـث تكميـلي لنيـل درجـة الماجسـتير في الدراسـات الاسـتراتيجية، 2016م.

(18) أحمـد فهمـي الأمـين، دارفـور الحقيقـة الغائبـة، اصـدارات مركـز السـودان للخدمـات العلميـة ، الخرطـوم، سـبتمبر 2004م.

(19) صـلاح فضـل، هيـام الأبـس، الـصراع القبـلي في دارفـور، اسـبابها وتداعيات علاجـه ، (الخرطـوم: مطابع السـودان للعملـة، 1999م).

(20) عمـاد الديـن حسـين بحرالديـن، «دارفـور: الـصراع بـين القبائـل العربيـة والمسـاليت»، متابعـات أفريقيـة، العـدد 14، يونيـو 2021م، (الريـاض: مركـز الملـك فيصـل للبحـوث والدراسـات الاسـلامية).

(21) محمـد سـليمان محمـد، السـودان الحـروب المـوارد والهويـة، (الخرطـوم:

دارعــزة للنشروالتوزيــع، 2006م).
(22) محمــد الصــادق، «الصراعــات القبليــة في دارفــور: تداعياتهــا وأســبابها وأســبابها»، مقــال نــشر في صحيفــة الراكوبــة، 8 يوليــو 2013م، (تاريــخ الدخــول28أغســطس2020م)،عــلىالرابــط:https://www.alrakoba.net/.

(23) عــلي أحمــد حقــار، البعــد الســياسي للــصراع القبــلي في دارفــور، (الخرطــوم، مطابــع الســودان للعملــة، 2003م).
(24) شريــف يــس، «نزيــف دارفــور والاقتتــال القبــلي شرق الســودان جريمــة الفتنــة»، مقــال نــشر في موقــع الراكوبــة بتاريــخ 17 أغســطس 2020م، (تاريــخ الدخــول 29 أغســطس 2020م)، عــلى الرابــط:https://www.alrakoba.net .
(25) شريــف حريــر، الســودان: الإنهيــار أوالنهضــة ، (القاهــرة: مركــز الدراســات السودانية، 1997م).

المصادر والمراجع:

(1) أبوبكر فضل محمد، أثر الصراع الاستراتيجي للقوى العظمى في الأمن في منطقة القرن الأفريقي، أطروحة دكتوراه في الدراسات الاستراتيجية، جامعة الزعيم الأزهري، 2020م، ص 9.

(2) عبده مختار موسى، «أثر القبلية في الاستقرار السياسي في السودان: حالة دارفور»، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (تاريخ الدخول 28 أغسطس 2020م)، على الرابط: https://caus.org.lb/ar/ .

(3) اسماعيل صبري مقلد : نظريات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والنظريات ، (الكويت ، جامعة الكويت ، 1982م) ، ص 213.

(4) عباس رشدي البخاري ، ادارة الأزمات في عالم متغير ، (القاهرة ، مؤسسة الاهرام ، 1993م) ، ص 13 .

(5) طارق محمد حسن ، الصراع الأمريكي الصيني حول الموارد في افريقيا (السودان نموذجا2003 – 2013م) اطروحة دكتوراة غير منشورة ، جامعة الزعيم الأزهري ، 2014م ، ص 8 .

(6) أمين هويدي، "الصراع العربي الاسرائيلي بن الرادع النووي، مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت، 1987م، الطبعة الثانية، ص 14.

(7) أبوبكر فضل محمد، مرجع سابق، ص 15.

(8) حسين قادري ، دراسة وتحليل النزاعات الدولية ، منشورات خير جليس ، 2007م ، باتنة الجزائر ، ص 10 .

(9) أبوبكر فضل محمد، مرجع سابق، ص 15.

(10) عبده مختار موسى، مرجع سابق، على الرابط: https://caus.org.lb/ar/ .

(11) إسلام عبدالرحمن، «أسباب وتداعيات الصراع القبلي في السودان»، مقال نشر على موقع رصيف البحث بتاريخ 29 يونيو 2017م، (تاريخ الدخول 29 أغسطس 2020م)، على الرابط: https://raseef22.com/article.

(12) مدخل استراتيجية السلام في دارفور، مفوضية مجلس دارفور للسلم والمصالحة، السلطة الانتقالية الإقليمية لدارفور، (الخرطوم: 2008م)، ص 101.

(13) دارفور، موقع الجزيرة نت، مرجع سابق، على الرابط: https://www.aljazeera.net/.

(14) عطا البطحاني، «نحو مخطط لتحديد أنواع ومراحل النزاع في دارفور»، في عبدالغفار محمد أحمد، لايف مانقار، محرران، دارفور اقليم العذاب: إشكالية الموقع وصراع الهويات، ترجمة محمد علي جادين، (هولندا – جامعة بيرغن، منشورات رواق، 2006م)، ص 84.
(15) التجانى مصطفى محمد صالح، مرجع سابق، ص27.
(16) كمال محمد جاه الله، مكونات الثقافة وأزمة دارفور: قراءة جديدة، مجلة قراءات أفريقية، العدد 13، يوليو – سبتمبر 2012م، المنتدى الاسلامي، ص 63.
(17) كمال محمد جاه الله، مرجع سابق، ص 63.
(18) التجانى مصطفى محمد صالح، الصراع القبلى فى دارفور-أسبابه وتداعياته وعلاجه، (الخرطوم: الناشر –شركة مطابع السودان للعملة المحدودة)، ص25.
(19) شريف حرير، مرجع سابق، ص 23.
(20) دارفور، موقع الجزيرة نت، 19 نوفمبر 2014م، (تاريخ الدخول 30 أغسطس 2020م)، على الرابط: https://www.aljazeera.net/.
(21) نفس المرجع.
(22) كمال محمد جاه الله، مرجع سابق، ص 63.
(23) دارفور، موقع الجزيرة نت، مرجع سابق، على الرابط: https://www.aljazeera.net/.
(24) مجموعة من الباحثين، «دارفور: حصاد الأزمة بعد عقد من الزمان»، تحرير عبدالوهاب الأفندي- سيدي أحمد ولد أحمد سالم، مركز الجزيرة للدراسات، (الدوحة – قطر: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013م)، الطبعة الأولى، ص 107
(25) أبوبكر فضل محمد، مرجع سابق، ص 212.
(26) كمال محمد جاه الله، مرجع سابق، ص 65.
(27) عطا البطحاني، مرجع سابق، ص 89.
(28) إلياس عبدالله خليل، «أثر النزاعات المسلحة بدارفورعلى السلوك التوافقي للنازحين بولاية غرب دارفور»، رسالة ماجستير غير منشورة، في دراسات السلام، مركز دراسات السلام والتنمية، جامعة زالنجي، 2009م، ص 24 – 25.
(29) حيدر ابراهيم علي، مرجع سابق، ص 4.
(30) إلياس عبدالله خليل، مرجع سابق، ص 24 – 25.
(31) حيدر ابراهيم علي، مرجع سابق، ص 4.
(32) حيدر ابراهيم علي، مرجع سابق، ص 5.

(33) المعتصم أحمد علي الأمين، "أزمة دارفور: المعتقدات – النتائج – الحلول"، معهد البحوث والدراسات الأفريقية (الخرطوم: جامعة أفريقيا العالمية، 2005م)، ص 319 – 320.

(34) رياض بن فاضل، مسعود شابي: تأثير النزاعات الإثنية على بناء الدولة في أفريقيا – دراسة حالة السودان- بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الدراسات الاستراتيجية، 2016م، ص 95.

(35) نفس المرجع، ص 96.

(36) حيدر ابراهيم علي، مرجع سابق، ص 6 – 7 .

(37) أحمد فهمي الأمين، دارفور الحقيقة الغائبة، اصدارات مركز السودان للخدمات العلمية ، الخرطوم، سبتمبر 2004م، ص 90.

(38) صلاح فضل، هيام الأبس، الصراع القبلي في دارفور، اسبابها وتداعيات علاجه ، (الخرطوم: مطابع السودان للعملة، 1999م)، ص 21.

(39) عماد الدين حسين بحرالدين، «دارفور: الصراع بين القبائل العربية والمساليت»، متابعات أفريقية، العدد 14، يونيو 2021م، (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية)، ص 18 – 19.

(40) رياض بن فاضل، مسعود شابي، مرجع سابق، ص 97.

(41) مجموعة من الباحثين، مرجع سابق، ص 108.

(42) عبده مختار موسى، مرجع سابق، على الرابط:https://caus.org.lb/ar/ .

(43) عطا البطحاني، مرجع سابق، ص89.

(44) إلياس عبدالله خليل، مرجع سابق، ص 20.

(45) محمد سليمان محمد، السودان الحروب الموارد والهوية، (الخرطوم: دارعزة للنشروالتوزيع، 2006م)، ص 346

(46) إلياس عبدالله خليل، مرجع سابق، ص 21.

(47) نفس المرجع ، ص 22.

(48) محمد سليمان محمد، مرجع سابق، ص 357.

(49) عبده مختار موسى، مرجع سابق، على الرابط:https://caus.org.lb/ar/ .

(50) محمد الصادق، «الصراعات القبلية في دارفور: تداعياتها وأسبابها وأسبابها»، مقال نشر في صحيفة الراكوبة، 8 يوليو 2013م، (تاريخ الدخول 28 أغسطس 2020م)، على الرابط:https://www.alrakoba.net/.

(51) علي أحمد حقار، البعد السياسي للصراع القبلي في دارفور، (الخرطوم، مطابع السودان للعملة، 2003م)، ص 163 – 168.

(52) محمد الصادق، مرجع سابق، على الرابط:https://www.alrakoba.net/ .

(53) كمال محمد جاه الله، مرجع سابق، ص 65.

(54) إسلام عبدالرحمن، مرجع سابق، على الرابط: https://raseef22.com/article.

(55) شريف يس، «نزيف دارفور والاقتتال القبلي شرق السودان جريمة الفتنة»، مقال نشر في موقع الراكوبة بتاريخ 17 أغسطس 2020م، (تاريخ الدخول 29 أغسطس 2020م)، على الرابط: https://www.alrakoba.net.

(56) أبوبكر فضل محمد عبدالشافع، مرجع سابق، ص 211.

(57) علي أحمد حقار، مرجع سابق، ص 166.

(58) عبده مختار موسى، مرجع سابق، على الرابط: https://caus.org.lb/ar/ .

(59) شريف حرير، السودان: الإنهيار أوالنهضة ، (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 1997م)، ص 11.

Endnotes

(1) أبوبكـر فضـل محمـد، أثـر الـصراع الاسـتراتيجي للقـوى العظمـى في الأمـن في منطقـة القـرن الأفريقـي، أطروحـة دكتـوراه في الدراسـات الاسـتراتيجية، جامعـة الزعيـم الأزهـري، 2020م، ص 9.

(2) عبـده مختـار مـوسى، «أثـر القبليـة في الاسـتقرار السـياسي في السـودان: حالـة دارفـور»، المسـتقبل العربـي، مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، بـيروت، (تاريـخ الدخـول 28 أغسـطس 2020م)، عـلى الرابـط: https://caus.org.lb/ar/ .

(3) اسـماعيل صـبري مقلـد : نظريـات السياسـية الدوليـة : دراسـة في الأصـول والنظريـات ، (الكويـت ، جامعـة الكويـت ، 1982م) ، ص 213.

(4) عبـاس رشـدي البخـاري ، ادارة الأزمـات في عالـم متغـير ، (القاهـرة ، مؤسسـة الاهـرام ، 1993م) ، ص 13 .

(5) طـارق محمـد حسـن ، الـصراع الأمريكـي الصينـي حـول المـوارد في افريقيـا (السـودان نموذجـا2003 – 2013م) اطروحـة دكتـوراة غـير منشـورة ، جامعـة الزعيـم الأزهـري ، 2014م ، ص 8 .

(6) أمـين هويـدي، "الـصراع العربـي الاسرائيـلي بـن الـرادع النـووي، مركز دراسـات الوحـدة العربيـة – بـيروت، 1987م، الطبعة الثانيـة، ص 14.

(7) أبوبكر فضل محمد، مرجع سابق، ص 15.

(8) حسـين قـادري ، دراسـة وتحليـل النزاعـات الدوليـة ، منشـورات خـير جليـس ، 2007م ، باتنـة الجزائـر ، ص 10 .

(9) أبوبكر فضل محمد، مرجع سابق، ص 15.

(10) عبده مختار موسى، مرجع سابق، على الرابط: https://caus.org.lb/ar/ .

(11) إسـلام عبدالرحمـن، «أسـباب وتداعيـات الـصراع القبـلي في السـودان»، مقـال نـشر عـلى موقـع رصيـف البحـث بتاريـخ 29 يونيـو 2017م، (تاريـخ الدخـول 29 أغسـطس 2020م)، عـلى الرابـط: https://raseef22.com/article.

(21) مدخـل اسـتراتيجية السـلام في دارفـور، مفوضيـة مجلـس دارفـور للسـلم والمصالحـة،السـلطةالانتقاليـةالإقليميـةلدارفـور،(الخرطـوم:2008م)،ص101.

(13) دارفـور، موقـع الجزيـرة نـت، مرجـع سـابق، عـلى الرابـط: https://www.aljazeera.net/.

(41) عطـــا البطحانـــي، «نحـــو مخطـــط لتحديـــد أنـــواع ومراحـــل النـــزاع في دارفـــور»، في عبدالغفـــار محمـــد أحمـــد، لايـــف مانقـــار، محـــرران، دارفـــور اقليـــم العـــذاب: إشـــكالية الموقـــع وصراع الهويـــات، ترجمـــة محمـــد عـــلي جاديـــن، (هولنـــدا – جامعـــة بيرغـــن، منشـــورات رواق، 2006م)، ص 84.

(51) التجانى مصطفى محمد صالح، مرجع سابق، ص27.

(61) كمـــال محمـــد جـــاه اللـــه، مكونـــات الثقافـــة وأزمـــة دارفـــور: قـــراءة جديـــدة، مجلة قـــراءات أفريقيـــة، العـــدد 13، يوليـــو – ســـبتمبر 2012م، المنتدى الاســـلامي، ص 63.

(71) كمال محمد جاه الله، مرجع سابق، ص 63.

(81) التجانـــى مصطفـــى محمـــد صالـــح، الـــصراع القبـــلى فى دارفور–أســـبابه وتداعياتـــه وعلاجـــه، (الخرطـــوم: النـــاشر –شركـــة مطابـــع الســـودان للعملـــة المحـــدودة)، ص25.

(91) شريف حرير، مرجع سابق، ص 23.

(02) دارفـــور، موقـــع الجزيـــرة نـــت، 19 نوفمـــبر 2014م، (تاريـــخ الدخـــول 30 أغســـطس 2020م)، عـــلى الرابـــط: https://www.aljazeera.net/.

(12) نفس المرجع.

(22) كمال محمد جاه الله، مرجع سابق، ص 63.

(23) دارفـــور، موقـــع الجزيـــرة نـــت، مرجـــع ســـابق، عـــلى الرابـــط: https://www.aljazeera.net/.

(42) مجموعـــة مـــن الباحثـــين، «دارفـــور: حصـــاد الأزمـــة بعـــد عقـــد مـــن الزمـــان»، تحريـــر عبدالوهـــاب الأفنـــدي- ســـيدي أحمـــد ولـــد أحمـــد ســـالم، مركـــز الجزيـــرة للدراســـات، (الدوحـــة – قطـــر: الـــدار العربيـــة للعلـــوم نـــاشرون، 2013م)، الطبعـــة الأولى، ص 107

(25) أبوبكر فضل محمد، مرجع سابق، ص 212.

(26) كمال محمد جاه الله، مرجع سابق، ص 65.

(27) عطا البطحاني، مرجع سابق، ص 89.

(82) إليـــاس عبداللـــه خليـــل، «أثـــر النزاعـــات المســـلحة بدارفورعـــلى الســـلوك التوافقـــي للنازحـــين بولايـــة غـــرب دارفـــور»، رســـالة ماجســـتير غـــير منشـــورة، في دراســـات الســـلام، مركـــز دراســـات الســـلام والتنميـــة، جامعـــة زالنجـــي، 2009م، ص 24 – 25.

(29) حيدر ابراهيم علي، مرجع سابق، ص 4.

(30) إلياس عبدالله خليل، مرجع سابق، ص 24 – 25.

(31) حيدر ابراهيم علي، مرجع سابق، ص 4.

(23) حيدر ابراهيم علي، مرجع سابق، ص 5.

(33) المعتصـم أحمـد علـي الأمـين، "أزمـة دارفـور: المعتقـدات – النتائـج – الحلـول"، معهـد البحـوث والدراسـات الأفريقيـة (الخرطـوم: جامعـة أفريقيـا العالميـة، 2005م)، ص 319 – 320.

(43) ريـاض بـن فاضـل، مسـعود شـابي: تأثـير النزاعـات الإثنيـة عـلى بنـاء الدولـة في أفريقيـا – دراسـة حالـة السـودان- بحـث تكميـلي لنيـل درجـة الماجسـتير في الدراسـات الاسـتراتيجية، 2016م، ص 95.

(35) نفس المرجع، ص 96.

(63) حيدر ابراهيم علي، مرجع سابق، ص 6 – 7 .

(37) أحمـد فهمـي الأمـين، دارفـور الحقيقـة الغائبـة، اصـدارات مركـز السـودان للخدمـات العلميـة ، الخرطـوم، سـبتمبر 2004م، ص 90.

(38) صـلاح فضـل، هيـام الأبـس، الـصراع القبـلي في دارفـور، اسـبابها وتداعيـات علاجـه ، (الخرطـوم: مطابـع السـودان للعملـة، 1999م)، ص 21.

(39) عمـاد الديـن حسـين بحرالديـن، «دارفـور: الـصراع بـين القبائـل العربيـة والمسـاليت»، متابعـات أفريقيـة، العـدد 14، يونيـو 2021م، (الريـاض: مركـز الملـك فيصـل للبحـوث والدراسـات الاسـلامية)، ص 18 – 19.

(40) رياض بن فاضل، مسعود شابي، مرجع سابق، ص 97.

(41) مجموعة من الباحثين، مرجع سابق، ص 108.

(42) عبده مختار موسى، مرجع سابق، على الرابط: https://caus.org.lb/ar/ .

(43) عطا البطحاني، مرجع سابق، ص89.

(44) إلياس عبدالله خليل، مرجع سابق، ص 20.

(54) محمـد سـليمان محمـد، السـودان الحـروب المـوارد والهويـة، (الخرطـوم: دارعـزة للنشروالتوزيـع، 2006م)، ص 346

(64) إلياس عبدالله خليل، مرجع سابق، ص 21.

(74) نفس المرجع ، ص 22.

(84) محمد سليمان محمد، مرجع سابق، ص 357.

(94) عبده مختار موسى، مرجع سابق، على الرابط: https://caus.org.lb/ar/ .

(50) محمـد الصـادق، «الصراعـات القبليـة في دارفـور: تداعياتهـا وأسـبابها وأسـبابها»، مقـال نـشر في صحيفـة الراكوبـة، 8 يوليـو 2013م، (تاريـخ الدخـول 28 أغسـطس 2020م)، عـلى الرابـط: https://www.alrakoba.net/.

(15) عـلي أحمـد حقـار، البعـد السـياسي للـصراع القبـلي في دارفـور، (الخرطـوم، مطابـع السـودان للعملـة، 2003م)، ص 163 – 168.

(25) محمد الصادق، مرجع سابق، على الرابط:/https://www.alrakoba.net .
(35) كمال محمد جاه الله، مرجع سابق، ص 65.
(54) إسلام عبدالرحمن، مرجع سابق، على الرابط:https://raseef22.com/article.
(55) شريف يس، «نزيف دارفور والاقتتال القبلي شرق السودان جريمة الفتنة»، مقال نشر في موقع الراكوبة بتاريخ 17 أغسطس 2020م، (تاريخ الدخول 29 أغسطس 2020م)، على الرابط:https://www.alrakoba.net.
(56) أبوبكر فضل محمد عبدالشافع، مرجع سابق، ص 211.
(57) علي أحمد حقار، مرجع سابق، ص 166.
(85) عبده مختار موسى، مرجع سابق، على الرابط:/https://caus.org.lb/ar .
(59) شريف حرير، السودان: الإنهيار أوالنهضة ، (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، 1997م)، ص 11

مستقبل النزاعات القبلية في السودان

د.اعتدال محمد أحمد الأمين

أستاذ مساعد- قسم الدراسات الاستراتيجية -

كلية العلوم السياسية - جامعة الزعيم الأزهري

المقدمة:

حظيت قضية النزاعات القبلية فى السودان بالكثير من الاهتمام فقد اخذت حظا كبيرا من الدراسات وقد كانت حاضرة فى الكثير من ورش العمل والمؤتمرات ويزيد الاهتمام بها كلما انفجر صراعا قبليا فى اى منطقة من مناطق تلك النزاعات سؤاء كان فى دارفور او جنوب كردفان والنيل الازرق او فى جبال النوبة وحتى فى شرق السودان. لكل من تلك النزاعات تاريخا وحاضرا يوضح مدى الفرق فى شكل تلك النزاعات فقد بدأت كنزاعات محدودة وذات اثر محلى محدود الا انها تطورات وتعدت اثارها المحلية مما يجعل من الاهمية بمكان محاولة التنبؤ بمستقبل تلك النزاعات بالذات فى ظل ذلك التصاعد الكبير لها والذى قد يوثر على العملية السياسية برمتها فى ظل واقع سياسى انتقالى هش. إن التنبؤ بمستقبل القضايا يتطلب الرجوع الى الظواهر فى ماضيها من اجل فهم ملاباستها كما كما يتطلب استنطاق الحاضر وذلك من اجل صياغة سيناريوهات مستقبلية. كما ان دراسة المستقبليات تعتمد على على دراسة التحديات المختلفة التى تواجه القضية وكذلك تحديد الفرص المختلفة التى يمكن الاستفادة منها .انطلاقا من ذلك فان تاريخ النزاعات القبلية فى السودان تاريخ قديم فقد بدأت بالصراعات القبلية فى جنوب السودان اما حاضرها فهو زاخر بالكثير من الماسئ حيث كثرت ضحايا تلك النزاعات واذدادت اثارها السلبية.افرز هذا الواقع تساؤلا حول مستقبل تلك النزاعات كيف يكون؟ وماهى الفرص المطروحة والممكنة للحل فى ظل فترة حكم تضع السلام احد اهم اولوياتها.

خلفية عن النزاعات القبلية فى السودان:

يوجد الصراع القبلى فى مناطق متفرقة من السودان ويرجع ذلك لظروف تاريخية وجغرافية،ويعتبر الصراع على الاطيان والمراعى ومصادر المياه وحول الادارة الاهلية اسبابا رئسية للنزاع.ولا يمكن اعتبار النزاع القبلى فى السودان وليد تفجر الحرب الاهلية او الحركات المسلحة حيث يقول مؤرخو الصراع القبلى انه بدأ للمرة الاولى عام1932 بين قبليتى الزيادية والميدوب ضد قبيلتى الكبابيش والكواهلة فى منطقة شمال دارفور وتكررفى اعوام1957 و1982 و1997. غير ان الصراع الحقيقى بدأ عام1983 بين قبائل الرعاة والمزارعين بسبب التنافس على الموارد الشحيحة والارض الصالحة للزراعة ونتيجة لموجات الجفاف والتصحر التى ضربت منطقة الساحل الافريقى منذ اواخر الستينات من القرن الماضى[1].

لم يقتصر النزاع القبلى على منطقة دارفور فقط بل امتد ليصل شرق السودان بين بين قبائل الرشايدة الثلاث وقبايل البجة'كما وصل النزاع ايضا لمناطق التماس بين الشمال والجنوب كنزاع قبائل الصبحة العربية وقبائل الشلك والمسيرية والدينكا وعرب الحوازمة والنوبة فى جنوب كردفان.ان ثمة امر لابد ان يوضع فى الاعتبار فى شأن الصراع القبلى وهو ان هذا الصراع بلغ طور الصراع المسلح المنظم ذو ابعاد استراتيجية واجندة خفية منذ عام 1987 وهناك امر زاد من تنامى ظاهرة الصراع وهو تدفق الهجرات القبلية فى اعقاب موجات الجفاف والتصحر التى اصابت افريقيا خلال العقود الاخيرة وكذلك التأثربتداعيات الحروب الاهلية فى دول الجوار كالحرب

الاهلية التشادية والحرب الليبية التشادية وذلك بحكم الجوار والتداخل القبلى مما يستدعى القبائل المتحاربة بالاستعانة بابناء العمومة والبطون من دول الجوار ويتضح ذلك جليا فى غرب كردفان.[2] وتعتبرمزكرة القبائل العربية التى رفعت الى رئس الوزراء الصادق المهدى ابان فترة الديمقراطية الثالثة هى الناقوس الذى دق بخطر تطور هذة النزاعات.[3]

للنزاع القبلى فى السودان تاريخ طويل بل وكان واضحا فى التاريخ الاحدث وهناك رصد كامل للصراعات التى حدثت خلال القرن الماضى سواء تحت الحكم الثنايئ او دولة الاستقلال ولكن هناك فرق كبير بين تلك الصراعات المحدودة والصراعات الحالية التى تدور فى دولة تتجاذبها حروب فى ثلث عدد ولاياتها ولاتبسط سيطرتها على كافة اراضيها وتصاعدت فيها ثقافة الحرب وانتشر السلاح غير القانونى وازداد عدد المليشيات وتدهور الاقتصاد وزاد الغبن الاجتماعى واتسعت الهوة بين اصحاب الثراء المستحدث وعامة الناس وارتفعت درجة احساس الاقاليم بالظلم والتهميش هذا كله والسودان يقع وسط منطقة مؤبوة بالنزاعات الداخلية المسلحة بدءا من ليبيا مرورا بتشاد وافريقيا الوسطى وانتهاء بدولة جنوب السودان الوليدة.[4]

إن الصراع القبلى فى السودان ياخد منحا سلبيا فى المشهد السياسى والاجتماعى بانتقاله من نزاع محدود حول المرعى والمأكل ليصبح حروبا اهلية وصراعات متتالية سقط ضحيتها الاف القتلى مما عمق روح العداء بين القبائل بخاصة تلك التى تتجاور فى منطقة واحدة وتتشابك المصالح فيما بينها،وما يحدث حاليا من اشتبكات فى منطقة الجنينة فى دار فور بين قبيلة المساليت وبعض القبائل العربية، وكذلك الحال فى شرق السودان بين قبيلتى بنى عامر والنوبة.[5] ويشهد السودان بين فينة واخرى موجة من الاشتباكات ذات الطابع القبلى هنا وهناك سواء بين القبائل ضد بعضها البعض او بين بطون القبيلة الواحدة مما يشكل اكبر تهديد للسلم والامن الاجتماعى.

أسباب النزاعات القبلية:

ترتبط النزاعات القبلية فى السودان باسباب وعوامل متعددة:مثل النزاع حول الارض’مصادر المياه’ومسارات الرعى التى تتقاطع مع الاراضى المزروعة وتعدى الحيوانات على المزارع والتدهور البئي والجفاف والتصحر والسرقة والثأر.حيث يتفق الباحثون على تعدد مصادر وعوامل النزاع القبلى وهى عوامل واسباب تتداخل وتتكامل فى تأثير واعتماد متبادل وتؤدى الى تعقيد النزاع الناتج عنها.بالاضافة لهذة الاسباب الاساسية وجدت اسباب اخرى ادت الى تفاقم حدة النزاعات وتغذيتها تتمثل فى غياب التعليم والوعى من ناحية

ثـم الحضـور الضعيـف للسـلطة الرسـمية فى الريـف بعـد حـل الادارة الاهليـة وهـو مـا ادى الى ازكاء روح العصبيـة القبليـة. ثـم اعـادة الادارة الاهليـة بصـورة مسيسـة وليسـت كنظـام اجتماعـى تنتجـه ميكانيزمـات المجتمـع التقليـدى ممـا ادى الى انهيـار عنـاصر الضبـط الاجتماعى.فكانـت النتيجـة حصـول فـراغ ادارى وامنـى ادى إلى حـدوث التوتـر والنزاعـات بـين القبائـل ومـع المنـاخ السـياسى المضطـرب وانتشـار السـلاح ادى ذلـك الى انتقـال الـصراع القبـلى الى صراع مسـلح وذادت كثافتـه وتضاعف عـدد الضحايـا وزادت وتيرتـه ومعدلاتـه.[6]

مـن اسـباب تفاقـم النـزاع ايضـا ان حكومـة الانقـاذ السـابقة تدخلـت بصـورة اعتبرتهـا بعـض الاثنيـات غـير محايـدة مـن ناحيـة. كمـا انـا غيـاب الادارة الاهليـة فى صورتهـا القديمـة مـن حيث المشروعيـة والقبـول والكفـأة فى هـذا المنـاخ مـع تدهـور الاوضـاع الاقتصاديـة ادى الى ظهـور مجموعـات اصبحـت تسـتثمر فى النزاعـات امـا لكسـب سـياسى حزبـى او انتخابـى او مـن خـلال بيـع السـلاح. وبالتـالى فهى تسـعى للفتنـة بـين القبائـل لاسـتمرار الـصراع لتسـتمر مصالحها.وهنـاك مـن يـرى ان غياب الديمقراطيـة هـو احـد اسـباب تفاقـم الـصراع القبـلى فانقـلاب الجبهـة الاسـلامية القوميـة فى يونيـو 1989 غيـب الديمقراطيـة فى السـودان واصبحـت انتخابـات االمحليـات تتـم عـلى اسـاس قبـلى وسـارت الجبهـة الاسلامية(برئاسـة الترابـى) فى نهج اسـتقطاب بعـض القبائـل ودعمهـا بالسـلاح والعتـاد فى مقابـل الاخـرى. واسـتخدمت الادارة الاهليـة كوظائـف حكوميـة تعطـى للقبائـل المواليـة للنظـام وتحجـب عـن الاخـرى التـى ترفـض الاذعـان. وبالتـالى عندمـا غيبـت الديمقراطيـة اصبحـت القبلية هـى اللاعـب الاوحـد فى السـاحة.[7]

وسائل حل النزاعات القبلية فى السودان:

اولا: مؤتمرات الصلح:

إن احتـواء النزاعـات القبليـة فى السـودان كان يتـم بموجـب الاعـراف السـائدة والعـادات والتقاليـد القائمـة بـين قبائـل الاقليـم وتعتـبر دار فـور عـلى وجـه الخصـوص ذات ارث فى فـض النزاعـات وكانـو يحترمـون المـوروث والعـادات اكثـر مـن احترامهـم للقوانـين والنظـم الحديثـة . وقـد لوحـظ فى الاونـة الاخـيرة ظاهـرة عقـد المؤتمـرات وتكرارهـا باسـتمرار بـين نفـس اطـراف النـزاع واطـراف اخـرى وهـذا التكـرار يؤكـد ان هـذة المؤتمـرات تعقـد عـن طريـق حشـد الاجاويـد وممثـلى اجهـزة الدولـة للضغـط عـلى اطـراف النـزاع لابـرام الصلـح بينهـم دون معالجـة للمشـكلة مـن جزورهـا، وبهـذا تصبـح هـذة المعالجـات مسـكنات مؤقتـة لظاهـرة الاقتتـال القبـلى وليسـت بعـلاج نهائـي لـه، حيـث تنشـط هـذة النزاعـات مـن جديـد. وقـد كان مـن اسـباب فشـل مؤتمـرات الصلـح ان جرائـم النـزاع القبـلى يرتكبهـا

اشـخاص متهـورون فتتحملهـا القبيلـة ويفلـت مرتكبوهـا ليشـعلو نـيران الـصراع فى مناطــق اخــرى.[8]

ثانيا:الجودية :

تعتــبر الجوديــة مــن اشــسـهر وسـائل حـل النزاعـات فى دارفـور وهــى تعنــى قيــام افــراد او جماعــات بالتوســط بــين أطــراف النــزاع وتعمــل الجوديــة فى فــض النزاعــات بــين الافــراد داخــل الاسرة الواحــدة وبــين الاسر ثــم فى داخــل القبيلــة وبــين القبائــل والعشــائر.[9] ويلاحظ ان اللجــؤ للجوديــة لحــل الخلافــات يكــون بصــورة طوعيــة اذ ان للمتخاصمــين الحــق فى رفــض او قبــول الاحتــكام للجوديــة. كمــا ان لهمــا الحــق فى قبــول او رفــض الحكــم الصــادر مــن الاجاويــد. ونســبة لتدنــى الخدمــات الحكوميــة فى مناطــق النزاعــات فــان الحكومــات تشــجع هــذة الجوديــات وتفســح لهــا المجــال اولا لحــل الخلافــات واذا مــا فشــلت الجوديــة بعــد ذلــك تتدخــل الدولة.وبالرغــم مــن الــدور الــذى تلعبــه الجوديــة فى احتــواء الكثــير مــن النزاعــات الا انهــا تحمــل الكثــير مــن العيــوب فهــى لاتعاقــب الجانــى بمفــرده وانمــا يكــون العقــاب جماعيــا للقبيلــة وبالتــالى لايرتــدع الجانــى بالاضافــة الى ذلــك فقــد تنحــاز الجوديــة لاحــد الاطراف.وبالرغــم مــن الــدور الــذى لعبتــه الجوديــة فى حــل النزاعــات الا انهــا اصبحــت غــير فاعلــة فى الاونــة الاخــيرة ولعــل احــداث دار فــور الاخــيرة خــير شــاهد عــلى ذلــك،اذ اســتعرت الحــرب بــين المكونــات القبليــة وكان نتاجهــا مــوت الاف المواطنــين.[10])

ثالثا: القلد:

القلــد هــو عــرف تســتخدمه قبائــل البجــا بــشرق الســودان منــذ القــدم وتحافــظ عليــه حتــى الان فى وقــف العدائيــات بكافــة اشــكالها وارســاء الســلم الاجتماعــى وتهدئــة الاوضــاع بــين القبائــل المتنازعــة الى حــين ايجــاد حــل ناجــع للمشــكلة خــلال فــترة زمنيــة يتــم تحديدهــا فى القلــد. ويعتــبر القلــد بمثابــة عهــد وميثــاق غليــظ تلــزم القبائــل البجاويــة نفســها بــان يتوقــف القتــال وكافــة اشــكال العدائيــات فى نفــس لحظــة قبــول الطرفــين بالقلــد ويكــون جميــع حضــور مجالــس الصلــح الــذى رتــب للقلــد بمثابــة شــهود. ويماثــل القلــد عــرف الجوديــة فى غــرب الســودان. فى المــاضى عندمــا كانــت الاطــراف تتوصــل لاتفاقيــة القلــد لــم تكــن توثــق كتابــة وانمــا كانــت تتــم تلاوتهــا شــفاهيا وبالرغــم مــن ذلــك كان كل طــرف يظهــر التزامــا صارمــا بعــدم الاعتــداء اثنــاء فــترة القلــد.فى العــصر الحــالى اصبــح القلــد يــدون فى وثيقــة تملــك للطرفــين وتوقــع عليهــا كافــة الاطــراف المتقاتلــة ويوقــع الوســطاء كشــهود عــلى وثيقــة القلــد ،فى فــترة القلــد ليــس هنــاك قبيلــة تعتــدى عــلى قبيلــة اخــرى حتــى نهايــة فــترة القلــد واذا مــا اكتملــت كل حلقــات المشــكلة يجــدد القلــد. ويواجــه منتهــك القلــد عقوبــات ماديــة ومعنويــة.[11]

اصبح القلد عرفا قانونيا ساريا ويلجأ اليه القضاة للفصل فى المنازعات وتجتهد الشرطة فى قيادة دفة التوقيع عليه من قبل الاطراف المتنازعة ويوقع نيابة عن القبائل زعماؤها أو العمد وان كان هناك اى شخص يحاول عدم الالتزام بالقلد يقوم الموقع بالقلد على احضاره للشرطة لمعاقبته. ويقام القلد دائما فى جرائم القتل العمد والاذى والجرائم المتعلقة بالنزاعات الاهلية حول الاراضى وغيرها من النزاعات التى يقود الاستمرار فيها الى انفلاتات امنية وتحول قضية القلد الى المحكمة المختصة من قبل قاضى المحكمة العامة. ويعتبر شرق السودان من اكثر المناطق عملا بقانون القلد.[12]رغم المكانة العالية التى يحتلها القلد فى شرق السودان فان التطورات الاخيرة ربما تشير الى ان التشبث بهذا العهد لم يعد كما كان.[13]

تحديات النزاعات القبلية فى السودان:

أولاً: انتشار السلاح:

السودان كسائر الدول الافريقية عانى وما زال يعانى من انتشار السلاح حيث ان انتشار الاسلحة غير المشروعة ساعد فى تصعيد واستمرار الحروب لفترات طويلة فى جنوب السودان خاصة وقد انتشرت النزاعات المسلحة وعمت كثير من اجزائه كما انتشرت جرائم النهب والسطو المسلح واصبح الصراع بين القبائل مكثفا حيث ان ارواحا كثيرة تزهق وحرمتها تضيع بسبب فاعلية السلاح وتوفره وسهولة استخدامه فى النزاعات.وتعتبر الحروب الاهلية فى دول الجوار هى السبب الاساسى فى انتشار السلاح فى مناطق النزاعات فى السودان حيث ساعدت الحرب الاهلية فى تشاد والحرب الليبية التشادية على انتشار السلاح فى مناطق دارفور. وكذلك فى الحدود الشرقية حيث ساعادت الحرب الارترية الاثيوبية وتداخل القبائل فى مناطق التماس على انشار السلاح غير الشرعى فى شرق السودان. وكذلك الحال فى مناطق التماس فى جنوب كردفان والنيل الازرق حيث ساعد الصراع فى منطقة البحيرات والكنغو ويوغندا وبورندى وروانـدا على دخول وانتشار السلاح فى الاراضى السودانية.[14]

يمثل تحدى انتشار السلاح من اكبر التحديات التى لها تأثيرمباشر على السلام الاجتماعى ومستقبل الاستقرار بالسودان حيث اصبح السلاح غير المشروع منتشرا سواء لقوات نظامية اومليشيات حكومية او حركات مسلحة او بين القبائل والعشائر والافراد عموما .واكثر المناطق انتشارا بالسلاح هى تلك التى تدور فيها الصراعات المسلحة بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة بكل من دارفور وكردفان والنيل الازرق وشرق السودان وبعض مناطق الوسط. ويقسم توزيع السلاح الى مجموعات :الاولى المنظمات المرتبطة بالحزب الحاكم انذاك

وهـى تتمثـل فى الدفـاع الشـعبى والمجاهديـن والامـن الشـعبى. امـا المجموعـة الثانيـة فتتمثـل فى المليشـيات القبليـة فى الـشرق وفى النيـل الازرق بالاضافـة الى درع الكبابيـش فى كردفـان ومليشـيات القبائـل فى دار فـور. وقـد كانـت بدايـات انتشـار السـلاح مـع تكويـن المليشـيات عـام 1984 فى نهايـة عهـد الرئـس الاسـبق نمـيرى وامتـدت لفـترة خلفـه عبـد الرحمـن سـوار الدهـب وتواصلـت طـوال فـترة حكـم الاسـلاميين.[15] حيث عمـل نظـام الانقـاذ عـلى تسـليح كثـير مـن القبائـل فى دار فـور وكردفـان لمسـاعدته فى الحـرب عـلى التمـرد فقـام بتوزيع السـلاح بطريقـة غـير قانونية ومـن دون مسـتندات، كمـا ان غالبيـة اتفاقياتـه مـع المليشـيات القبليـة التـى تخـوض معـارك ضـد التمـرد تنـص شـفاهة عـلى قسـمة غنائـم المعركـة بـان تكـون الاسـلحة الصغـيرة مـن نصيب المليشـيات والاجهـزة الثقيلـة مـن نصيـب الحكومـة.[16]

إن انتشـار السـلاح فى مناطـق النـزاع فى السـودان وفى اجـزاء اخـرى مـن البـلاد نجمـت عنـه انمـاط مـن التسـيس والعسـكرة حيـث اصبـح العنـف اداة امـضى مـن اجـل الحصـول عـلى الحقـوق وتلبيـة المطالـب وحتـى لاقـتراف الاعمـال الاجراميـة. وازاء انتشـار السـلاح والعنـف والاقتتـال بـين القبائـل عـلى مـا يبـدو باتـت هنـاك ارادة سياسـية لوضـع حـد لهـذا الوضـع والـذى لايمكـن بـأى حـال مـن الاحـوال ان يسـتمر فى ظـل دولـة حديثـة ذات سـيادة .وكانـت اول المحـاولات لجمـع السـلاح فى عـام 2016 حيـث تشـكلت لجنـة عليـا بقـرار جمهـورى هدفهـا جمـع السـلاح. واسـتمرت محـاولات جمـع السـلاح مـن خـلال المحـاولات المسـتمرة مـن قبـل الحكومـة. الا ان التدابـير التـى تقـوم بهـا الحكومـة السـودانية لـن تتحقـق فاعليتهـا بـدون ايجـاد اليـة اقليميـة فعالـة ومسـنودة مـن المجتمـع الدولى .فانتشـار السـلاح فى مناطـق النزاعـات هـو نتـاج لنزاعـات محليـة واقليميـة قديمة تجـددت وفـق معطيات اليـوم. وبالتـالى لابـد مـن ايجـاد هـذة الاليـة التـى سـتتولى تنسـيق الجهـود ووضـع التدابـير الممكنـة لضبـط الحـدود ومراقبتهـا ومكافحـة الانشـطة غـير المشروعـة.[17] تمثـل عمليـات جمـع السـلاح مـن اكـبر التحديـات التـى تواجـه الحكومـة الانتقاليـة والتـى مـن اول اولوياتهـا صنـع السـلام وفى اطـار ذلـك شـكلت قـوة مشـتركة مـن الاجهـزة الامنيـة والعسـكرية لجمـع االسـلاح غـير المقنـن مـن ايـدى المدنيـين الا ان شـكوكا تثـار حـول مـدى جـدوى ومـدى نجـاح هـذة الخطـوة وذلـك بعـد فشـل تاريخـى لمحـاولات سـابقة لجمـع السـلاح مـن قبـل النظـام السـابق. ربمـا يسـتقيم الحـال اذا اسـتطاعت الحكومـة الانتقاليـة تحقيـق خطـوات ملموسـة فى تحقيـق السـلام والمصالحـة الشـاملة فى البلاد.حيـث ان خطـوة جمـع السـلاح غـير المقنـن امـر ضرورى وجوهـرى لكنهـا لـن تنجـح لـو اديـرت بالطريقـة السـابقة التـى تجـاوزت تحقيـق السـلام وتهيئـة البيئـة الاجتماعيـة مـن مصالحـات وسـلم اجتماعـى وارسـاء دعائـم الامـن وتحقيـق التنميـة.[18]

تحدى الدولة منقوصة السيادة:

يمثل ضعف اجهزة الدولة وتراجع سلطاتها وانعدامها احيانا(او ما يعرف بنموذج الدولة منقوصة السيادة) من اكبر التحديات التى تواجه النزاعات القبلية حيث تشارك جماعات وافراد وشبكات الدولة فى التمتع بالسيادة وربما تقوم بوظائف اجهزة الدولة فى احيان كثيرة. وتتمثل أهم مظاهر نقصان السيادة فى الاتى[19]:-

1. ضعف سيطرة الدولة وعدم قدرتها على بسط سيادتها على كامل ترابها الوطنى اذ توجد بعض المناطق فى اطراف البلاد ينعدم فيها اى وجود للدولة لاسيما الاجهزة الامنية

2. الاثار بعيدة المدى للنزاع والحروب التى ظلت ملازمة لتاريخ السودان المعاصر حيث تعسكرت مجتمعات بالكامل خاصة تلك التى تقع على تخوم مناطق النزاع
3. سياسات دولة نظام الانقاذ البائد لانشاء مليشيات ومجموعات مسلحة لمواجهة تمدد التمرد مع عدم قدرتها او تراخيها فى ضبط هذة المليشيات فضلا عن ترك كميات كبيرة من الاسلحة فى ايدى عناصر تلك المليشيات بدون رقابة او سيطرة من الجهات الحكومية.
4. فشل الدولة فى توفير الامن وبسط حكم القانون فى بعض مناطق البلاد وهو ما يدفع بالمواطنيين لتوفير الامن والحماية لانفسهم وممتلكاتهم دون الاعتماد على اجهزة الدولة.
5. غياب السياسات الانمائية للدولة على صعيد التنمية المجتمعية والاقتصادية بما يوفر لمواطنى تلك المجتمعات سبل شرعية لكسب العيش ويبقيهم بعيدا عن الانشطة غير الشرعية.
6. عجز الدولة عن تطبيق الاتفاقيات وحماية المصالحات القبلية التى تتم فى فترات سابقة حيث يتم الاتفاق بين اطراف النزاع على تدابير معينة غالبا ما تشمل دفع ديات القتلى وارجاع المنهوبات ولكن لايتم الالتزام بتلك التدابير من قبل اجهزة الدولة مما يتسبب فى تجدد النزاعات.
7. هشاشة سيطرة الدولة على حدودها الدولية وهو ما يساعد على تدفق الاسلحة الى داخل البلاد، وبالتالى افشال خطط نزع السلاح وحصرها بايدى اجهزة الدولة.
8. إن تحدى الدولة منقوصة السيادة المتمثل فى ضعف الدولة على بسط سيطرتها على بعض مناطق البلاد ساعد على بقاء النزاعات القبلية والانتماءات غير الوطنية ،لتهدد ليس استمرار وتماسك المجتمعات المحلية وانما تهديد الدولة نفسها بل مواجهتها وتحديها. ان الفشل فى وضع حد

للنزاعــات القبليــة وتفاقــم حــدة هــذة الظاهــرة رغــم مــرور عقــود عــلى قيــام الدولــة الوطنية،انمــا يؤكــد نمــوذج الدولــة منقوصــة الســيادة أى الدولــة المركزيــة الضعيفــة.[20]

تسيس القبائل:

لاشــك ان القبيلــة تشــكل وحــدة اداريــة مســاهمة تســاهم فى تزليــل الكثــير مــن العقبــات فى كثــير مــن الــدول الافريقيــة. فالقبيلــة مؤسســة اجتماعيــة تــؤدى دورهــا كعامــل مســاعد للدولــة فى تصريــف شــئونها الخدميــة والاداريــة التــى تســتهدف المواطــن فى الاريــاف والاقاليم.اســتمر هــذا الــدور فى

الســودان الى ان قــام نمــيرى بحــل الادارة الاهليــة .وفى ظــل حكــم الانقــاذ اخرجــت القبيلــة مــن طابعهــا الاجتماعــى الــصرف وتــم اســتغلالها فى تنفيــذ اجنــدة النظــام .فعندمــا يقــوم ا لنظــام بمطالبــة القبائــل للاحتشــاد ويكــون افــراد هــذه القبائــل ورموزهــا رافعــين لشــعارات تعــبر بصراحــة صارخــة عــن مبايعتهــم لــرأس النظام،تكــون تلــك هــى النقطــة الفاصلــة والمعلنــة لبدايــة مرحلــة مــن الســلوك الغريــب والشــاذ عــلى نظــام الدولــة الســودانية الحديثــة، الا وهــو تســييس القبائــل واســتقطابها لان تكــون امــا مــع او ضــد التوجــه الســياسى للنظــام ممــا يعتــبر جــرم يفتــك بتماســك النســيج الاجتماعــى. فالــؤلاءات السياســية يجــب ان تعــبر عنهــا المواقــف الفردانيــة للاشــخاص،لا ان يــزج بالكيانــات الاجتماعيــة مــن القبائــل والعشــائر فيها.فعنــد تســييس القبيلــة فانــه مــن الطبيعــى ان يحــدث الانفصــام والانقســام والاصطفــاف القبــلى، مثلمــا شــهده اقليــم دارفــور مــن مــن تصنيــف ســياسى قبــلى[21]

تكمــن خطــورة تســييس القبائــل فى ان ادخــال القبيلــة فى الشــأن الســياسى العــام هــو بالــضرورة مــشروع لظهــور الانقســامات وتعــدد الــولاءات داخلهــا وتمزيــق لحمــة القرابــة ،وهــو مــؤشر خطــير يهــدد ذلــك النمــط الثابــت لنســيج القبيلــة والســلم الاهــلى . وحــين قــام نظــام الانقــاذ بتغيــير قواعــد اللعبــة فى الشــأن العــام بادخــال منظومــة القبائــل، اراد مــن ناحيــة ضمــان ولاء ابنــاء هــذه القبائــل ومــن ناحيــة اخــرى التحكــم بالســلطة عــبر اشــغالهم بقضايــا القبيلــة والــضرب عــلى وتــر الانتمــاء القبــلى الحســاس. والحــال ان اشراك منظومــة الادارة الاهليــة فى قضايــا الشــأن العــام, تسييســها وتحزيبهــا يفــضى بالــضرورة الى ان يكــون شــيخ القبيلــة او الناظــر هــو المرجعيــة السياســية الوحيــدة فى الشــأن العــام ، وهــو شــأن لايعرفــه ولايصلــح لــه اصــلا. وهنــا ستفســد القبيلــة والسياســة معــا.[22]

ظهــرت الاثــار الســلبية لهــذ التســييس فى قبائــل شرق الســودان مــن خــلال مقتــل وكيــل ناظــر قبائــل بنــى عامــر، وفى منح مرتبــة النظــارة لقبيلــة الحبــاب بثمن ســياسى. وقــد ظــل النظــام يشــتغل عــلى هــذة السياســة تجــاه كل المكونــات القبلية فى

السودان ،غير ان اسوأ نتائج هذه السياسة كانت فى دار فور حيث نجمت عنها جرائم ابادة جماعية عبر تسييس الصراع القبلى هناك بين القبائل وتحويله من صراع فى الطبيعة(ظل قابلا للحل بالطرق الاهلية منذ قديم الزمان) الى صراع فى السياسة تورطت فيه تلك القبائل من خلال التناقضات التى فجرها النظام بانحيازه الى جزء منها ضد اخر، وتسليح بعضها ضد اخر.[23]إن تسييس القبائل الذى اجرمت به الانقاد فى حق الشعب السودانى ظل وسيظل تحديا كبيرا يواجه النزاعات القبلية ويضعف كثيرا من امكانية ايجاد حلا جزريا لتلك النزاعات .ولمواجهه هذا التحدى يجب ان تعمل القوى السياسية الجديدة فى السودان على تفكيك هذ الارث العشائرى الذى تغلغل فى مؤسسات الدولة السودانية،بل واصبح عرفا وتقليدا اجتاح عقول وادمغة الكثيرين من ابناء وبنات جيل اليوم.فالبناء الحقيقى للدولة الحديثة يتطلب النأى بالنفس عن استصحاب المفاهيم العشائرية ووجوب عودة دور القبيلة الى سابق عهده وحصره فى السياق الادارى لتصبح القبيلة عبارة عن وحدة ادارية متممة للهيكل الكلى لهرم الدولة ومؤساساتها منوط بها تسهيل وتفعيل الخدمات التنموية.[24]

سيناريوهات النزاعات القبلية فى السودان:

السيناريو الاول: سيناريو تشاؤمي يسود فى حال تحقيق سلام شامل او عدم تحقيق السلام الشامل فى كل المسارات.

ينبنى هذا السيناريوعلى استمرار النزاعات القبلية وتفاقمها،فباستقراء كل اتفاقيات السلام التى تمت فى السابق والتى تجرى حاليا فى اروقة المفاوضات بجوبا يظهر غياب مكون اساسى فى النزاعات القبلية وهو المكون العربى ويتضح ذلك جليا فى نزاع دارفور ، وعليه طالما انه ليس طرفا فى عملية السلام حتما سيثور على سلام هو ليس طرفا فيه حفاظا على حقوقه وكيانه وبالتالى يصبح تحقيق السلام والاتفاق مع الحركات المسلحة ماهو الانذير حرب اخرى بين القبائل العربية والقبائل الافريقية.كما انأى اتفاق سلام فى دارفور لن يوفق نزيف النزاعات القبلية اذا ما كانت قوات الدعم السريع هى احد المكونات والاليات التى تعمل على تنفيذ الاتفاق فى الاقليم لانه ينظر اليه من قبل المكونات القبلية الاخرى على انه جزء اصيل فى عملية النزاع فى الاقليم بحكم ماضيه فى الاقليم من حيث التكوين ومن حيث الممارسات.اما فى حال فشل محادثات السلام فى هذا المسار فان الطرف الذى تم اقصاه من المحاثات سيحاول جاهدا الاثبات انه صاحب السطوة والقوة وان تجاهله فاقم من النزاع وخير دليل على ذلك مايجرى بين العرب والمساليت فى مدينة الجنينة.

يتأكد هذا السيناريو فى شرق السودان حيث ان الوصول لاتفاق شامل مع مسار الشرق لم يوقف نزيف النزاعات القبلية حيث تصاعدت النزاعات

بين قبائل البنى العامر والنوبة .وقد يرتبط الامر هنا بالنفوذ القبلى لبعض المكونات القبلية او بسياسة المحاور التى سعت الى جر الاقليم الى المذيد من النزاعات القبلية حيث ضاعفت الاستقطابات الاقليمية فى منطقة البحر الاحمر من حدة الخلافات السياسية والقبلية فى شرق السودان،حيث شهد الاقليم جملة من الاختراقات الاقليمية منذ اندلاع ثورة ديسمبر،وماترتب عليها من خسارة تركيا لنفوذها عبر الاتفاقية التى وقعتها مع نظام الرئس المخلوع عمر البشير بشأن ادرة جزيرة سواكن،الى جانب تواتر الحديث عن رغبة اريتريا فى عدم تمثيل قبائل معارضة على رأس سلطة الاقليم المتاخم لحدودها وبالتالى تحاول كل من تركيا واريتريا استعادة دورها ونفوذها من خلال مد شبكاتها التحتية فى المجتمع المحلى فى شرق السودان. ومن ناحية اخرى فان ظهور الفرص الاقتصادية والسياسية والاستثمارية بالاقليم جراء اتفاق السلام الموقع مع الحكومة الانتقالية اصبح دافعا نحو ظهور شكل اخر من التوترات بين قبيلة البنى عامر التى تمثل سكان الاقليم الاصليين وقبائل النوبة الوافدين،وتلك النزاعات ذات خلفية سياسية جراء الخلاف على نسب المشاركة فى حكم الاقليم [25]

السيناريو الثانى:سيناريو تفاؤلى ينبنى على ان تلك النزاعات القبلية قد تنتهى وتتحقق درجة كبيرة من السلام الاجتماعى ولكن فى المستقبل البعيد حيث ان فرص حل تلك النزاعات تتوفق بدرجة كبيرة على مخاطبة جزور المشكلة والتى تتمثل فى ازالة المظالم الاقتصادية والسياسية وبناء شخصية سودانية تقوم على روح التعايش والتوافق الاجتماعى وقبول الاخر المختلف عرقيا ،وبالتأكيد فان ذلك لن يتحقق فى المستقبل القريب بل يحتاج عشرات السنين.

فرص حل النزاعات القبلية فى السودان:

يمكن تناول فرص حل النزاعات القبلية فى السودان من جانبين:

الجانب الاول:

مراجعة الطرق التقليدية لحل النزاعات:

المتأمل لواقع حل النزاعات القبلية فى السودان يجد قصورها على الطرق التقليدية التى ظلت مسيطرة طوال تاريخ تلك النزاعات و التى تتسم بالحلول المؤقتة التى سرعان ما ينشب النزاع بعدها. لقد ظل الساسة يكررون ذات السيناريوهات منذ الاستقلال وحتى اليوم حيث مؤتمرات الصلح القبلى ولجان الصلح القبلى ودفع التعويضات والديات بمنظور الانتماء القبلى،فى حين ان الجانى يتسلل بجرمه من وراء القبيلة والزعامات التقليدية ويدفع البسطاء الثمن سواء ان كان حربا او تشريدا او تقتيلا. السؤال هنا ما حجية هذة المعالجات المختلة

وغير المنطقية وغير المنصفة ، وما يدهش لماذا يحاسب المجموع بجريرة الفرد الواحد؟ لماذا لايحاسب الفرد على جرائمه ويتحمل عواقب فعله وما فائدة القوانين السودانية والمحاكم وجهاز القضاء ووزارة العدل اذا كانت هذة هى العقلية التى تتحكم فى مصائر الناس فى القرن الواحد والعشرين؟ان الامر لايستقيم الا بالاتى:[26]

أولا: إعمال مبدأ المحاسبة الفردية والقانونية لكل فرد ارتكب جرما، وانفاذ العقاب وفق القانون وعدم الاعتراف بمبدأ المحاسبة الجماعية، وعدم الاعتراف كذلك بالانتماء القبلى والسلطة القبلية امام القانون

ثانيا: تعزيز وتمكين دور القانون فى المجتمعات المحلية وتنويرها وتثقيفها قانونيا ونقل كافة السلطات الى مؤسسة القضاء وعدم الاعتراف بسلطات الزعامات التقليدية من ناحية قانونية.

ثالثا:الغاء مؤتمرات الصلح القبلى ومسألة الاتفاقيات القبلية واحلال مؤتمرات الثقافة القانونية والمسئولية الفردية بدلا عنها وقوانين حقوق الانسان.

يعكس هذا الجانب ان انهاء وحل النزاعات القبلية لا يتم الا بتطبيق صارم لحكم القانون وفرض الامن واستعادة النظام باحتكار الدولة العنف بمعناها الشامل وعدم السماح للقوى المحلية خارج الدولة للقيام بواجبات الدولة ووظائفها، فضلا عن ضمان وجود قوى لاجهزة الدولة ليس فقط من خلال توفير الامن، وانما بتوفير الخدمات الضرورية لاستدامة الاستقرار والتعايش والاندماج وتوفير الامن الانسانى الشامل لكافة مواطنيها.[27]

الجانب الثانى: مخاطبة جزور النزاع:

تكمن جزور النزاعات القبلية فى السودان فى قضايا التهميش،ويعتبر التهميش كمصطلح وظاهرة ليس بجديد فى القاموس السياسى السودانى فقد كان موجودا كظاهرة يعبر عنها بعدة اشكال وصور،وان لم ياخذ اهتماما كبير فى السابق نسبة لان السودان الحديث كأن يتكون من ممالك وسلطات قائمة بذاتها وحتى بعد انضمام تلك الممالك الى الحكم التركى المصرى فان ارتباط الاقاليم(المديريات) السودانية بالمركز لم يكن قويا الامر الذى كشف عن عمق و وفداحة التهميش مما ادى الى التعبير عن مناهضته بشتى الوسائل الامر الذى قاد الى انفصال جنوب السودان.ان صيرورة ظاهرة التهميش كواقع فى التاريخ السودانى له اسقاطاته على الحاضرمما يستدعى بالضرورة تحليل اثارها المدمرة قدر الامكان مستقبلا.

أصبح مصطلح المناطق المهمشة متداولا فى السياسة السودانية منذ بيان الحركة الشعبية(المنفستو)الصادر سنة 1983 حيث حددت المناطق المهمشة بانها كل السودان ماعدا وسطه حيث توجد العاصمة ومشروع الجزيرة.كما حمل

البيـان الاسـتعمار البريطانـى مسـئولية تهميـش تلـك المناطـق، ثـم حمـل المسـئولية بعـد ذلـك لمـا اطلـق عليه(انظمـة شـلل الاقليـة) فى الوسـط بدايـة مـن العـام 1956. كمـا اشـار المنفسـتو نفسـه ان الحديـث عـن مناطـق مهمشـة فى السـودان مضلـل اذا يوجـد فى المناطـق المهمشـة فئـات لهـا مصالـح مـع القـوى الحاكمـة فى المركـز تتكـون من:الزعامـات القبليـة والادارة الاهليـة واصحـاب المشـاريع ومـلاك الثـروة الحيوانية،بينمـا الاغلبيـة فى المناطـق المهمشـة تعيـش فى فقـر مدقـع والتـى تتكـون مـن فقـراء المزارعـين والرعـاة.(28)

تسـود فى السـودان طـوال تاريخـه ثلاثـة انمـاط مـن التهميـش تتمثـل فى الاتـى:

أولاً: التهميش الاجتماعى:

بحكـم تركيبـة السـودان الاجتماعيـة فـان المجتمـع السـودانى فى غالبـه مجتمعا زراعيـا رعويـا تتحكـم فيـة التكوينـات القبليـة وتهيمـن فيـه قيـم الثقافـة التقليديـة التـى تسـود فى مثـل هـذا النـوع مـن المجتمعـات والتـى تميـز بـين المواطنـين عـلى اسـاس اثنـى وتقسـم النـاس الى احـرار وعبيـد وعـرب وزرقة...الـخ وتحكم عـلى الفرد ليـس مـن خـلال صفاتـه ومؤهلاتـه الشـخصية ولكـن مـن خـلال انتمائـه الاثنـى او القبـلى او الجهـوى، ويتمايـز النـاس فيهـا وفقـا لانتمائتهـم العشـائرية.وقد فشـلت النخـب السياسـية المهيمنـة عـلى السـلطة المركزيـة فى تطويـر مـشروع للبنـاء الوطنى وظلـت غـير قـادرة وغـير راغبـة فى تجـاوز تـركات الاقصـاء والتمييـز الاثنـى والعمـل عـلى بنـاء دولـة المواطنـة المتسـاوية بـلا تمييـز تلـك التـى تمنـح جميـع مواطنيهـا اسـهما متسـاوية واحساسـا مشـتركا بالانتمـاء اليهـا. ومـن العوامـل التـى سـاعدت عـلى اسـتمرار تفـشى التمييـز والاقصـاء غيـاب سـيادة حكـم القانـون وبالتـالى غيـاب اوضعـف الحمايـة الدسـتورية لحقـوق الانسـان سـواء فيمـا يتعلـق بكفالـة الحقـوق نفسها(المسـاواة وعـدم التمييـز) او توفـير الاليـات التـى تضمـن حمايتهـا وعـدم انتهاكها(اسـتقلال القضـاء) وذلـك فى معظـم سـنوات مـا بعـد الاسـتقلال.(29)

تنجـح فـرص ازالـة التهميـش الاجتماعـى كاحـد اهـم فـرص تحقيـق السـلام المجتمعـى بـأن يدخـل المجتمـع السـودانى عصـور واطـوار الحداثـة الثقافيـة والتحديـث الاقتصـادى والاجتماعـى والمدخـل الطبيعـى لذلـك، مـن بـين اشـياء عـدة هونقـد وتفكيـك قيـم الثقافـة السـودانية السـائدة وقيـام الدولـة بواجبهـا فى اصـلاح التعليـم والثقافـة والاعـلام واعـادة كتابـة التاريـخ الوطنـى والاعـتراف بمسـاهمات كل المجموعـات السـودانية وسـن القوانـين التـى تجـرم كافـة اشـكال التمييـز الاثنـى وتعاقـب عليهـا بعقوبـات رادعـة. ويأتـى كل ذلـك بعـد الوصـول الى عقـد اجتماعـى دسـتورى اقتصـادى وثقـافى جديـد يقـوم عـلى مبـدأ المواطنـة المتسـاوية بـلا تمييـز. ويمكـن للمجتمـع المدنـى والاهـلى والناشـطين والجامعـات والاعـلام والاحـزاب ان

يلعبو دورا هاما يعضد الجهود الحكومية فى مكافحة التمييز وخطابات الكراهية الاثنية المنتشرة, وتنمية ثقافة المساواة وعدم التمييز واحترم كرامة البشر وحقوقهم انطلاقا من مبدأ ان جميع البشر يولدون احرارا وهم متساوون فى الحرية والكرامة[30]

كما يقع على كاهل الدولة السودانية بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز العنصرى 1969 والتى تشكل الاساس المعيارى الذى تستند عليه كافة الجهود الدولية للقضاء على التمييز العنصرى واجب حظر التمييز العنصرى والقضاء عليه بكافة اشكاله. لكن وبالرغم من انضمام السودان لهذة الاتفاقية فى مارس 1977،لم يصدر تشريع خاص يضمن نصوص الاتفاقية فى القانون السودانى او يجرم افعال التمييز العنصرى ويعاقب عليها بعقوبات مناسبة تعكس جسامة هذة الجرائم .حيث يجب اصدار قوانين تكفل الحق فى المساواة وعدم التمييز لاى سبب وتجرم افعال العنصرية ويجب كذلك اصدار السودان الاعلان الاختيارى الذى يعترف باختصاص لجنة القضاء على التمييز العنصرى فى تلقى بلاغات الافراد او الجماعات الذين يدعون انهم ضحايا اعمال التمييز بموجب نص المادة 14 من الاتفاقية. وفى ظل ظروف التحول والانتقال نحو الديمقراطية التى خلفتها ثورة ديسمبر عام2018 ينبغى ان تأتى هذة الاصلاحات فى اطار مشروع جديد يطرح عقدا اجتماعيا ودستوريا جديدا يتوافق عليه جميع السودانيين يقوم على قاعدة المواطنة المتساوية بلا تمييز.[31]

بالنظر الى تجارب التعايش السلمى فى دول العالم ذات التنوع الحضارى والثقافى يتضح أن التعايش لايتحقق الا باحترام هذا التنوع وعدم الهجوم على ثقافة الاخر او تمييزه وان انصهار الثقافات المتنوعة مع بعضها يكون مصدرا للثراء الفكرى والوئام المجتمعى.هناك مسئولية عظيمة تقع على عاتق الحكومة الانتقالية فى ظل التنوع الهائل ,فليس مطلوب منها فرض صيغة تعايشية على الجميع وانما تكمن مسئوليتها فى ان تترك العلاقات بين الناس تنساب بشكلها الطبيعى،ولكن مع ذلك يجب عليها تهئية البيئة المناسبة لامتصاص كل التناقضات حتى يتم التوصل الى شكل من التعايش تكون فيه الاعراف والعلاقات الاجتماعية السمحة هى الغالبة.[32]

ثانيا:

التهميش الاقتصادى التنموى:

إن التنمية الاقتصادية غير المتوازنة بين الاقاليم من جهه وبين الجماعات المختلفة من جهة اخرى،هى واحدة من العناصر المؤججة للنزاعات فى السودان.

وهـي واحـدة مـن ظواهـر الاقتصـاد الاسـتعمارى الـذى ركـز مشروعـات التنميـة فى وسـط السـودان حيـث مـشروع الجزيـرة وغـيره والعاصمـة القوميـة الخرطوم.هـذا النمـط غـير المتـوازن فى التنميـة لـم يتـم تغيـيره بـل تـم تعزيـزه طـوال فـترة مابعـد الاسـتعمار .لهـذا فليـس مـن المسـتغرب ان نـرى العلاقـة التلازميـة بـين الغبـن التنموى والنزاعـات مـن قبـل الاقاليـم المهمشـة ضـد المركز،حيث السـلطة والثـروة وفـرض الذات والهويـة.[33]

لقـد شـهد السـودان سلسـلة مـن الاخفاقـات فى تحقيـق التنميـة القوميـة المتوازنة،مصحوبـا باثـار سـالبة عديـدة سـاهمت وبشـكل رئسي فى اخفـاق الخطـط التنمويـة حيـث يتضـح التركيـز الواضـح لفـرص التنميـة فى مناطـق الوسـط والشـمال بينمـا تعانـى اطـراف السـودان الاخـرى مـن التهميـش الاقتصادى.نتيجـة لذلـك نشـأت علاقـات وظيفيـة بينيـة غـير متكاملـة وغـير متكافئـة واسـتغلالية بـين المركـز والهامش.هـذه العلاقـة جعلـت اقاليـم المركـز تقـوم بدورهـا كاقطـاب نمـؤ فى المجـالات الاقتصاديـة معتمـدة فى ذلـك عـلى اسـتقطاب مـوارد اقاليـم الهامـش الطبيعيـة والبشريـة ،بينمـا تصـدر اليهـا منتجـات وخدمات،وذلـك لتعزيـز عمليـة الاسـتقطاب لصالـح المركـز الاقتصـادى دون ان يشـهد ذلـك تحـولات ايجابيـة فى التكامـل الاقتصـادى.أن الثنائيـة الحـادة بـين اقاليـم المركـز والاقاليـم المهمشـة وتكويـن الفعاليـات الاجتماعيـة عـلى اسـس اثنيـة واقليميـة وعدم الاسـتقرار واتسـاع رقعـة النزاعـات القبليـة والحـرب الاهليـة كلهـا نتائـج حتميـة للتنميـة الاقتصاديـة غـير المتوازنـة.[34]

لتخفيـف حـدة التطـور غـير المتـوازن يجـب تخصيـص مـوارد واسـتثمارات اكـبر للاقاليـم الاكثـر تخلفـا واحـداث تحـول فى بنيـة الاقتصـاد التقليـدى وذلـك مـن خلال الاتـى[35]:

(أ) تدخـل جهـاز الدولـة لتوفـير تسـليف زراعـى وخدمـات فنيـة متكاملـة مـن البحـوث والارشـاد الزراعـى وتشـجيع الصناعـات الحرفيـة وصناعـات القريـة

(ب) تجميـع صغـار المزارعـين فى مـزارع تعاونيـة طوعيـة بهـدف حـل مشـاكل التمويـل والتسـويق وتطويـر وسـائل الانتـاج وتحديثهـا.

(ج) وضـع سياسـات اقتصاديـة وماليـة تهـدف لاعـادة توزيـع الدخـل القومـى لصالـح المنتجـين مـن خـلال اسـعار مجزيـة وسياسـة ضرائـب تسـمح بتجميـع الفوائـض الاقتصاديـة لتمويـل مشـاريع اسـتثمارية جديـدة

(د) توفـير ميـاه الـشرب باصـلاح الحفائـر واسـتغلال الميـاه الجوفيـة واقامـة الخدمات عـلى الخيران

(هـ) تقليـل التفـاوت فى الخدمـات الاجتماعيـة مـن تعليـم وصحـة وذلـك باتخـاذ

سياسات تشجيعية لدفع المعلمين والاطباء للعمل فى المناطق الاقل نموًا بتوفير السكن واستحداث العلاوات والحوافز واعطاء الاولوية فى البعثات للذين يعملون فى تلك المناطق والتركيز على فتح مدارس ومستشفيات جديدة.

(و) تنمية وتطوير الثروات الطبيعية فى تلك المناطق من مواشى وغابات وغيرها وصيانتها من الاستخدام العشوائي.

(ز) استغلال البترول والمعادن الاخرى وتخصيص نسبة من العائد للاقليم المعين بالعملة الصعبة تخصص للتنمية فوق نصيب الاقليم من الخطة القومية. ويمكن اعداد برامج خاصة ضمن الخطة القومية تكون مدخلا لتنمية المناطق الاكثر تخلفا(دارفور،كردفان،النيل الازرق،شرق السودان) ويجب ان تقوم هذة البرامج على الاتى(36):-

أ.دارفور:

1. التركيز على تنمية جبل مرة وتطبيق نتائج البحوث والتجارب والتوسع فى زراعة البساتين.
2. صيانة موارد المياه القديمة وبناء خزانات على الخيران وحفائر جديدة وحل مشكلة مياه الفاشر.
3. البدء فى استغلال حفرة النحاس وأى معادن اخرى تثبت عليها امكانية الاستغلال التجارى.
4. الاهتمام بالثروة الحيوانية بتوفير العلف والخدمات البيطرية والماء على طرق الماشية ودخول الدولة كمشترى للماشية لتركيز الاسعار وايجاد الاسواق الجديدة.
5. ضرورة اعادة الغطاء النباتى بنشر بذور الحشائش لاستعادة المراعى التى ضربها الجفاف والتصحر وتصحيح التجاوزات فى تحديد مسارات الماشية لمنع الصدامات القبلية.
6. تحسين خط السكة حديد نيالا واكمال شبكة الطرق بحيث تصل كتم-ام كدادة وبالتالى ترتبط مناطق الاقليم ببعضها البعض.

ب.كردفان:

1. توسيع الخدمات البيطرية وزراعة العلف وحفظه بالوسائل الحديثة.
2. البدء الفورى فى استغلال بترول جنوب كردفان وتخصيص نسبة من العائد للاقليم
3. تشجيع برامج اعادة تعمير حزام الصمغ العربى واتخاذ سياسة تسعيرية تحفز المزارعين للحفاظ على جنائن الهشاب.

4. السعى لتجميع صغار المزارعين فى تعاونيات وتقديم الخدمات الزراعية لهم.
5. دعم تجارب التمويل الزراعى التعاونية وتوسيعها.
6. ضرورة اعادة الغطاء النباتى بنشر بذور الحشائش لاستعادة المراعى التى ضربها الجفاف والتصحر وتصحيح التجاوزات فى تحديد مسارات الماشية لمنع الصدامات القبلية.

ج.جنوب النيل الازرق:

1. زيادة فروع البنك الزراعى لحل مشاكل التمويل،وجمعيات تعاونية لحل مشاكل التسويق.
2. ايقاف أى توسع جديد فى الزراعة الالية بالمنطقة الى حين تحديث الزراعة التقليدية.
3. تطوير مناجم الكروم وعمليات تعدين الذهب الصغيرة بالنظر الى ادخال تكنولوجيا تعدين مناسبة وانشاء جمعيات للمنتجين للتسويق حسب السعر العالمى.
4. اعادة تنظيم خطوط المرعى ومراحيل الرعى لتفادى الصدامات والمنازعات بين الرعاة والمزارعين.
5. تشييد طرق دائمة لتفادى عزلة المنطقة فى الخريف.

رابعا:شرق السودان:

1. اعادة هيكلة صندوق اعمار الشرق ومراجعة طريقة تنفيذه للمشاريع بحيث تتوافق مع احتياجات المنطقة.
2. اقامة شبكات مياه وحفر ابار مياه الشرب وتطوير بناء السدود ومعالجة ا لميا ه.
3. وضع خطة للتعليم من خلال مشروع متكامل لدعم التعليم يقوم على التوعية باهمية التعليم ومنافعه بالذات للفتيات.
4. دعم وترقية النظام الصحى.
5. اقامة المشاريع الزراعية القومية وازالة المسكيت وادخال التقانة الحديثة حيث يضم الاقليم اهم واغنى ولاية زراعية وهى مدينة القضارف[37]
6. الاهتمام بالسياحة وجزب السواح من خلال بسط الامن وترقية البيئة وتطوير مظاهر السياحة وبالزات فى مدينتى بورتسودان و كسلا التان تمتازان بالمظاهر السياحية الطبيعية.
7. الاهتمام بالمناطق الغنية بالموارد المعدنية ومحاولة استغلال تلك الموارد بحيث تخصص نسبة منها لتنمية المنطقة مثلا الذهب فى منطقة ارباب.
8. ذيادة نسبة المخصص من موارد ميناء البحر الاحمر الذى يضم اهم المناطق التجارية الحرة بحيث تذهب تلك النسبة من الموارد لتنمية المنطقة

ثالثا: التهميش السياسى:

ورد فى الكتاب الاسود ان ثلاثة قبائل نيلية قد هيمنت على المشهد السياسى فى السودان وهى بالتحديد: الشايقية والجعليين والدناقلة،كما ورد فيه إن السلطة فى السودان تتركز فى ايدى نخبة من جهة اقليمية واحدة ،حيث ان الاغلبية العظمى من اعضاء حكومات السودان المختلفة من وزراء ووزراء دولة ودستوريين فى مختلف المناصب ينحدرون من الولاية الشمالية تليها ولاية النيل نهر النيل حيث يتوزع حكام السودان بالاسم والقبيلة والجهة ما بين شايقية ودناقلة ومحس وجعليين اما بقية جهات وقبائل السودان وعلى وجه الخصوص ولايات دارفور وكردفان فلا اثر لها بين قادة السلطة الحاكمة فى السودان.هذا الواقع كرس مايعرف بفكرة التهميش السياسى للقبائل والاقاليم الاخرى مما ادى الى تكوين الحركات المسلحة والتى خاضت مع الحكومة المركزية الكثير من الحروب.حيث تقاتل الحركات المسلحة السودانية منذ عام 2003. [38]

حافظ مطلب السلام فى السودان على اولوية مطلقة طوال تاريخه الحديث خصوصا فى اعقاب اى تغيير سياسي،بعد ثورتى 1964 و1985 وهاهو يحافظ على المكانة نفسها المتقدمة فى أعقاب ثورة ديسمبر 2018،وقد تكونت بعد كل ثورة اما موائد مستديرة للحوار الوطنى ،واما مؤتمرات جامعة،او مفوضية سلام كما بعد ثورة ديسمبر الأخيرة.[39]

سلكت الحكومة المركزية فى اتفاقياتها المختلفة مع الحركات المسلحة مسلك توزيع الفرص السياسية على اسس قبلية وجهوية الا ان ذلك لم يحقق نتائجا ايجابية حيث اصبحت القبائل فى المنطقة الواحدة تتنازع فيما بينها حول نسب التمثيل،كما ترى بعض الحركات ان تلك المشاركة بسيطة ولا تتناسب مع عدد السكان فى المنطقة.وبعد التغيير الذى شهده السودان بثوزرة ديسمبر 2018 وزوال حكم الانقاذ ودخول البلاد فترة حكم انتقالى كان من اول اولياته تحقيق السلام حيث منحت الوثيقة الدستورية مجلس الوزراء سلطة تنفيذ واقرار مشروع السلام عبر رعاية المجلس السيادى ومفوضية السلام فكانت المفاوضات مع الحركات المسلحة.والتى تركز على خمسة مسارات هى:مسار اقليم دارفور غربا، ومسار ولايتى جنوب كردفان جنوبا والنيل الازرق جنوب شرق البلاد،ومسار شرق السودان،ومسار شمال السودان ،ومسار وسط السودان.

مرت مفاوضات السلام بين الحكومة الانتقالية والمسارات الخمسة بمحطات ومنعطفات كثيرة ادت الى الوصول لاتفاق مع بعض المسارات(الشرق والوسط والشمال) وتعثر الوصول الى اتفاق مع مسارى الغرب(دارفور) مسار جنوب

كردفان والنيل الازرق، وهما المساران الاكثر خطورة حيث تتعدد وتتشابك قضاياهم،فهى تشكل اساس عملية السلام باعتبارها مناطق النزاعات والحروب الاساسية وتواجه عملية السلام تعقيدات بسبب تباين مواقف الحركات المسلحة وتقسيم التفاوض الى مسارات،بجانب صياغة منظومة للسلام الشامل تستوعب الجميع فى برنامج عمل يوصل البلاد لاجراء انتخابات فى اجواء مستقرة تنقل السلطة لحكومة مدنية قادرة على احداث تحولات استدامة السلام.(40)

طرحت الجماعات المسلحة عدد من القضايا للتفاوض حولها تتمثل كلها فى كيفية معالجة الاسباب الجزرية للصراع وتشمل التهميش السياسى والاجتماعى والاقتصادى وهيمنة المركز على الاطراف وكذلك من القضايا المطروحة للنقاش ترتيب عملية تقاسم السلطة وقضية نزع السلاح وتسريح قوات الحركات المسلحة واعادة ادماجها وكذلك التقاسم العادل للعائد من استخراج الموارد الطبيعية مثل الذهب واليورانيوم والحديد والنحاس والنفط.(41)

فى حال استطاع طرفى التفاوض الوصول لاتفاق نهائ فى جميع المسارات فانه ينبغى تتوفر المتطلبات الاتية حتى تتحقق استدامة السلام:(42)

أولا:توفير مساحة للسلام الاجتماعى الذى ربما شكل فى الماضى سبب رئسيئ لاندلاع اول تمرد بالبلاد فانعدام الثقة مابين ابناء الوطن الواحد كان عامل اساسى فى انهيار جميع اتفاقيات السلام السابقة.

ثانيا:اقرار قانون لمكافحة التمييز العرقى واقامة مؤتمر للسلام الاجتماعى اشبه بتجربة جنوب افريقيا.

ثالثا: تحقيق تطلعات اصحاب المصلحة الحقيقية وهم ضحايا الحروب حتى لا يتسلل الاحباط واليأس الى قلوبهم ويحنون الى الرجوع للبندقية فى المستقبل.

وكذلك تشمل متطلبات استدامة السلام الاتى:

رابعا:تحقيق التوافق حول برنامج يتضمن كافة الجوانب السياسية والاقتصادية وعلاج الافرازات الاجتماعية للحرب واطلاق مايعرف بالمصالحة الشاملة للسودانيين لاعادة رتق النسيج الاجتماعى.

خامسا:وضع مصفوفة مشروعات لاعادة تأهيل المناطق المتأثرة بالحرب وحث الشركاء اقليميا ودوليا بدعم تلك المشاريع.

سادسا:الاهتمام بقضايا العدالة ومحاسبة كل من تسبب فى تشريد وسقوط الاف القتلى بمناطق دارفور والنيل الازرق وجنوب كردفان،وتعويض الذين تعرضت ممتلكاتهم ومواردهم لضياع وتلف جراء تلك الحروب.

سابعا: توفيرموارد ضخمة لمعالجة قضايا التعويضات واعادة التوطين واعادة الدمج والتسريح ،وقد درجت التجارب الدولية فى توفير الموارد اللازمة لبناء وحفظ السلام على طلب دخول البعثة الاممية حتى تدعم توفير تلك الموارد.(43)

ثامنا:الاتفاق على نسب المشاركة فى حكم الاقليم على ان يكون ذلك ملحقا ومرفقا مع نص

الاتفاق بحيث يكون ملزم للقبائل.

تاسعا:مراجعة كافة الاتفاقيات الخاصة بادارة الموانئ وذلك لسد المنافذ التى من الممكن ان تتسرب منها بعض القوى الخارجية(مسار الشرق).

عاشرا:مواجهة الاستقطابات الاقليمية فى منطقة البحر الاحمر(تركيا-ارتيريا).

حادى عشر:انشاء الية قانونية لادارة التداخل الحدودى وتدفق القبيلة الواحدة بين دولتين كما فى حالة البنى عامر بين السودان وارتيريا والزغاوة بين السودان وتشاد.

الخاتمة :

تناولت الدراسة مستقبل النزاعات القبلية وفرص الحل فى السودان من خلال اربعة محاور حيث استعرض المحور الاول خلفية عن النزاعات القبلية فى السودان واسبابها والتى تمثلت اهمها فى الصراع حول الموارد من ارض ومياه مع وجود مجموعة من العوامل المساعدة،كما تناول هذا المحور الوسائل المختلفة لحل تلك النزاعات والمتمثلة فى مؤتمرات الصلح والجودية والادارة الاهلية كما فى دارفور وكردفان واتفاق القلد كما فى شرق السودان.اما المحور الثانى

فقد حلل التحديات المختلفة التى واجهت تلك النزاعات مثل انتشار السلاح وتسييس القبيلة بالاضافة الى تحدى الدولة منقوصة السيادة.وقدم المحور الثالث سيناريوهات للنزاعات القبلية الاول يتمثل فى تفاقم تلك النزاعات واذدياد حدتها فى حال تحقق سلام شامل ام لم يتحقق. اما السيناريو الثانى فقد قام على امكانية انتهاء النزاعات القبلية فى المستقبل البعيد فى حال اذا ماتم مخاطبة جزور الازمة القبلية من قضايا التهميش الاجتماعى والاقتصادى والسياسى وارساء قيم السلام الاجتماعى.اما المحور الرابع فقد طرح فرص لحل تلك النزاعات من خلال جانبين الاول يتمثل فى الغاء الطرق التقليدية لحل تلك النزاعات و التطبيق الصارم للقانون على الكل دون استثناء،ويتمثل الجانب الثانى فى مخاطبة جزور المشكلة والمتمثلة فى معالجة قضايا التهميش الاجتماعى والاقتصادى والسياسى بالاضافة وضع مجموعة من الاجراءات التى تمكن من استدامة السلام الاجتماعى فى مناطق النزاعات القبلية فى دارفور وجنوب كردفان وشرق السودان.

النتائج:

أولا:يعتبر انتشار السلاح وتسييس القبيلة ونموذج الدولة منقوصة السيادة من اكبر التحديات التى تواجه فرص حل النزاعات القبلية فى السودان.

ثانيا:فشلت جميع محاولات حل النزاعات القبلية فى السودان ،نتيجة لعدم مخاطبة جزور المشكلة القبلية

ثالثا:يرتبط مستقبل حل النزاعات القبلية فى السودان بمدى قدرة النظام على معالجة قضايا التهميش الاجتماعى والاقتصادى والسياسى.

التوصيات:

أولا:جمع السلاح ومكافحة انتشاره بطريقة غير شرعية بحيث لاتمتلكه الا القوات النظامية فى البلد.

ثانيا:يجب على الدولة ان تبسط سيادتها وسلطاتها على جميع اطراف البلاد وان تستخدم القوة والقانون لفرض الامن وبسط السلام.

ثالثا: اعمال مبدأ المحاسبة الفردية والقانونية لكل فرد ارتكب جرما، وانفاذ

العقــاب وفــق القانــون وعــدم الاعــتراف بمبــدأ المحاســبة الجماعيــة، وعــدم الاعــتراف كذلــك بالانتمــاء القبــلى والســلطة القبليــة امــام القانــون.

رابعا:يجــب عــلى النظــام الحاكــم ومؤسســاته المختلفــة ان تعمــل جاهــدة عــلى ازالــة الفــوارق الاجتماعيــة والاقتصاديــة والسياســية بــين المركــز والاطــراف مــن خــلال خطــط اســتراتيجية ناجــزة تقــوم عــلى تحقيــق التنميــة المتوازنــة وتحقيــق العدالــة فى توزيــع الســلطة والثــروة.

المصادر والمراجع:

(1) بـدر الديـن عبـد اللـه الامام،الصراعـات القبليـة فى السـودان:الجزور التاريخيـة والابعاد،القاهرة،مكتبـة جريـرة،2017،ص27

(2) نفس المصدر،ص29

(3) صحيفة الايام (السودانية)،العدد6145،لسنة1987

(4) محجـوب محمـد صالـح، البحـث عـن الحلـول الجزريـة للصراعـات القبلية،راديـو دبنقا، 21مايـو 2015 عـلى الربـطhttps:\\www.dabangasudan.org

(5) اسـماعيل محمـد على،التنـوع القبـلى فى السـودان نعمـة ام نقمة،صحيفـة الاندبندنت(النسـخة العربيـة)،6 ينايـر 2020

(6) عبـدة مختـار موسى،اثـر القبيلـة فى الاسـتقرار السـياسى فى السـودان،مجلة المسـتقبل العربى،العدد463،ديسـمبر 2017

(7) نفس المصدر

(8) -8بهـاء الديـن مكاوى،تسـوية النزاعـات فى السـودان،الخرطوم،مركز الراصـد للدراسـات،2006

(9) نفس المصدر

(10) يوسـف خميـس ابـو فـارس،دور الجودية فى حـل النزاعـات فى السـودان،ورقة قدمـت فى نـدوة الممارسـة الديمقراطيـة الشـعبية فى الـتراث الافريقى،ليبيا،مركـز الدراسـات والبحـوث

(11) حامـد ابراهيـم،شرق السـودان بعـد الثورة،صحيفـة الاضـواء الكترونيـة، 4- 1- 2020

(12) صحيفـة السودانى(السـودانية)،حكاية عـرف اصبـح قانونا، بتاريـخ 6- 11- 2014

(13) حامد ابراهيم ،مصدر سابق

(14) عبـد الكريـم عبـد الفراج،انتشـار الاسـلحة ومهدداتها،صحيفـة الانتباهـة السودانية(النسـخة الكترونيـة)،16-3-2013

(15) تقريـر شـبكة عايـن الكترونية،انتشـار السـلاح الخطـر الـذى يهـدد مسـتقبل السـودان،3--4فبر2019

(16) عبـد الحميـد عوض،جمـع السـلاح فى السـودان مهمـة صعبـة قبـل تحقيـق السـلام،صحيفة العربـى الجديد،-12مايـو2020-

(17) عبـاس محمـد صالح،جمـع الاسـلحة بدارفـور وتحـدى انهـاء العسـكرة،صحيفة عرب(النسـخة الكترونية)،اغسـطس 2017

(18) عبد الحميد عوض صالح،مصدر سابق
(19) عباس محمد صالح،الصراعات القبلية ونموذج الدولة منقوصة السيادة،صحيفة عرب،يوليو 2017
(20) نفس المصدر
(21) اسماعيل عبد الله،الانقاذ وتسييس القبيلة،صحيفة صوت الهامش الكترونية،فبراير2018
(22) محمد جميل احمد،القبائل السودانية ومسارات التسييس،صحيفة العربى الجديد،بتاريخ
(23) نفس المصدر
(24) اسماعيل عبد الله ،مصدر سابق
(25) اسامة سعيد،التوترات الاقليمية وتضاعف الاستقطاب شرق السودان،صحيفة العرب،9 يوليو 2020
(26) بخيت اوبى،دولة القبائل ام دولة المؤسسات فى السودان،صحيفة صوت الهامش،سبتمبر 2019
(27) عباس محمد صالح ،مصدر سابق
(28) تاج السر عثمان الحاج،الجزور التاريخية للتهميش فى السودان، الخرطوم، 2006
(29) ناصف بشير الامين،العنصرية فى السودان اسبابها وسبل القضاء عليها،صحيفة التغيير (السودانية)10-7-2020
(30) نفس المصدر
(31) نفس المصدر
(32) منى عبد الفتاح،جدل التعايش السلمى فى السودان،صحيفة الاندبندنت (العربية)،فبراير 2020
(33) عبد الغفار محمد احمدوقونار سوريو،معضلة بناء الدولة السودانية فى ظل غياب التنمية واستمرار النزاعات،نقلا عن صحيفة التغيير(السودانية)،فبراير 2013
(34) صحيفة التغيير(السودانية)، التنمية غير المتوازنة وجدلية المركز والهامش فى السودان،يونيو 2013
(35) وثيقة الحزب الشيوعى السودانى،نقلا عن تاج السر عثمان،الجزور التاريخية للتهميش فى السودان ،مصدر سابق

(36) نفس المصدر
(37) صحيفة الانتباهة(السودانية)، -31اكتوبر 2019
(38) صحيفة المجهر(السودانية)،19-12-2013
(39) امانى الطويل،صحيفة الاندبندنت العربية،-13سبتمبر2019-
(40) صحيفة الشرق(الاماراتية) النسخة الكترونية،8يوليو 2020
(41) ياسمين عبد اللطيف،مفاوضات لانهاء كل الحروب فى السودان،مجلة قضايا افريقية(النسخة الكترونية)23 نوفمبر 2019
(42) علاءالدين محمدابكر،تحديات السلام القادم،صحيفةالتيار(السودانية)،يوليو2020
(43) الهضيبى ياسين، تحديات السلام ومخاوف صناعة الحرب،صحيفة اخبار اليوم(السودانية)،3 -اكتوبر 2019

الدور التاريخي للجودية في دارفور والقلد

في شرق السودان في فض النزاعات

د.أحمد سمي جدو محمد النور

أستاذ التاريخ المشارك - جامعة السودان المفتوحة

المقدمة :

لقد ظلت الادارات الأهلية في السودان ولفترات طويلة تحكم المجتمعات التي تخضع لسلطتها المباشرة من القبائل المختلفة، وفقاًلقيم ومبادئ وأعراف مجتمعية محلية، أسهمت إلي حد كبير في تنظيم الحياة الاجتماعية بين تلك الكيانات، وأسست لعلاقات مجتمعية متجذرة وراسخة ، شدت كل القبائل في دارفور وشرق السودان إلي بعضها البعض ، بحيث تحقق التوافق والانسجام بين كل المكونات الإثنية والعرقية ، عبر آليات وأعراف وعادات وتقاليد متوارثة عن الأسلاف والأجداد، وحفظتها الذاكرة الشعبية كل هذه المدة الطويلة .حتي أصبحت قوانين عرفية يتحاكم اليها الناس عند حدوث المشاكل والنزاعات بين الأطراف المتحاربة . ففي دارفور مثلاً هناك ثلاثة مؤسسات أهلية لا يمكن اغفالها أو تجاهلها عند الحديث عن العرف الأهلي أو الموروث الشعبي، وهي الدار أو الحاكورة ، والعرف ،والادارة الأهلية . وذلك لما لها من دور قوي في ضبط سلوك الأفراد ذوي العلاقة بتلك المؤسسات، من خلال تطبيق القوانين العرفية المستمدة من العادات والتقاليد السائدة في مجتمع دارفور وشرق السودان ، والتي تحظي بقبول واسع من كل الأطراف ، باعتبارها الشرائع والقوانين المنظمة لكل مناحي الحياة ، داخل القبيلة الواحدة ، وفي علاقاتها مع القبائل الأخرى التي تشاركها السكن في الدار أو الحاكورة أو تجاورها، والتي أسهمت في تحقيق السلام الاجتماعي وديمومته ، ووظفت تلك القوانين والأعراف في حل الكثير من المشاكل ، وفض النزاعات التي ظلت تحدث من وقت لآخر ،بل واحتوائها في مهدها قبل أن تتطور وتستفحل وتستعصي علي الحل . ومن تلك الآليات والقوانين العرفية الجودية كآلية معمول بها في دارفور ، والقلد كآلية معمول بها في شرق السودان .

أهداف البحث:

يسعي هذا البحث إلي تحقيق الأهداف الآتية:

1. تعريف الجودية وابراز دورها التاريخي في حل الصراعات والنزاعات التي ظلت تحدث بين الأفراد والقبائل في دارفور .
2. تعريف القلد وبيان قوة تأثيره علي مجتمع البجة بشرق السودان ، وكيف أنه قد أسهم في وقف الكثير من المواجهات بين المكونات الاجتماعية لشرق السودان.
3. الوقوف علي طبيعة الصراع بين مكونات المجتمع في كل من دارفور وشرق السودان .
4. تسليط الضوء علي دور الوسطاء من الحكماء وأصحاب الرأي والخبرة والتجربة، في احتواء الصراعات والنزاعات الأهلية ، التي كانت سبباً في تعطيل برامج التنمية ، وحدوث الانفلات الأمني الذي انتظم دارفور وشرق السودان في فترات سابقة .
5. الوقوف علي أسباب فشل الجوديات والمؤتمرات القبلية التي انعقدت في الآونة الأخيرة، وبإشراف من الدولة وأجهزتها الأمنية والشرطية ، وقواتها المسلحة المنوط بها وقف العدائيات واظهار هيبة الدولة .

أهمية البحث :

تبدو أهمية البحث في أنه يسلط الضوء علي بعض آليات فض النزاعات في السودان ، المسنودة بالأعراف والتقاليد المجتمعية المعمول بها في كل من دارفور وشرق السودان . وتزداد أهمية البحث في أنه يستعرض دور مؤسسة الأجاويد التاريخي في فض النزاعات واحتواء الصراعات ، التي ظلت تحدث في أجزاء من دارفور وشرق السودان ، وبيان ما تتوصل إليه من حلول أسهمت في خلق حالة من التعايش السلمي والقبول بالآخر ، من خلال المؤتمرات القبلية الكثيرة التي عقدت في فترات متباعدة بشرق السودان ودارفور . وتظهر أهمية هذا البحث في أنه يستعرض الأسباب التي كانت وراء النزاعات والصراعات التي ظلت تحدث من وقت لآخر في أجزاء متفرقة من السودان ، والتي مردها إلي أن بعض القبائل قد اتخذت من الحدود المشتركة بين دارفور ودولة تشاد وطناً لها ، فظلت تؤثر وتتأثر بما يجري من أحداث سياسية في البلدين . الأمر الذي أثر في البناء الاجتماعي والتركيبة السكانية ، بحيث أصبح السودان وطناً مشتركاً لعبت فيه الروابط الاجتماعية الدور الحاسم في عملية النسيج الاجتماعي ، بحيث أصبحت دارفور عرضه وبشكل مستمر للتنوع العرقي والاثني واللغوي ، ومنطقة تداخل سكاني ، مصدره الجارة تشاد ، بحيث أسهمت هذه السمة في بروز النزاعات والصراعات حول المراعي وموارد المياه، والحدود الادارية الداخلة في سيادة ونفوذ القبائل صاحبة الأرض ، التي أصبحت ملاذاً لتلك القبائل النازحة من تشاد ، بسبب الحروب الأهلية من جراء الصراع التشادي التشادي ، والصراع الليبي التشادي ، الذي كان سبباً في بروز ظاهرة النهب المسلح ، التي أدت إلي تعطيل مشاربع التنمية في دارفور والإخلال بالأمن والاستقرار، وأضرت بالأنشطة التجارية بين المدن والأرياف .ووفرت المناخ الملائم لحدوث الصراعات والنزاعات التي تمت بالفعل ، بحيث تطلب الأمر تدخل الأجاويد والحكماء لاحتوائها في مهدها، قبل أن تتطور الي حروب أهلية مدمرة تقضي علي الأخضر واليابس، وتحدث شروخاً في النسيج الاجتماعي يصعب رتقها .

منهج البحث :

إن المنهج المتبع في كتابة هذا البحث هو المنهج الوصفي التحليلي المستند الي المصادر الوثائقية ، والمتبع عادة في تحليل الدراسات المتداخلة ، بهدف إثراء مادة البحث وموضوعه .

مفهوم الجودية :

الجوديـة مصطلـح سـوداني قديـم يعنـي بتسـوية وحـل الخلافـات التـي تحـدث بـين أفـراد المجتمـع ، دون اللجـوء الي المحاكـم المنتـشرة بالبـلاد [1] كمـا وتعني الجوديـة الأجاويـد وهـم الجماعـة التـي تلعـب دور الوسـاطة بـين المتخاصمـين لحـل خلافاتهـم بالحسـني والـتراضي ، مسـتندين في ذلـك إلي الأعـراف والعـادات والتقاليـد الموروثـة في المجتمـع المعـين . لذلـك احتلـت الجوديـة مكانـة تاريخيـة مرموقـة في مجتمـع دارفـور وشرق السـودان ، وأحيطـت بهالـة مـن القدسـية والاحـترام والتقدير، اذ لايخـرج عـن قـرارات الجوديـة إلا مـن تمـرد عـلي العـرف الاجتماعـي السـائد ، وفي هـذه الحالـة يطلـق عـلي هـذا الشـخص لفـظ (كسـار الخواطـر) ، لاعتقادهـم بـأن مـن يكسر بخاطـر الأجـواد ، ويرفـض الحلـول أو القـرارات التـي تصـدر عـن مؤسسـة الأجاويـد فحتمـاً يصـاب بـضرر جسـيم ، وفي وقـت قريـب ، سـواء كان ذلـك في نفسـه أو أسرتـه أو أبنائـه أو مالـه . ولذلـك يحـاط الفـرد الـذي يخـرج عـن اجمـاع الأجاويـد بضغـوط اجتماعيـة قاسـية وحـرب نفسـية ضاغطـة ،فسرعـان مـا تعيـده الي جـادة الطريـق ، فيخضـع الي طاعـة الأعـراف والتقاليـد المعمـول بهـا في مجتمعـه . اذا عرفنـا بـأن القبيلـة هـي محـور الحيـاة الاجتماعيـة عنـد العـرب في العـصر الجاهـلي ، باعتبارهـا الوعـاء الجامـع الـذي يضـم في داخلـه كل أفـراد القبيلـة المنتميـة لأصـل واحـد مشـترك ،ممـا يقـوي فيهـم رابطـة العصبيـة القبليـة ، التـي تشـد العشـائر والبطـون والأفخـاذ المكونـة للقبيلـة الأم الي بعضهـا البعـض [2] وفي ظـل هـذه الرابطـة يمكـن تعريـف القبيلـة أو النظـام القبـلي بأنـه نسـق مـن التنظيـم يتألـف مـن جماعـات محليـة ، تمثـل العشـائر والبدنـات وخشـوم البيـوت ، وتقطـن اقليمـاً واحـداً ،وتسـود بـين بطونهـا المكونـة لكيانهـا الاجتماعـي ثقافـة مشـتركة ، ولغـة واحـدة ، واحسـاس قـوي بالتضامـن والوحـدة [3].

في حـين يـري آخـرون بـأن القبيلـة عبـارة عـن كائـن اجتماعـي مسـتقل ، لـه نظمـه وتقاليـده ومفاهيمـه وتصوراتـه ، التـي مـن خلالهـا يسـتطيع أن يطبـع بهـا جميـع أفـراده بأفـكار وعـادات وتقاليـد موحـدة ، لاعتقـاد أفـراد القبيلـة بأنهـم منحـدرون مـن أسرة واحـدة ، تناسـلت مـن أب واحـد، فتنمـوا لديهـم العصبيـة الناتجـة مـن فكـرة القرابـة وصلـة النسـب .[4] تلـك القبيلـة التـي تلقـي عـلي عاتـق أفـراد الكيـان القبـلي مسـؤولية مشـتركة كأن تحملهـم واجـب الدفـاع عـن أرضهـم وعرضهـم ، وهـذا مـا يفسر لنـا رفـض بعـض القبائـل لأي محاولـة اخـتراق أو تذويـب لكيانهـا ، أو المسـاس بحقوقهـا المرتبطـة بـالأرض التـي تعيـش عليهـا ، لمـا في ذلـك مـن تهديـد مبـاشر لوجودهـم ككيـان قبـلي مسـتقل ، والاضرار بمصالحهـم المرتبطـة بوجودهـم المـادي عـلي تلـك الرقعـة مـن الأرض ، التـي يجـب أن تتـم

حمايتها بالأعراف والتقاليد السائدة داخل كيانهم ، والتي تمثل في نظرهم دستور القبيلة الذي يجب علي جميع الأفراد الخاضعين لسيطرة القبيلة حمايته وحفظه ، مما يجعل لتلك العادات والتقاليد وغيرها من السنن الاجتماعية أهمية قصوي باعتبارها من أهم أساليب الضبط الاجتماعي التي ليس من السهل الخروج عليها .[5] باعتبارها موروثات مجتمعية يرثها الخلف عن السلف ، لما لها من صفة الزامية ضابطة وآمرة ، لا يمكن التمرد عليها ، لأنها تمارس ضغطاً نفسياً واجتماعياً علي الفرد ، فتخضعه لقوة تأثيرها الذي يحتم علي جميع أفراد المجتمع ضرورة السير في ركاب العرف القبلي ، والقبول بنتائجه ، ومن يحاول الخروج علي ذلك يقابل من الجماعة بقوة تتناسب وقوة العصبية الكامنة في ضمير تلك الجماعة . [6] واستناداً علي ما تقدم فان أهالي دارفور وشرق السودان مازالوا يتحاكمون لأعرافهم وموروثاتهم الشعبية، التي هي في الواقع عبارة عن مجموعة من القوانين العرفية السائدة في مجتمعاتهم ، مما يشير بوضوح الي سيادة روح البداوة فيهم من خلال تمسكهم بها والاحتكام اليها . وعليه فيجب ألا يتبادر الي الأذهان بأنها قوانين مكتوبة ، ولكنها مستمدة من العادات والتقاليد والأعراف الموروثة عن مجتمعهم القبلي القديم . فالأجاويد أو القضاة هم المسؤولون عن تنفيذ الأحكام العرفية ، لأنهم في الواقع هم رؤساء العشائر والبطون وزعماء القبائل التي يتكون منها مجتمع دارفور وشرق السودان ، اذ لا يحتاج تطبيق هذا النوع من القوانين العرفية علي أفرادهم الي دراسة أو تخصص في جانب معين ، وانما يحتاج فقط إلي المام ومعرفة ودراية بالعادات والتقاليد السائدة في المجتمعات القبلية الريفية.ومن السمات المميزة للقانون العرفي، اهتمامه بضبط حركة المجتمع.[7] بهدف دفع الأضرار وجلب المصالح والمنافع لكل أفراد المجتمع ، مع مراعاة أن هذا القانون العرفي لا يهتم بالدافع الذي أدي الي ارتكاب الجريمة ، وانما يهتم بالجريمة في حد ذاتها كجناية غير منضبطة ، وما تلحقه من ضرر بالمجني عليه . اذ أن من ضمن اهتمامات القانون العرفي الاهتمام بالتعويض أكثر من اهتمامه بتوقيع العقوبة ، كما يولي اهتماماً كبيراً بأداء القسم الذي هو حلف اليمين ، لوجود اعتقاد راسخ وسط مجتمعات دارفور ، ومجتمع شرق السودان، والمجتمع البدوي عموماً بقوة التأثير النفسي الذي يضمن للقسم فعاليته، بل ويعتبر رفض المتهم لأداء القسم اعترافاً ضمنياً بارتكابه الجريمة .

الأجاويد :

ومن المؤسسات التي يتحاكم اليها أفراد المجتمع في كل من دارفور، مؤسسة الأجاويد ، وهم شريحة مميزة ومنتقاة من أفراد المجتمع ، من الذين

اشتهروا بالحكمة والخبرة وكمال التجربة في احتواء المشاكل التي تنشأ بين أفراد القبيلة المعنية ، أو تلك التي تنشأ بين قبيلة وأخري ، من القبائل المجاورة .[8] فهؤلاء الأجاويد والحكماء هم الذين يطبقون العرف للفصل بين المتخاصمين من أفراد القبيلة أو من خارجها .وهم كذلك من يشاركون بقدراتهم الذاتية في مؤتمرات الصلح القبلي ، ذات الصلة بأطراف النزاع أو الصراع المراد احتواؤه، فغالباً ما يتوصل أولئك الأجاويد إلي حلول مرضية ودائمة وغير قابلة للاختراق. ومن القضايا التي يتم تداولها بواسطة الأجاويد أو الجودية ، والتي تدخل في دائرة اختصاصهم مباشرة ، هي قضايا القتل وما يتصل بها من ديات .[9] وقضايا النزاعات التي تنشأ من وقت لآخر بين القبيلة والقبائل الأخرى حول موارد المياه ، ومواطن العشب والكلأ، ومشاكل الحدود الادارية الفاصلة بين القبيلة وجيرانها ، وحدود جنائن الهشاب ، والحدود بين المزارع التي تعرف في دارفور بالتقر.[10]وان انحصر دور هؤلاء في هذا النوع من المشاكل في اطار دور الوسيط بين الأطراف المتنازعة والحكومة، وخاصة فيما يتعلق بالحدود الادارية الفاصلة بين القبائل والمجموعات القبلية المتصارعة . وهنا تبدو مهمة الأجاويد وكأنها مسؤولة فقط من تقريب وجهات النظر ، وزرع بذور الثقة بين الأطراف المتحاربة ، باعتبار أن الحل الرسمي وبتدخل مباشر من الدولة قد لا يعطيوزنا للمشاكل ذات الطابع العرقي والاثني ، وانمايهتم بالقضايا والمشاكل ذات الصلة بالأرض ، باعتبارها أساس الاقتصاد وعماد الأمن الاجتماعي لكل الأطراف المتنازعة ، ولارتباطها وبشكل مباشر بالأنشطة الحياتية الأخرى التي يزاولونها من رعي وزراعة وتجارة .[11] وذلك لأن الانسان لا تصدر عنه أفعاله إلا باعتباره فرداً في ذاته ، أوعضواً في أسره ، أو مواطناً في دولة . الأمر الذي يجعله ملزماً بطبيعة الحال باحترام ما تمليه عليه القوانين العرفية والنظم الاجتماعية الضابطة لسلوك الأفراد في المجتمع المعني . وعادة ما تعقد جلسات الأجاويد في ظلال الأشجار الوارفة ، أو رمال الوديان ، أو الرواكيب المعدة لمثل هذه المناسبات . هذا بالإضافة إلي أن مؤسسة الجودية في دارفور ، قد أصبحت تساهم بشكل كبير في احتواء الكثير من الخلافات والصراعات في مهدها ، وتمنع تطورها ، لذلك وجدت الحكومات السودانية ضالتها في توظيف هذه المؤسسات المجتمعية لمعالجة الكثير من القضايا بعيداً عن المحاكم وتعقيداتها ، والمراحل التي تمر بها ابتداءاً من البلاغات الأولية ومرحلة التحري ، ومرحلة المثول أمام القاضي ، مروراً بعدد الجلسات التي تنعقد للفصل في قضية واحدة من القضايا ، والتي قد تأخذ فترات طويلة تتراوح بين خمسة سنوات الي سبعة سنوات أحياناً ، لذلك بدأت الحكومة في تشجيع مثل هذه الجوديات ، وافساح

المجال لها ، لتؤدي دورها في حلحلة الكثير من الخلافات والصراعات في مهدها. خاصة وقد درجت بعض المحاكم إلي إعادة بعض القضايا ليتم حلها عن طريق الجودية. باعتبار أن الحلول التي تصدر عن الأجاويد غالباً ما تكون مقبولة من قبل كل الأطراف.[12]

القلد:

وهناك آلية أخري لفض النزاعات عند قبائل شرق السودان وتعرف «بالقلد « وفكرة القلد تتمثل في أنه عبارة عن قسم يتم أداؤه أو حلف اليمين بين شخصين أو قبيلتين ، بحيث يقسم أحد الأطراف بعدم الاعتداء علي الطرف الثاني ، وأنه ملتزم بالقلد وما يفرضه من قرارات . واذا اتضح وأن حاول أحد الأشخاص الافلات من القلد أو عدم الالتزام به ، فعلي الذي قام بالتوقيع علي القلد احضاره للشرطة ، وغالباً ما يلجأ الي القلد عند ارتكاب الجرائم مثل القتل العمد والأذى الجسيم ، والجرائم المتعلقة بالنزاعات حول الأراضي . ومن أشهر قبائل البجة في فض النزاعات هم الأتمن، فرع (العبد رحمانات) ، لما عرف عنهم من الفصاحة والبلاغة عند التحدث بالغة البجاوية . وذلك لأنهم يضربون الأمثال لإيصال الأفكار والمعاني التي تساعد في الوصول الي حلول عملية ، لإنهاء النزاع وتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة ، وزرع بذور الثقة بينهم ، الأمر الذي يجعل بقية قبائل البجة حريصة علي حضور مجالس القلد ، لسماع بلاغتهم ، وخيردليل علي ذلك ، النزاع الذي حدث بين الأشراف والكميلاب ، والذي كان في غاية من الضراوة ، بحيث قضي علي الأخضر واليابس، لدرجة أن تدخلت الكثير من القبائل لوقف القتال ، واجراء الصلح بينهم ، إلا أن قبيلة الكميلاب دائماً ما ترفض الصلح . فقام أحد حكماء الأتمن وطلب من جميع الحاضرين الصلاة علي النبي ما عدا الكميلاب ، الأمر الذي أغضب شيخهم فقال ولماذا الكميلاب ؟ فأجابه شيخ الأتمن بأن الكميلاب ليسوا حريصون علي الصلاة علي النبي ، بقدر حرصهم الشديد علي قتال أحفاده وأصحابه ، وعندما فهم شيخ الكميلاب ما يرمي اليه شيخ الأتمن ، بادر من جانبه وقال لقد قبلنا الصلح وأمر بوقف القتال فوراً .[13] عملاً بقانون القلد وتطبيقه علي واقعهم بغرض تحقيق السلام ، وحقن الدماء ورتق النسيج الاجتماعي .ومن أهم القبائل المكونة للبجة الهدندوة والأمرأر ، والبني عامر والعبابدة ، والبشاريين والجعافرة والحباب وغيرهم .[14] وبالتالي فإن القلد نوع من العرف الأهلي المستخدم في فض النزاعات بشرق السودان ، وسط قبائل البجة بتقسيماتها المختلفة ، والقلد منتشر في شرق السودان ، في حين أن الجودية منتشرة في دارفور ،مما يشيرإلي أن القلد والجودية وجهان لعملة واحدة ، وإن

اختلفت الجغرافيا وتباعدت المسافات .[15] ومن دواعي اللجوء الي تحكيم هذا القانون العرفي عند قبائل البجة في شرق السودان هو أن انسان شرق السودان والبجاوي علي وجه الخصوص ، قد اشتهر بميله الفطري للتسلح بالأسلحة التقليدية ، مثل السيف والسكين ، والشوتال والدرقة والعصي بأنواعها المختلفة، بالإضافة الي الحراب أو (القدب) ، وهي عبارة عن فأس خفيفة الوزن ، ومرد ذلك الي نمط حياة البجاوي في الطبيعة القاسيةفي المناطق القاحلة ، الأمر الذي يجعله يميل الي الحذر الدائم والاستعداد الدائم للدفاع عن نفسه وممتلكاته وحيواناته ،لحمايتها من اللصوص والحيوانات المفترسة والزواحف . ويتصف البجاوي بالقدرة الفائقة علي استخدام جميع أنواع الأسلحة التقليدية بمهارة عالية وسرعة فائقة .[16] والجدير بالذكر أن البجة يعتبرون السلاح مكملاً للرجولة ، ولذلك ينشأ أطفالهم منذ نعومة أظفارهم علي تعلم مهارة المبارزة، وطريقة صرف الأسلحة ، تحسباً لاغتنام الفرصة المواتية لإلحاق الأذى بالعدو. كما يستخدمون هذه الأسلحة في أداء الرقصات الشعبية بالسيف والدرقة . ولديهم «الشوتال « وهو نوع من الخناجر يرتديه الأعيان وعلية القوم والفرسان ، ويسمي « هباب « والشوتال يستخدم عادة في الغناء التراثي عند البجة ، وقد بدأت صناعة الشوتال في مدينة كسلا ، بواسطة حسن محمد أحمد المشهور بأبي كراع منذ العام 1940م مع ارهاصات الحرب العالمية الثانية . وقد كان يتسلح به العساكر الذاهبون لمحاربة الطليان علي الحدود الإرتيرية ، والشوتال مرتفع السعر مقارنة بالأسلحة البيضاء الأخرى ، والشوتال هو سلاح متوارث عند البجة كابراً عن كابر ، ويوضع بداخل الكمر .[17] وعليه فإن مجتمعاً بهذه المواصفات، ودائم الحذر والاستعداد للدفاع عن النفس والأرض والعرض وسائر الممتلكات ، متوقع منه حدوث المشاجرات والمنازعات التي قد تؤدي أحياناً الي ارتكاب جريمة القتل، أو الحاق الأذى الجسيم بالطرف الآخر، لذلك يلجأوون الي القلد الذي هو نوع من العرف الأهلي- كما قدمنا – لتجاوز الكثير من المشاكل التي من شأنها الحاق الضرر بالسكان ، وقيام حروب أهلية مدمرة . وذلك بعقد المجالس بغرض التوصل الي حلول مقبولة ودائمة لإنهاء الصراعات والنزاعات القائمة ،أو التي سوف تحدث في المستقبل . ويمر القلد بمراحل متعددة وحلقات متصلة ، اذ يبدأ بلجنة الوسطاء التي تسمي (جوأر) ومعهم الشهود علي الصلح المتوقع التوصل اليه ، بواسطة أصحاب الكفاءة والخبرة والدراية في فض النزاعات ، وعقد المصالحات بين الأطراف المتنازعة . خاصة وأن الذي لا يقبل بما توصل اليه الحكماء من قرارات وأحكام ، تفرض عليه عقوبات اجتماعية واقتصادية صارمة. ومرحلة القلد عند البجة تعرف

بمرحلة وقف العدائيات أولاً، وذلك بأخذ العهود والمواثيق من كل الأطراف المتنازعة كلاً علي حده ، لمعرفة ما اذا كانت الأطراف المتحاربة قد قبلت بهؤلاء الوسطاء أم لا ؟ فاذا حدث وأن ظهر شخص غير مرغوب فيه للطرفين ، يسحب فوراً من لجنة الوسطاء ، نزولاً عند رغبة الأطراف المتنازعة ، لضمان سير عملية الصلح الي غاياتها ، دون أي عراقيل أو مشاكل . وعادة ما يحدد القلد بمدة زمنية معينة والطرف الذي لا يلتزم بالقلد ينبذ من قبل المجتمع ، ثم يلي ذلك المراحل المتممة للصلح .[18] وللمرأة دور مقدر في ضبط سلوك المجتمع البجاوي ، لما تتمتع به من مكانة مرموقة وعظيمة في مجتمعها، خاصة وأنها لا تحلب اللبن ، لأن ذلك يمثل عيباً في عرفهم وعاداتهم وتقاليدهم ، باعتبار أن تلك المهام هي من صميم أعمال الرجال ، بل واذا حلب الرجل البهيمة فلا يشرب من لبنها ، إلا بعد أن يتذوقه انسان آخر ، ولا يأكل الرجل مع زوجته أو أمها ، كما أن البجاوي لا يرد علي المرأة إذا أساءت إليه أو اهانته .[19] ومن عادات البجة إذا تقابلت قبيلتان في الحرب ، ولا يوجد من يوقف هذه الحرب، فتقوم إحدي النساء وتكشف رأسها وتسير بين الفرقاء ، وعلي الفور يدخل كل محارب سيفه في غمده ، وتتفرق الجموع ، وتضع الحرب أوزارها ، احتراماً للمرأة البجاوية بالنزول عند رغبتها . بل واذا جاءت قبيلة أخري للمساهمة في وقف الحرب فإن المحاربين من الطرفين يتركون القتال ، ويتفرغون للقيام بواجب الضيافة للقبيلة التي جاءت لوقف الحرب وفض النزاع القائم .[20]

المردود الايجابي للجودية والقلد:

1. سرعة التوصل إلي حلول عملية للخلاف الذي ينشأ بين الأطراف المعنية ، قبل أن يتطور إلي حروب أهلية دامية ومدمرة .
2. قبول الخصوم بالأحكام التي تصدر عن مؤسسة الجودية والقلد باعتبارهما من الأعراف والتقاليد المتوارثة في كل من دارفور وشرق السودان ، والتي من شأنها ضبط سلوك الأفراد بإخضاعهم لسلطة العرف الأهلي في أي مكان وزمان .
3. الاحترام المتبادل بين الأجاويد الذين هم رموز المجتمع ، والأعيان من الشيوخ والنظار والعمد والملوك والسلاطين ، ورجال الدين من حكماء المجتمع ، وأصحاب الرأي والخبرة في معالجة الخلافات التي تنشأ بين الأفراد ، والقبائل في دارفور وشرق السودان .
4. مساهمة مؤسسة الجودية والقلد في حل بعض المشاكل، واحتواء بعض الصراعات والنزاعات في مهدها ، وادارة المؤتمرات القبلية بالشكل الذي يسهم في تقليل نفقات الدولة علي المحاكم المنتشرة في دارفور وشرق السودان .
5. إن الحلول التي يتم التوصل اليها من خلال مؤسسات الأجاويد والقلد

غالبـاً مـا تكـون حلـولاً نهائيـة ودائمـة، لأنهـا نابعـة مـن أعـراف وتقاليـد المجتمـع ، ومسـنودة بالقوانـين العرفيـة التـي يخضـع لهـا كل أفـراد المجتمـع دونمـا اسـتثناء .

الشواهد والأدلة:

لقـد ظلـت الصراعـات القبليـة في دارفـور ومنـذ العـام 1934م،تحـل بالجوديـات التـي تتوصـل الي حلـول بسـيطةوغيرمعقدة ومقبولـة في الغالـب بـين الأطـراف المتحاربـة ،لاعتمادهاعلىالعاداتوالتقاليدوالأعـراف المعـترف بهـافي مجتمـع دارفور،والتـي تعـرف بالجوديـة . والدليـل عـلى ذلـك هـو نجـاح العديـد مـن الآليـات أو الجوديـات في فـض النزاعـات التـي ظلـت تنشـط في الاقليـم مـن وقـت لآخـر. ممـا كان سـبباً في ايجـاد ثقافـة القبـول بالآخـر واحـترام رأى الجماعـة (الأجاويد)،الذيـن غالبـاً مـا كانـت تتـم دعوتهـم مـن خـارج الاقليـم، مـن الزعامـات الأهليـة والقبليـة، مـن النظـار والعمـد والمشـايخ والسـلاطين والملـوك، الذيـن يشـار اليهـم بالبنـان، مـن قبائـل الكبابيـش والحمـر والمسـيرية، والمجانـين والكواهلـة، والميـدوب والزغـاوة والشـكرية وغيرهـم، وذلـك للمسـاهمة في احتـواء الـصراع أو النـزاع في مهـده قبـل أن يسـتفحل أمـره .

الانتكاسة وتجدد النزاع في دارفور :

ولكـن نسـبة لتطـور شـكل الصراعـات والنزاعـات، وتداخـل الأسـباب والدوافع التـي أدت الى حدوثهـا، فقـد تعقـدت تبعـاً لذلـك آليـات الحـل، بحيـث تحـول النـزاع الى أزمـة حقيقيـة، ظلـت تعيشـها دارفـور في السـابق وفى الوقـت الراهـن . الأمـر الـذى اسـتلزم ضرورة الوصـول الى حلـول جذريـة تعيـد الاقليـم الى سـيرته الأولى. ولكـن يبـدو أن وراء هـذا التعقيـد أجنـدات خارجيـة وداخليـة ومحليـة، يمسـك بخيوطهـا بعـض الطامعـين في الوصـول الى السـلطة والثـروة، عـلى جماجـم وأشـلاء المسـاكين والغلابـة، مـن المزارعـين والرعـاة والمواطنـين العـزل .ومـن أبـرز العوامـل التـي أسـهمت في تعقيـد الأزمـة الـدار فوريـة، هـي محاولـة بعـض المنظمـات الأجنبيـة بـذر بـذور الكراهيـة، والعنصريـة والمناطقيـة، تحـت مظلـة مفهـوم الانتمـاء العرقـي البغيـض، بتصويرهـا للـصراع في دارفـور عـلى أنـه صراع بـين مجموعـات عرقيـة يحـاول كل منهـا اقصـاء الآخـر، بطريقـة مدروسـة ومخطـط لهـا مسـبقاً.بل وقـد ازداد الأمـر تعقيـداً عندمـا بـرز الى السـطح الـصراع بـين المجموعـات العرقيـة المكونـة لمجتمـع دارفـور، عـلى أسـاس أنـه صراع عرقـي وعنـصري بـين المجموعـات العربيـة والمجموعـات الزنجيـة (زرقـة وعـرب) . يضـاف الى كل ذلـك المطامـع السياسـية والذاتيـة، التـي انتـشرت بـين المكونـات الـدار فوريـة، مـن أجـل الوصـول الى كـراسي الحكـم وتحقيـق الثـراء، بحيـث أصبحـت دارفـور هـي مسرحـا لأحـداث

وميدان الصراع، أو حصان طروادة، يمتطيه كل طالب جاه أو سلطة أو منصب أو حقيبة وزارية أو معتمدية ..الخ. وانطلاقاً من هذا الواقع فقد تنادت الحركات المسلحة وبدأت تعمل تحت هذه المظلة، حتى أصبحت ثلاثين حركة مسلحة، والدليل على ذلك وجود أكثر من 150 منظمة أجنبية، تنفق أكثر من 500 مليون دولار في العام. بالإضافة الى قوات اليوناميد التي تحتاج الى 150 مليون دولار شهرياً . هذا فضلاً عن أنها تقوم بتوظيف أكثر من 50 ألف شخص منهم 8000 أجنبي، مع مراعاة أن كل هذه الأمو التصرف على النفقات الادارية ،وتوفير بيئة عمل مناسبة، لا يستفيد منها النازحين أو اللاجئين، بل وأن معظم هذه المنظمات تعمل لحساب أجندات خارجية مرتبطة بالدول الغربية، أو لحساب شركات أجنبية تتحرك لخدمة مصالح أفراد .وعليه فان الواقع في دارفور لا يسر، ومن غير المتوقع أن ينصلح الحال، وتعود دارفور الى سيرتها الأولى، عندما كانت تضم مجتمعاً متآلفاً ومتجانساً، وبها متسع للجميع، وبمرور الزمن تبدل الحال، وكثرت الأطماع، وضاعت القيم، وتغيرت النفوس، بظهور الأجندات الخارجية، والمصالح الشخصية الضيقة، وضعفت الإدارات الأهلية، بل وفشلت في ضبط سلوك أفرادها، لغياب الحكمة التي ظلت تضبط حركة مجتمع دارفور بأسره في الماضي . فقد أشارت بعض الدراسات الى أن دارفور قد شهدت خلال الفترة الممتدة من العام 1932-1997م، انعقاد حوالى ال40 مؤتمراً للصلح، لا يتسع المجال لذكرها أو الخوض في تفاصيلها .

إلا أن من أهمها هو مؤتمرأم قوز بين الكبابيش والكواهلة والميدوب والزيادية 1932م، ومؤتمر المالحة بين الميدوب والزيادية 1967م، ومؤتمر أم كدادة بين الكبابيش والبرتى والزيادية 1984م، ومؤتمر الضعين بين الرزيقات والمعاليا 1991م، ومؤتمر الجنينة بين الزغاوة والقمر 1990م، ومؤتمر الضعين بين الرزيقات والزغاوة 1997م، ومؤتمر الجنينة بين المساليت والعرب 1997م .(21)

وبالرغم من عقد كل هذه المؤتمرات إلا أن النزاع المسلح بين القبائل مازال حاضراً في الذاكرة السودانية، ومحتدماً وممارساً وبعلم الدولة .ولكنه لم يتوقف بالرغم من المبادرات التي استهدفت وضع حد نهائي للاقتتال الدائر بين القبائل في دارفور . وعلى ضوء هذا الواقع فان وزير الدفاع الفريق أول ركن عبد الرحيم محمد حسين، قد أكد أمام البرلمان بأن الصراعات القبلية قد أصبحت أبعد أثراً وأعظم خطراً من الحركات المسلحة، التي تقاتل الحكومة في أنحاء متفرقة من البلاد. ونتيجة للإهمال وعدم احتواء تلك النزاعات في حينها، تطورت الصراعات وأصبحت أكثر دموية، بسبب تساهل الدولة، بل ومشاركتها في انتشار السلاح بين المدنيين، عندما نشطت الحكومة في تقنين حمل السلاح بين مواطني دارفور، بالرغم من فشل الكثير من

التجارب الماضية في عملية جمع السلاح ونزعه من أيدى المواطنين، حتى لا يسهم في ارتكاب المزيد من الجرائم وسط الآمنين . والجدير بالذكر أن أنعدام الوفاء بدفع المبالغ المقررة للديات يعد من الأسباب المباشرة لتجدد النزاعات بالتزامن مع مساعي جمع السلاح، وقيام مؤتمرات الصلح، وعدم اقدام الدولة على تطبيق استراتيجية التدخل السريع من قبل القوات النظامية، للفصل بين الأطراف المتنازعة، خاصة وأن هذه الخطة قد أثبتت نجاحاً ظاهراً على أرض الواقع بالرغم من كلفتها المالية الكبيرة. واستنادا الى هذا الواقع الدار فورى المأزوم، فان السلطة الاقليمية لدارفور وقتها قد وجهت انتقادات حادة لمنهجية مؤتمرات الصلح بين القبائل، والتي من خلالها ظلت الدولة تشرك القبائل في دفع الديات، بأعتبارها أحد محفزات الصراع القبلي لانحرافها عن مقاصد الدية كعقوبة . ودعت إلى الاسراع بمعالجة مشكلة الحواكير والديار، والحدود الادارية بين القبائل، والتيحسم أمرها تماماً منذ عهد السلطان موسى بن السلطان سليمان سولونج 1682-1722م، الذى جعل الأرض حكراً للدولة والسلطان . وللسلطان كامل الحق في أن يهبها لمن يشاء وينزعها ممن يشاء . كما أدانت المفوضية، انتشار السلاح بين الناس، بل ونادت بضرورة بسط هيبة الدولة وسيادة القانون، ومحاسبة كل الذين تسببوا في اشعال فتيل الصراعات القبلية في دارفور، بجانب تفعيل دور الدولة في جمع السلاح من القبائل عبر آلية فعالة ونشطة، يشترك فيها زعماء العشائر وشيوخ القبائل، والملوك والنظار والعمد والشراتى، مع مراعاة طبيعة دارفور الجغرافية والتركيبة السكانية، المكونة للبناء العشائري فيها .

أسباب النزاع في دارفور :

لا توجد مشكلة واجهت الدولة السودانية منذ الاستقلال مثل مشكلة دارفور . وذلك لأن الحروب الدائرة في دارفور الآن وفى السابق، لها جذور قبلية واجتماعية، وأخرى اقتصادية وسياسية، خاصة وأن الصراع في دارفور صراع قديم ومتجدد، مما يستلزم اجراء قراءة علمية جريئة لواقع الصراع في دارفور، لسبرغور طبيعة هذا الصراع ودوافعه ومنطلقاته ومراميه ومآلآته وانعكاساته، بهدف الوصول الى بعض الحلول أومقترحات لحلول منشأنها التعجيل بتحقيق الأمن والاستقرار، وتوطين السلام الاجتماعي في ربوع دارفور المنكوبة . إلا أن أسباب الصراع قد تعددت وتداخلت ، والتي يمكن اجمالها في الآتي :-

1. هناك من الباحثين والدارسين من صورهاعلى أنها نزاعات وصراعات قبلية بسبب شح الموارد وتدهور البيئة الايكولوجية .
2. وهناك من وصفها بأنها صراعات بين القبائل المتداخلة حول الأراضي والحواكير .
3. ومنهم من أرجعها لأسباب اجتماعية مختلفة منها الثقافي والعرقي والنهب ا لمسلح .

4. بـل وأن بعضهـم قـد أرجـع هـذه النزاعـات والصراعـات الى تدهـور الأوضـاع الأمنيـة في دول الجـوار، وبالتحديـد تداعيـات الحـرب الليبيـة التشـادية، والحـرب التشـادية التشـادية، بالإضافـة إلى الـصراع الدائـر في دولـة أفريقيـا الوسـطى .
5. في حـين ذكـر آخـرون بـأن أحـد أسـبابها هـو الكراهيـة التـي ظلـت تـروج لهـا بعـض العنـاصر والكيانـات، بهـدف اثـارة روح الكراهيـة مـن خـلال الدعـوة إلى العنصريـة والمناطقيـة والجهويـة، ومحاولـة اقصـاء الآخريـن، وابعادهـم عـن مناطـق نفوذهـم بفـرض واقـع ديموغـرافي جديـد، وذلـك بإقامـة أمـارات جديـدة داخـل بعـض الادارات الأهليـة التـي لـم تتقبـل هـذا الاجـراء الآحـادي، الـذى لا تـبرره الأعـراف المجتمعيـة التـي كانـت سـائدة في دارفـور منـذ أمـد بعيـد .
6. ومنهـم مـن أرجعهـا الى اضمحـلال وضعـف الادارة الأهليـة المتمثـل في عـدم قدرتهـا عـلى احتـواء النزاعـات في مهدهـا .
7. يضـاف الى كل تلـك الأسـباب الطمـوح السـياسي، وأطمـاع السـلطة المتمثلـة في رغبـة بعـض الشـباب، في الحصـول عـلى الثـروة والسـلطة، لأنهـم قـد ظلـوا يعيشـون في حالـة مـن عـدم الاسـتقرار النفـسي، مـن جـراء تفـشى العطالـة والبطالـة، وانعـدام فـرص العمـل، وضعـف الامكانـات الماديـة .
8. غيـاب الوعـى الـلازم بأخطـار ومهـددات ومـآلات تلـك الصراعـات والنزاعـات، عـلى المسـتوى المحـلى والإقليمـي، وعـلى الواقـع الـدار فـورى الناجـم مـن حالـة عـدم الاسـتقرار السـياسي، الـذى توقفـت معـه عجلـة التنميـة، في كل ربـوع اقليـم دارفـور بولاياتـه الخمـس، بالإضافـة الى انعـدام الـوازع الديني،وزيـادة معـدلات الأميـة والجهـل، نتيجـة لزيـادة أعـداد الفاقـد التربـوي .ممـن تركـوا مقاعـد الدراسـة لأسـباب اجتماعيـة واقتصاديـة ، بسـبب الحـروب أو النـزوح من أماكـن النزاعـات الي المـدن، فأصبحـوا يعانـون مـن البطالـة والعطالـة المقنعـة التـي حرمتهـم مـن الحصـول عـلي فـرص عمـل توفـر لهـم العيـش الكريـم لهـم ولأسرهـم .
9. انتشـار الفسـاد بمؤسسـات الدولـة، وسـوء الادارة، وتفشى المحسـوبية، واسـتغلال النفـوذ، واضطهـاد الأقليـات وعـدم تمثيلهـم سياسـياً في عمليـة اقتسـام السـلطة والثـروة، الأمـر الـذى فجـر مشـكلة الـصراع بـين المركـز والهامـش، التـي ظلـت تعمـل تحـت مظلتهـا حـركات التمـرد والحـركات المسـلحة الـدار فوريـة الأخـرى.

لماذا فشلت مؤتمرات الصلح القبلي التي انعقدت في دارفور ؟:

للإجابـة عـلى هـذا السـؤال لابـد مـن معرفـة الأسـباب التـي قـادت الى هـذا الفشـل . ومـن تلـك الأسـباب عـلى سـبيل المثـال لا الحـصر . أن النزاعـات القبليـة هـي المسـؤولة عـن الحـروب القائمـة بـين القبائـل في دارفـور والتـي كان وراءهـا تجـار السـلاح، وسـماسرة الحـروب، الذيـن يخططـون لاسـتمراريتها وديمومتهـا،

حتـى تصبـح دارفـور سـوقاً رائجـة لأسـلحتهم بأنواعهـا المختلفـة . مضافـاً الى كل ذلـك دور الحـركات المسـلحة في اذكاء نـيران العـداء بـين القبائـل، للاسـتفادة مـن هـذا الواقـع المتفلـت، في عقـد بعـض الصفقـات لبيـع الأسـلحة الى الأطـراف المتحاربـة . خاصـة وأنهـم -أي المتمردون–مـن أكـبر الممولـين لحـروب القبائـل في دارفـور . والتـي ظلـت تنشـط مـن وقـت لآخـر، بسـبب الحـدود الادارية ومـا يرتبـط بهـا مـن مصالـح، ذات صلـة بمـوارد الميـاه، أو الحـدود بـين المـزارع وجنايـن الهشـاب، والوديـان ذات الخصوبـة العاليـة، والتـي تصلـح لإقامـة مشـاريع زراعيـة ناجحـة . والأمثلـة كثـيرة لتلـك الحـروب التـي ظـل يعيشـها انسـان دارفـور بالرغـم مـن قيـام الحكومـة بإرسـال الوفـود والوسـطاء والمسـهلين، لاحتـواء آثـار الحـرب، ووقـف القتـال والاعـداد لعقـد مؤتمـرات الصلـح، الا أن تلـك الوفـود قـد درجـت عـلى العـودة وبيدهـا ضمانـات مـن الأطـراف المتنازعـة أو القبائـل المتحاربـة، تؤكـد جنوحهـا نحـو السـلم، واسـتعدادها للجلـوس الى الصلـح، بـل وقبولهـا بتحديـد موعـد انعقـاد المؤتمـر . إلا أنـه لا تمـضى أيـام قلائـل حتـى تندلـع الحـرب مـرة أخـرى وبشراسـة .الأمـر الـذى يتسـبب في فشـل انعقـاد المؤتمـر في مواعيـده . بحيـث يجعلنـا نطـرح السـؤال المحـوري وهـو لمـاذا فشـلت مؤتمـرات الصلـح التـي تـم عقدهـا في دارفـور وبـإشراف الدولـة المبـاشر؟ وبموافقـة الأطـراف المتنازعـة؟

أسباب الفشل المستمر لتلك المؤتمرات:

1. ضعـف جهـاز الادارة الأهليـة، التـي لم تعـد تـؤد ى دورها بنفـس القـوة والفعالية، كمـا كانـت في السـابق، عندمـا كانـت لزعمـاء القبائـل سـطوتهم ونفوذهـم، الـذى يسـتمدونه مـن احـترام الأفـراد والمشـايخ والعمـد لشـخصية الناظـر، أو السـلطان أو الملـك، باعتبارهـم ،رمـوز القبيلـة وأحـد حكمائهـا القادريـن عـلى ضبـط سـلوك أفـراد القبيلـة، مـن خـلال تطبيـق القوانـين العرفيـة السـائدة في المجتمـع، ومسـنودة بالأعـراف والتقاليـد المسـتمدة مـن فلسـفة المجتمـع ، ونظرتـه في كيفيـة تجـاوز الكثـير مـن المشـاكل التـي تحـدث بـين القبائـل والأفـراد، والتـي شـكلت مخزونـاً معرفيـاً وارثـاً اجتماعيـاً ، أسـهم الي حـد كبـير في حلحلـة الكثـير مـن المشـاكل، التـي ظلـت تحـدث بـين الأفـراد وقبائـل الجـوار.
2. إن الذيـن يـوكل اليهـم أمـر التحضـير والترتيـب لانعقـاد مؤتمـرات الصلـح، لديهـم مصالحهـم الخاصـة في اطالـة أمـد الاجـراءات، الأمـر الـذى يـؤدى بـدوره الى الفشـل، حتـى يسـتفيدوا مـن النثريـات والمخصصـات، ومـن الميزانيـة المرصـودة لإنجـاح قيـام المؤتمـر كمـا خطـط لـه .
3. قـوة تأثـير سـماسرة الحـروب وتجـار السـلاح، الذيـن مـن مصلحتهـم اسـتمرار الحـرب مسـتعرة، وذلـك بتأجيـج نـيران الـصراع، مـن خـلال اثـارة الفتـن تحـت مظلـة الجهويـة أو القبليـة أو المناطقيـة .

4. استعانة حكومة المركز بممثلين من أبناء القبائل المتناحرة أو المتحاربة، ممن لديهم وظائف دستورية مرموقة في الدولة، من السياسيين الذين هم أبعد ما يكونون عنهم ومشاكل قبائلهم،وليس لهم تأثير اجتماعي يذكر وسط قبائلهم، بل وأن أغلبهم يفتقر إلي صفة الحياد في أحيان كثيرة .
5. الأجندة السياسية المطروحة من بعض السياسيين المتنفذين، من الذين يسعون إلى تمزيق النسيج الاجتماعي، وتقسيم الوطن إلى دويلات ومراكز قوى، من خلال تبنى أجندات داخلية وخارجية محددة ومخطط لها سلفاً . الأمر الذى يؤدى إلى تجزئة الوطن وتقسيمه وتمزيق أوصاله، تحت مظلة القبيلة أو الجهة، واثارة النعرة العنصرية بين مكونات المجتمع الدار فورى.

ومن أهم أسباب انهيار وفشل مؤتمرات الصلح، عدم التزام الحكومة بما يليها من مهام ومسؤوليات، مثل خلق الآلية لدفع الديات، والتي تحتاج لمتابعة لصيقة من قبل رجال الادارة الأهلية، لمعرفتهم بعادات وتقاليد وأعراف تلك القبائل المتصارعة . وتنفيذ مقررات وتوصيات المؤتمر على أرض الواقع، وترسيم الحدود الادارية الفاصلة بين القبائل، وانشاء الدوانكى والحفائر، وفتح المسارات، لأن النزاعات والصراعات بين القبائل، قد ظلت تندلع بسبب مصادر المياه والأراضي الزراعية والمراعي . بالإضافة إلى بطء السلطات الحكومية في المتابعة، وتنفيذ مقررات وتوصيات المؤتمرات القبلية، وعدم قدرتها على تقوية الادارة الأهلية وتطويرأجهزتها، وذلك بإعطائها المزيد من السلطات، والصلاحيات القضائية والادارية والمالية، ورفدها ببعض المعينات، مثل وسائل الحركة، ووسائل الاتصال، وتقوية حرس الادارة الأهلية وتسليحه، وتدريب أفراده،تحت اشراف الدولة، حتى يمكن لها مساءلتهم ومحاسبتهم، بل ونزع السلاح منهم في أي وقت شاءت . وفى اعتقادي أن هناك ثمة أسباب جوهرية وراء فشل مؤتمرات الصلح القبلي المنعقدة في دارفور في الآونة الأخيرة، وبمشاركة من مؤسسة الأجاويد (الجودية) وممثلي الحكومة المركزية ، والتييمكناجمالهافيالآتي :

1. عدم الاعداد الجيد لهذه المؤتمرات في معظم الأحيان، بالإضافة الى التسرع والتعجل في قيامها، بحيث أصبحت أكثر صورية وشكلية منها مؤتمرات صلح قبلي حقيقية، يتوقع لها أن تصل إلى حلول جذرية ونهائية لقضية الصراع الدار فورى، التي ظلت تطل برأسها من حين إلى آخر، بين الكيانات القبلية المتصارعة .
2. ضعف الآليات المنوط بها تنفيذ قرارات وتوصيات مؤتمرالصلح المعنى.
3. عدم الوفاء بالالتزامات المالية التي تظهر نتيجة لمقررات الصلح النهائي.
4. ضعف آليات بناء الثقة بين الأطراف المتنازعة، اذ سرعان ما تنسى الأطراف الموقعة على وثيقة الصلح كل ما دار في المؤتمر، وتعود إلى سيرتها الأولى قبل

أن يجف الحبرالذى كتبت به وثيقة الصلح .

5. الحوادث الفردية ذات الصلة بالأطراف المتنازعة، والتي تعمل على اعادة الأطراف للدخول في صراع جديد بأسباب قديمة . فقد ظل يحدث مثل هذا السلوك بالرغم من وجود مؤتمرات صلح ناجحة، تمكنت من الوصول إلى حلول نهائية خاطبت جذور الأزمة الدافورية، وخلقت أرضية صالحة لمارسة التعايش السلمى والقبول بالآخر، ولفترات زمنية طويلة الأمد، ومنها مؤتمر المالحة المنعقد في العام 1967م بين الزيادية والميدوب .(22)

الخاتمة:

لقد كشفت هذه الدراسة عن الكثير من النتائج ، ويتمثل أبرزها في أن الجودية والقلد هي في الواقع عبارة عن بعض آليات العرف المجتمعي الفاعلة والمؤثرة ، التي ساهمت في فض الكثير من النزاعات واحتواء بعض الصراعات التي ظلت تنشب بين الأفراد والقبائل ، بهدف تحقيق التعايش السلمي ، ورتق النسيج الاجتماعي ، والقبول بالآخر من خلال ايجاد الحلول المرضية والمقبولة عرفياً . لأنها مستمدة من المخزون المعرفي والتراث الانساني الموروث في مجتمع دارفور وشرق السودان ، وأجزاء أخري من السودان . وأن مؤسسة الأجاويد في دارفور والقلد في شرق السودان ، هي من المؤسسات الأهلية المتعارف عليها ، وهي كذلك المنوط بها التصدي لأي خلاف أو نزاع أهلي قبل أن يستفحل ويستعصي علي الحل . لأن أولئك الأجاويد هم من أكابر القوم سناً ، وأكثرهم خبرة ودراية في مجال تقديم النصح والمشورة ، وابداء الرأي السديد المستند الي الخبرات السابقة للأسلاف والآباء والأجداد ، في مخاطبة المشاكل والنزاعات التي ظلت تحدث بين الكيانات الاجتماعية في دافور وشرق السودان من حين لآخر .

إن الأجاويد أو الوسطاء في الغالب يتم اختيارهم بعناية فائقة ودراية مسبقة ومعرفة بكفاياتهم ومهاراتهم وخبراتهم ومساهماتهم في احتواء النزاعات القبلية قبل أن تتطور الي حروب مدمرة ، ودائماً ما تتم دعوتهم من خارج الاقليم أو الولاية التي حدث فيها النزاع ، كدليل علي الحياد التام الذي ليس من شأنه التأثير علي مجري الأحداث ، واطالة أمد التفاوض المفضي الي تعقيد عمليات الصلح . ولكنهم في الغالب - وبحسب العرف القبلي المسنود بالأعراف والتقاليد المحلية السائدة – ما يتوصلون الي حلول دائمة ومقبولة من الأطراف المتنازعة ، ومن شأنها توفير فرص العيش بسلام بين الأفراد والقبائل المتحاربة، دون أن يتعدي طرف علي آخر بعد اجراء الصلح وتوقيعة ، وتحديد الآليات لتنفيذ قراراته وتوصياته ، التي غالباً ما يحدد لها سقفاً زمنياُ لا تتعداه .

النتائج:

من النتائج التي خرجت بها الدراسة :-

- أن مؤسسات الجودية والقلد قد أثبتت جدواها في حلحلة الكثير من القضايا والمشاكل ، ذات الصلة بالقتل والأذي الجسيم والمشاحنات بين الكيانات الاجتماعية والأفراد ، سواء كانت في الشرق أو الغرب ، لأن العادات والتقاليد باعتبارها شعور واحساس كامن في ضمير أفراد المجتمع ، يمنع الفرد من الخروج علي مقررات الصلح الذي تحقق بواسطة مؤسسة الأجاويد . الأمرالذي شجع الدولة علي الاستعانة بهذه المؤسسة ودعم جهودها وأنشطتها ، حتي تصل الي غاياتها المنشودة وهي احتواء الصراعات والنزاعات في مهدها .

التوصيات :

وقد خلص البحث الي بعض التوصيات التي يجب علي الدولة مراعاتها ودراستها دراسة مستفيضة وانزالها علي أرض الواقع ، علها تسهم في تقليل الصراعات والنزاعات ، التي ظلت تحدث بين القبائل والأفراد في دارفور وشرق السودان . والتي يمكن اجمالها في الآتي :-

1. أن تتوفر الدولة علي رؤية استراتيجية مدروسة ومتفق حولها ، لإدارة ومعالجة ما ينتج عن تلك الصراعات والنزاعات من آثار سالبة ، منعاً لتعريض سيادة الدولة للخطر بواسطة بعض المنظمات الدولية ذات الأجندة الخفية وما أكثرها .
2. علي الدولة السودانية وحكومات الولايات الحيلولة دون ظهور مثل هذه النزاعات والصراعات ذات الطابع الاثني والعرقي ، لأنها سوف تسهم في الاضرار ببرامج التنمية الاجتماعية ، وتكون سبباً في حدوث الانفراط الأمني بمناطق النزاع ، الأمر الذي ينعكس سلباً علي الأنشطة الحياتية التي يمارسها المواطن في تلك الأماكن، والمتمثلة في الرعي والزراعة والتجارة .
3. على الدولة أن تعي دورها في معرفة العناصر التي يتشكل منها الصراع أو النزاع العرقي والاثني ، والذي غالباً مايكون مرتبطاً بتوزيع الموارد والثروة والسلطة ، ومصادر الطاقة والمياه ومناجم الذهب ، فيحدث تبعاً لذلك الصراع حول ملكية الأرض ، الأمر الذي يبرز الصراع وكأنه صراع بين المركز والهامش ، لغياب التنمية المتوازنة واهمال تقديم الخدمات التعليمية والصحية والبيطرية في حينها .
4. إن غياب التنمية في الاقاليم والولايات البعيدة عن المركز قد أسهم في بروز وظهور حركات التمرد في دارفور في العام 2003م . مثل حركة تحرير

السودان بقيادة عبد الواحد محمد نور ، وحركة العدل والمساواة بقيادة خليل ابراهيم ، وحركة مالك عقار في النيل الأزرق . وقد كانت مطالبهم منحصرة في أن الخرطوم قد ظلت تستغل ثروات مناطقهم الطبيعية دون أن تهتم بتطويرها . الأمر الذي أسهم في تدويل القضية ، التي وجدت صدي ودعماً من بعض القوي الغربية ، مثل أمريكا وفرنسا وبريطانيا واستراليا والنرويج ، والتي كانت تتابع تطورات الأحداث في السودان ، لتجد المدخل المناسب لخدمة مصالحها في المنطقة .

5. وثمة عامل آخر أسهم في بروز ظاهرة النزاعات واالصراعات ذات الطابع العرقي والاثني هو الموقع الجيواستراتيجي الذي يتمتع به السودان ، فهو بمثابة القلب النابض في أفريقيا ، وهو كذلك الجسر الرابط بين غرب ووسط وشرق أفريقيا ، ومنطقة القرن الافريقي ، ومن ثم فإن السيطرة عليه أو تقسيمه أو تفكيكه من قبل الدول الغربية، يمثل هدف استراتيجي لا بد من تحقيقه . ولذلك فإن الغرب وراء تأزيم الأوضاع في السودان عن طريق خلق المشاكل الأمنية بين السودان ودول الجوار الأفريقي ، وخاصة مع الجارة تشاد ، لأن الحدود المشتركة بين السودان وتشاد تسكنها قبائل متداخلة ، بعضها سودانية داخل الأراضي التشادية ، وبعضها تشادية داخل الأراضي السودانية ، الأمر الذي يجعلها عرضة للإستقطاب السياسي بهدف الاضرار بمصالح السودان ومقدراته .

6. تطوير جهاز الإدارة الأهلية ومنحه المزيد من السلطات القضائية والإدارية والمالية، وذلك لتصبح لدية القدرة علي ضبط سلوك الأفراد من الخاضعين لنفوذه المباشر ، ومن ثم تعزيز وتقوية العلاقات بين الإدارات الأهلية التي تربط بينها مصالح مشتركة، وحدود ادارية فاصلة بين كل إدارة وأخري ، وتشجيع روح التعايش السلمي والقبول بالآخر في وطن يسع الجميع .

7. وعلى الدولة في أعلي مستوياتها أن تعلم بأن من أسباب حدوث النزاعات والصراعات في دارفور وشرق السودان ، أن نظام الرعي للقبائل الحدودية يواجه بعض المشكلات ، المتمثلة في سوء العلاقات بين المزارعين والرعاة ، وهذه المشكلة قد زادت من حجمها وخطورتها الظروف الطبيعية كالجفاف والتصحر، الذي ضرب بعض الأماكن بالاضافة إلي انتقال الرعاة إلي أماكن أخري كانت في السابق داخلة في دائرة نفوذ وسيادة قبائل أخري، فيحدث الاحتكاك بين المزارعين والرعاة حول المسارات والمراحيل ، الأمر الذي يؤدي إلي سفك الدماء أحياناً ، خاصة وأن البدو الرحل من أكثر المجموعات القبلية ضعفاً في التعليم والصحة ، اذ لم يستفيدوا من الخدمات الاجتماعية المقدمة من الدولة وذلك لبعدهم عن مؤسسات

التنميـــة الاجتماعيـــة ، واهمـــال الدولـــة لهـــم في تقديـــم الخدمـــات الأساســـية ، كتوفـــير مصـــادر الميـــاه كالحفائـــر والرعايـــة الصحيـــة والبيطريـــة لهم ولمواشـــيهم ، في الأماكـــن التـــي يرتادونهـــا في أوقـــات الخريـــف (الشـــوقارة) ، وأوقـــات (الدمـــر) حـــول مـــوارد الميـــاه ، وبالقـــرب مـــن الأســـواق للحصـــول عـــلي احتياجاتهـــم الأساســـية مـــن ســـلع وعـــروض تجاريـــة ومســـتلزمات أخـــري ضروريـــة .

المصادروالمراجع:

(1) د. يوسف خميس أبو رفاس، دور الجودية في حل النزاعات في السودان، (نموذج دارفور) ،ورقة قدمت فيندوة الممارسة الديمقراطية الشعبية في التراثا لأفريقي، مركز الدراسات والبحوث،ليبيا،(د.ت) ، ص 3.

(2) أحمد ابراهيم الشريف ، مكة والمدينة في الجاهلية وعهد الرسول ، مطبعة عمران ،القاهرة ، 1965م، ص31 .

(3) د. عاطف محمد غيث ، قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1990م ، 390 .

(4) ابنخلدون، تاريخابنخلدون، ج 2، ط 3، دارالفكرللطباعة والنشر، بيروتلبنان، 1996م،ص306، 307.

(5) عبد الله الخريجي ،علم الاجتماع المعاصر، القاهرة ، 1977م ، ص 437 .

(6) نفس المرجع ونفس الصفحة .

(7) عبد الرحمن عمر الماحي ،تشاد من الاستعمار الي الاستقلال 1894-1960م ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1982م ، ص84 .

(8) N.R.O.2Darfur-3KutumB, Local Administration 11/2/6 subject; Disputes between Zayadia and Kababish, p, 114. And Northern Darfur council Meeting, 1945, pp., 8-12

(9) Ibid,pp,74-75

(10) N.R.O. Civesc, 57/17/38, Province Monthly Diaries, Native Affairs (a) Eastern Darfur Boundaries Between Arais and Abiad,1945, pp,2-5.

(11) N.R.O. 2Darfur -3Kutum B, 11/2/6, subject; Northern Darfur District, council Meeting held at Kutum from June 11th to 25th 1-8.

(12) يوسف خميس أبو رفاس، مرجع سابق، ص 6.

(13) http://www.facebook.com/bejagroup/posts,September, 2012.

(14) فريدة البنداري ،» جماعة البجا في شرق السودان، مركز دراسات ثقافة البجا ، جامعة البحر الأحمر ،(د.ت) .

(15)(15)هاجر سليمان، تقرير بعنوان (حكاية عرف أصبح قانوناً في شرق السودان)، بتاريخ 2014/11/6 في https//www.sudaress.com.

(16) صحيفة الراكوبة ، « سلاح البجة يعود الي غمده « في www.alrakoba.net بتاريخ الخميس 2018/6/28م.

(17) عبد الباقي صلاح الدين عبد الباقي ، « ماذا تعرف عن الشوتال « في https//.www.mogran zone .com بتاريخ الخميس 28 يونيو 2018 م.

(18)(18)العادات والتقاليد في https;// gebent.co.uk/ railton

(19) Ibid,csch.rsu.edu

(20)(20)فريـدة البنـداري ، « جماعـة البجـا في شرق السـودان « مركـز دراسـات ثقافـة البجـا ، جامعـة البحـر الأحمـر ، (د.ت) .

(21) N.R.O.civsec;56/4/16 Province Monthly Diaries, subject: Zayadia sheikh Ali Garout, April, 1937, p, 127. And N.R.O: 57/15/58, Darfur Northern District subject: Zayadia and Meidob and Kababish relations, 1941, p, 2.And also see N.R.O.57/17/164 subject: Native affairs, Meidob and Kababish relations, The Iron Curtains Agreement, 1943, pp., 2.3.

(22) N.R.O. 2Darfur-3Kutum A, 41/2/6 op.cit, subject, Disputes between Zayadia and Meidob, Separate File, 1967, pp., 2-17.

رقم الإيداع (0594/ 2021)